

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إشراف:

د. محمد بوضياف

إعداد الطالب:

م. زكرياء فايد

السنة الجامعية 2015-2014

أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ ﴾

صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ الْعَظِيمِ

شكرو عرفان

الحمد لله أولا وأخيرا

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفا .

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل وعلى رأسهم:

والدي العزيزين ، اللذان لا تكفيني كل عبارات التعيير عن تقديري وإكباري لكل ما قدماه

لي من مساعدة في سبيل الوصول إلى المرحلة التي أنا فيها الآن .

فلا يسعني إلا أن أسأل الله العليّ التقدير أن يرحمهما كما ربياني صغيرا ، وأن يبارك في

عمرهما ، وأن يوفقني لبرهما ، والإحسان إليهما .

كما أتقدم بالشكر الخالص والتقدير لأستاذي المشرف الدكتور:

محمد بوضياف

الذي لم يخل عليا بتوجيهاته القيمة طيلة فترة إعدادي لهذا البحث .

إلى الأساتذة الأفاضل على مساعدة التي قدموها لي أثناء إعداد هذه الدراسة .

إلى إخوتي وأخواتي .

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء .

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة .

مقدمة :

الفصل الأول : النزاع المغربي الصحراوي : النشأة والتطور

المبحث الأول : الجغرافيا والسكان

المبحث الثاني : أطراف النزاع المغربي الصحراوي

المبحث الثالث : مراحل تطور النزاع المغربي الصحراوي

الفصل الثاني : تهديدات النزاع المغربي الصحراوي على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول : تهديد الوحدة الترابية

المبحث الثاني : السباق نحو التسليح

المبحث الثالث : مشكلة اللاجئين

الفصل الثالث : إستراتيجية الأمن القومي الجزائري لحل وتسوية النزاع المغربي الصحراوي

المبحث الأول : الالتزام بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني : التعبئة لصالح حق تقرير المصير

المبحث الثالث : الجهود الجزائرية اتجاه القوى الكبرى - التحولات في المواقف -

خاتمة :

المقدمة :

شكل موضوع النزاع المغربي الصحراوي مجال نقاش على الساحة السياسية لدى المختصين والمتابعين للشأن المغربي، نظرا لأثره الكبير على امن المنطق واستقرارها.

إن اهتمام الدول بالأمن ولا يزال أمرا بالغ الأهمية، إذ تحتل مواضيع الأمن الصدارة في المعالجة على كل المستويات الرسمية والأكاديمية، لان بقاء الإنسان وتطوره ورفاهيته مرهون بالحفاظ عليه. وقد اختلفت درجة الاهتمام بهذا الموضوع على مر العصور حسب تطور الحياة الإنسانية وظهور تحديات وتهديدات جديدة، وقد ازداد الاهتمام به في هذه الألفية نظرا للتحويلات الطارئة على مفهومه بحيث تعددت مستوياته واهتماماته فهو اليوم يشمل ويمس كل مناحي الحياة الداخلية والخارجية، فما كان ينظر إليه سابقا على انه ثانوي ولا يدخل في نطاق الأمن أصبح اليوم رئيسا ويشكل ركيزة أساسية كالبينة والنزاعات الداخلية والجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الحديثة.

وقد تناولت بالدراسة النزاع المغربي الصحراوي لما له من اعتبارات وانعكاسات على الأمن القومي الجزائري تحديدا، وقد تناولت ذلك في إطار نظرة إقليمية تتعلق بأمن ومصالح مجموعة من الدول تربطها علاقات انتماء جغرافية، تاريخية، دينية، جوارية. وقد يتطلب ذلك تنسيقا وتعاوننا لضبط مجريات الأمور ويجنبها الصدامات وتحاول الجزائر لعب ادوار محورية في بناء السلام وحل النزاعات، وتأكيد الهوية والمصير المشترك، وتحديد المصادر الرئيسية المهددة للأمن الإقليمي وفقا لإستراتيجية شاملة تدمج كل متغيرات ومفاهيم الأمن الجديدة. وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على بناء منظومتها الأمنية، وكانت من أولوياتها غداة الاستقلال حل مشكلة النزاعات الحدودية مع محيطها الجوارى، والتي كانت تمنعها من إقامة علاقات ودية ايجابية وتطوير منظومة الاتحاد المغربي لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي فرضتها العولمة. وهي تعمل من اجل ذلك سواء باعتبارها طرفا (النزاع الحدودي مع المملكة المغربية)، أو وسيطا قائما بمساعي حميدة أو مكلفة من طرف المنظمات الدولية أو إقليمية (أزمة مالي أو ليبيا) أو بمبادراتها الخاصة (مرافقة التحولات في تونس أو ليبيا).

ويعتبر النزاع المغربي الصحراوي _ احد أطول النزاعات التي عرفتها القارة الإفريقية _ محل اهتمام بالنسبة للجزائر لاعتبارات تتعلق بالتزاماتها الدولية والإقليمية، ومبادئها في السياسة الخارجية وكذلك لاعتبارات تاريخية وإستراتيجية.

I. أهمية الموضوع:

إن دراسة هذا الموضوع تكتسي أهمية علمية وعملية فهي محاولة لمعرفة اثر النزاع المغربي الصحراوي على الأمن القومي الجزائري وابرز التهديدات التي تأتي من قبله، و فهو إضافة علمية من خلال تعميق البحث في هذا النزاع سعيا منا للوصول الى استنتاجات قد تفيد في حله مثل ما عرفت طريقها إلى التسوية الكثير من النزاعات الإفريقية الأخرى كنزاع ناميبيا، إثيوبيا و اريتريا.

II. مبررات اختيار الموضوع:

- 1) مبررات موضوعية : توظف الدراسة نظريات تتعلق بالأمن القومي، محاولة إسقاطها على الأمن القومي الجزائري واهم التهديدات الناجمة من النزاع المغربي الصحراوي .
- 2) مبررات ذاتية : وترجع بالأساس إلى انتمائي للفضاء المغاربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص، فانا اصبوا إلى المساهمة في حل هذا النزاع والوصول إلى تسويات تستجيب لكل الأطراف المغاربية (بعدنا الاستراتيجي)

III. أدبيات الدراسة:

تنوعت الدراسات التي اعتمدها لبناء فرضياتنا بين القانونية والأمنية والتاريخية، وسنحاول عرض وانتقاد أهمها

1) الدراسات من المنظور القانوني:

أ- دراسة للأستاذ عمر صدوق بعنوان "قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية 1986 " تناولت الدراسة ، الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية ثم قدم الكاتب ملخصا عن دور الاستعمار الاسباني في المنطقة واهم مراحل المقاومة التي قام بها الصحراويون مع أهم التنظيمات السياسية. ولقد تناول الكاتب أيضا القضية الصحراوية في إطار القانون الدولي وعلى أساسه عالج حق تقرير المصير وتطوره ومكانته في القانون الدولي ثم تطبيقه في الصحراء الغربية . كما تطرق للمراحل التي مرت بها القضية داخل الأمم المتحدة والرأي الاستشاري داخل محكمة العدل الدولية، ورأي المنظمات الإقليمية ومدى مساهمتها في إيجاد حل سلمي للمشكلة وتعرض الكاتب لإنشاء الجمهورية الصحراوية ودور جبهة البوليساريو ومدى مشروعية الحرب التي قامت بين المغرب وموريتانيا من جهة وشعب الصحراء الغربية من جهة أخرى ، في الختام طرح الكتاب تصورات مستقبلية أكد فيها نتيجة مهمة وعملية في مجال القانون الدولي لفقدان فعاليتها، ويجعل العلاقات الدولية مشلولة ومعرضة للخطر.

ب- نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية : حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير جامعة الجزائر سبتمبر 2007 رسالة دكتوراء للباحث مسعود شعنان وقد بدأها بالتعريف بنزاع الصحراء الغربية وفيه عرف المنطقة ثم أشار إلى بداية النزاع ومواقف الأطراف المعنية والمهتمة بذلك معرجا في ذلك على أهم

المراحل التي مر بها النزاع فتدخل القوى الخارجية على غرار الدول العربية و الإفريقية وتدخل فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية في النزاع ليخلص في الأخير إلى المحاولات المختلفة لإيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية .

(2) الدراسات من المنظور الأمني:

أ- إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006/2011 جامعة الجزائر03، 2012/2013 رسالة دكتوراء من إعداد الباحث منصور لخضاري عالجها في أربعة فصول الأول منها يخص الإطار النظري والمفاهيمي لإستراتيجية الأمن الوطني. أما الثاني فكان لمحددات إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر والثالث ميادين إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر وفي الفصل الأخير عرج إلى التحديات الراهنة والمستقبلية للأمن الوطني في الجزائر .

ب- الجزائر والأمن الإقليمي جامعة الجزائر، رسالة ماجستير من إعداد الباحث سعادة إبراهيم، عالجها في بابين الباب الأول العوامل المهددة للأمن في الجزائر تطرق فيه إلى المصادر التقليدية للتهديد كنزاع الحدود أسبابه وطرق حله ثم النزاعات الإقليمية ونزاع الصحراء الغربية نموذجاً الى مشكلة اللاجئين ثم الباب الثاني تناول فيه إستراتيجية مواجهة التهديد لأمن الجزائر كتدعيم الاتحاد المغاربي والاتحاد الإفريقي وكذا الحوار مع دول المتوسط.

(3) الدراسات من المنظور التاريخي:

أ- النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 جامعة منتوري قسنطينة 2007/2008 رسالة ماجستير للباحث رياض بوزرب تناوله في ثلاثة فصول عالج في الفصل الأول تحديد مفهوم النزاع ، وإبراز قيمته المنهجية. أما الفصل الثاني فقد تناول النزاع الحدودي الجزائري المغربي وفي الخیر تناول الفصل الثالث العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية ليخص في الأخير إلى عدة نتائج وسيناريوهات مستقبلية.

ب- العلاقات الجزائرية- المغربية (1962-2000): دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، جامعة الجزائر 1995-1996 مذكرة لنيل شهادة الماجستير للباحث صايح مصطفى، تناولها في إطار ثلاثة فصول، الأول منها عالج فيه أزمة الحدود الجزائرية المغربية (1963-1992)، أما الفصل الثاني خصصه للقضية الصحراوية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، وفي الأخير وكفصل ثالث تناول سيناريوهات تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1995-2000).

بناء على ما تقدم من أدبيات ، وانسجاماً مع المنطق العام للبحث، من حيث النموذج العلمي السائد وبحريات تطور النزاع الصحراوي المغربي حاولنا صياغة الإشكال العام للدراسة وهو :

IV. الإشكالية:

(1) الإشكالية الرئيسية:

كيف أثر تطور النزاع المغربي الصحراوي على الأمن القومي الجزائري؟

(2) تساؤلات فرعية:

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة البحثية الآتية :

أ/ كيف نشأ النزاع المغربي الصحراوي وما هي مراحل تطوره ؟

ب/ ما هي تهديدات هذا النزاع على الأمن القومي الجزائري ؟

ج/ ما هي إستراتيجية الجزائر لحل هذا النزاع ؟

(3) حدود الإشكالية :

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة يجب ضبط حدود الإشكالية مكانيا و زمانيا وموضوعيا.

أ/ مكانيا : كون دراستنا ستتناول موضوع تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري، فالحدود المكانية للإشكالية سوف تكون مركزة على طرفي النزاع " المملكة المغربية . الصحراء الغربية " بالإضافة إلى الجزائر المهددة من هذا النزاع في أمنها القومي، هذا لا يمنع من تناول موريتانيا كطرف غير مباشر في النزاع .

ب/ زمانيا : تركز هذه الدراسة على تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري ، من بداية النزاع سنة 1975 إلى 2014 باعتبارها سنة نهاية الدراسة.

ج/ موضوعيا : سنتناول من خلال هذه الدراسة تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري ، من خلال تناول لحشيات النزاع وأهم أطرافه ، ومراحلها، وكذا تهديداته على الأمن القومي الجزائري ، لنصل في الأخير الى إستراتيجية الجزائر في حل وتسوية هذا النزاع.

الفرضيات : اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي هي كالآتي :

V. الفرضيات:

(1) الفرضية الرئيسية:

أدى التطور على مستوى النزاع المغربي الصحراوي إلى تهديد الجزائر في أمنها القومي من خلال تهديدها لأهم ركائز هذا الأمن كالحفاظ على الوحدة الترابية، والاستقرار. مع ذلك فالجزائر سعت إلى تبني إستراتيجية شاملة وفعالة لمواجهة هذه التهديدات، وكذا حله بطرق سلمية وفقا لما يتماشى مع مبادئها الخارجية.

(2) الفرضيات الفرعية:

أ/ لإعتبارات تتعلق بالجغرافيا والسكان وجدت الجزائر كمنظومة أمنية نفسها في قلب النزاع الدائر بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، وقد تسبب لها هذا الارتباط الكثير من القلق والإزعاج.

ب/ تعدد التهديدات التي تواجهها الجزائر من جراء النزاع المغربي الصحراوي، من تحديد للوحدة الترابية، التهديدات العسكرية، وما تفرضه من سباق نحو التسليح وتبعاتها كمشكلة اللاجئين.

ج/ تحصر الجزائر ألا تكون طرفا في النزاع المغربي الصحراوي، وتمسك بالمقابل بمبادئها في سياستها الخارجية، وإقناع المجتمع الدولي بأن المسألة لا تعدو أن تكون تصفية استعمار.

VI. الإطار النظري

1) نظرية مفهوم الأمن القومي:

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي وشيوع استخدامه إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض. ولا شك أن هذا الغموض يثير عدة مشاكل فمن ناحية لا يعد مصطلح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة. ومن ناحية أخرى لم يتبلور المفهوم لكي يصير حقلا علميا داخل علم السياسة تطبق عليه قواعد نظرية المعرفة بدءا من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة والوصول إلى قانون يحكم ظاهرة اظلمن القومي إلا خلال السنوات العشرين الأخيرة. ويعود استخدام هذا المصطلح إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947. ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام المفهوم بمستوياته المختلفة حسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وهنا من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية والذي وضع عام 1944 وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945 لم يذكر مصطلح الأمن القومي، وغن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة الضمان الجماعي ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضو في الجامعة سواء دولة خارجية أو دولة أخرى عضو بالجامعة. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950 قد أشارت إلى الأمن والاستقرار ولكنها لم تشر إلى الأمن القومي، كما أشارت إلى الدفاع وليس إلى الأمن القومي، ونصت المادة الثانية منها على مسألة الضمان الجماعي وحثت الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمسااعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلا، وشكلت مجلس الدفاع العربي المشترك والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب، وأنشأت كذلك اللجنة العسكرية الدائمة والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية. وعلى الرغم من ذلك فإن كافة مشروعات تطوير ميثاق جامعة الدول العربية تؤكد على النص على مسألة الأمن القومي العربي.¹

(1) مصطفى علوي ، نظرية مفهوم الامن القومي ، من الموقع <http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=100> بتاريخ 2011.01.16 ،

2) الظروف والعوامل التي تدفع إلى الاهتمام بظاهرة الأمن القومي

أولاً: التحول في مفهوم المصلحة القومية إلى مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد. ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية.¹

ثانياً: ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب. ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

ثالثاً: ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها المتصلة بأمنها القومي. فمن ناحية تعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديداً لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. وتبلغ قيمة هذه الديون أكثر من 2000 مليار دولار، هذا فضلاً عن تكلفة خدمة الديون وهي تكلفة تنوء عنها كواهل معظم الدول الصغرى والمتوسطة المدينة.

رابعاً: تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى. فبعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال لا تزال كثير من تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع. ولا شك إن الإحساس بالحرمان النسبي لدى المواطنين من شأنه أن يزيد من الشعور بالإحباط ومن ثم الانخراط في عمليات عنف ضد النظام السياسي.²

خامساً: كما يثار الاهتمام بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية، كالمجموعة الأوروبية أو مجموعة أمريكا الشمالية، أو مجموعة الباسفيك أو جنوبي شرق آسيا، ففي كلتا الحالتين تثار تساؤلات حول مصير الأمن الوطني للدولة القومية وعلاقته بالأمن القومي للدولة أو الجماعة المنشأة، وكيف يتم توزيع مسئوليات المن، وتأمين المواطنين في داخل الكيان الجديد ومدى تحقق شعورهم بالأمان.

سادساً: وأخيراً يثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة، ويثار الأمن القومي هنا من عدة زوايا، منها: من يتحكم في مقومات الأمن القومي وخاصة المقومات العسكرية أي الجيوش والمعدات، خاصة إذا كانت معدات أو أسلحة نووية، ومن يحمي الجمهوريات أو الدول الوليدة، خاصة إذا كانت ذات مسحة عرقية، وكيف تتحقق الرفاهية في الدول الجديدة، وما إذا كانت عملية التحلل تتم بصورة سلمية أم بصورة عنيفة وصراعية. ويتضح من التجارب الماضية والمعاصرة لعمليات التفكك والتحلل مدى التهديد الذي يشكله بعضها للأمن القومي أو الإقليمي سواء تعلق ذلك بالجمهوريات

(1) نفس المرجع ، ص 01

(2) نفس المرجع، ص 02

المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي السابق أو الدول الناتجة عن انقسام يوغوسلافيا السابقة أو ما يتهدد اليمن والعراق وفلسطين.¹

VII. الإطار المفاهيمي :

1) مفهوم الأمن القومي:

سنتناول تعريف الأمن القومي بوصفه أداة للتحليل التي سنستعملها لمعالجة الموضوع، والأقرب إلى الاعتبارات الجزائرية.

حسب دائرة المعارف البريطانية هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. هذا التعريف قاصر وغير شامل لأنه يورد مصطلح الأمة بدل الدولة، إضافة إلى عدم ذكره وتحديده للأخطار والتهديدات التي تواجه الدول في العلاقات الدولية. وهناك من يعرف الأمن القومي على أنه قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها الأساسية مع استمرار النمو طبقاً للأهداف والإستراتيجيات المحددة سلفاً.²

1. حسب ولفرز فإن الأمن يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم.

2. هناك تصورين لمفهوم الأمن الأول تقليدي واقعي يتخذ من الدولة المرجعية الأساسية للأمن، والثاني نقدي ذي نظرة موسعة للأمن ويقول بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة.³

3. يتبنى الباحث الفلسطيني يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية، البقاء الوحدة الترابية، وبقاء الدولة وضمن سلامة السكان، وإيجاد الظروف الاقتصادية المريحة، الحفاظ على الانسجام الاجتماعي، البناء الوطني، محددات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان.⁴

ويميز باري بوزان بين أبعاد الأمن الرئيسية والتي تشمل:

-الأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لتوايا ومقاصد الدول الأخرى تجاه بعضها البعض.

- الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات، والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ إلى الموارد الحيوية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

(1) نفس المرجع ، ص 03

(2) زكريا حسين. مفهوم الأمن الوطني، من الموقع www.islamonline.net/arabic/mafahem/index/htm

(3) محمد الامين بن عائشة ، مفهوم الامن القومي ، من موقع <http://www.aljazeera.net> بتاريخ 2011.04.10 ص01

(4) مرجع السابق ص 01

- الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط تطورها، وكذلك التهديدات والإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

فالأمن القومي هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام.¹

2) محددات ومصادر التهديد للأمن القومي الجزائري

سنتناول العوامل المحددة للأمن القومي الجزائري والتهديدات ومصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي الجزائري، وكذلك المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع هذه التهديدات والمخاطر.

أولا : دوائر الأمن القومي الجزائري

بحكم الموقع الجغرافي للجزائر في شمال إفريقيا وفي قلب المغرب العربي :قريبة من أوروبا بحيث يفصلها عنها المتوسط، وفي الجنوب تشكل الصحراء الكبرى العمق الإفريقي للجزائر، وعليه يمكن تحديد دوائر الأمن القومي الجزائري في الدوائر التالية: الدائرة المغاربية، العربية، الإفريقية، المتوسطية. وتمثل هذه الدوائر مناطق أمن حيوية بالنسبة للجزائر، وتشكل هذه الدوائر بعدين أساسيين للأمن القومي:²

أ/ البعد الأول وهو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي والعربي الإسلامي، فالخوار المغاربي تمثل فيه الجزائر قلب المغرب العربي ومركزه الإقتصادي و البشري، وهي الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا. أما الخوار الثاني :أي الخوار العربي الإسلامي فهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية.

ب/ أما البعد الثاني لموقع الجزائر فهو بعد التفاعلات الاقتصادية والأمنية ويتميز بمحورين: الخوار المتوسطي : فالجزائر بلد متوسطي وتشكل أحد المحاور الرئيسية للتبادل الدولي، ومنطقة حساسة في السياسة الدولية، بحيث تشكل عامل ربط مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالتبادلات النفطية كانبوبي الغاز نحو أوروبا. أما الخوار الثاني:وهو الخوار الإفريقي حيث يعمل إمتداد الجزائر داخل العمق الإفريقي على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الإتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي كطريق الوحدة الإفريقية.³

(1) عيسى درويش . ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مجلة الفكر الإستراتيجي، دمشق، سوريا، عدد:4، شتاء 1998-1999، ص 50

(2) عبد النور بن عتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري -أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 10

(3) المرجع نفسه ، ص 11

ثانيا : العوامل المحددة للأمن القومي الجزائري:

إن أي دولة في العالم لا تتحرك من فراغ ولا خارج الزمن ، بمعناها المادي و الاجتماعي علاقة الزمن بالحركة الاجتماعية، إنما تتحرك في بيئة تختلط فيها العديد من المعطيات والسياقات ،بيئة تتجاذبها جملة من المتغيرات والمعطيات والسياقات ،بيئة تتجاذبها متغيرات تتراوح بين الثابت والمتحول بين المقدس والمنزه، وبين الزمني و التاريخي، إضافة إلى المعطيات السياسية والجيواستراتيجية، فكل هذه المعطيات تؤدي أدورا محوريا في توصيف وتشخيص البيئة الأمنية لأية دولة كانت في العالم ، ويبقى الاختلاف مرتبطا بدرجة وطبيعة الإستجابة والقراءات التي تفسر بها السلوكيات مختلف الفواعل الدوليين.¹

يقوم الأمن القومي الجزائري على مجموعة من المحددات الهيكلية والنسقية والتكيفية، أما الهيكلية فهي مرتبطة بطبيعة الدولة ما بعد الإستعمار بحدود شاسعة أكثر من 7000 كم وغير متوافقة مع بعض دول الجوار، ورقة جغرافية كبيرة وواسعة بتوزيع ديمغرافي مضطرب وغير متوازن مما يصعب من بناء خارطة أمنية ثابتة المعالم أو قدرة عمليا على حماية كل مكونات الدولة والمجتمع من كل أشكال التهديد الدولي وغير الدولي، كما أظهرته التهديدات المختلفة التي أفرزها الإرهاب .²

ثالثا: التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر

تواجه الجزائر جملة من التهديدات والمخاطر التي قد تؤثر سلبا على الإستقرار الأمني للبلاد من أهم هذه التهديدات نذكر ما يلي:

أ/ الهجرة: فإذا كانت أوروبا تعاني من الهجرة من دول جنوبها ،فإن الجزائر كذلك تعاني من هذه المشكلة وتشكل تهديدات حقيقية على أمنها القومي من عدة جوانب، جعل الجزائر مركز عبور للمهاجرين الأفارقة ، وما يسببه من متاعب أمنية لها ومتاعب سياسية ودبلوماسية مع الدول الأوروبية، وإنتشار الأمراض الخطيرة مثل السيدا وإنتشار الجريمة المنظمة من طرف المهاجرين الأفارقة مثل تزوير العملة، تجارة المخدرات والأسلحة...، وإمكانية إنخراط المهاجرين في تنظيمات إرهابية مسلحة خاصة أن منطقة الساحل تعاني من الإستقرار الأمني كبير.

ب/ الإرهاب: وهو من أكبر التحديات التي واجهت وما زالت تواجه الجزائر بما تشكله من شبكات مسلحة نشطة وحتى الخلايا النائمة، والأخطر من ذلك الجماعات المدعومة خارجيا.³

ج/ الضعف الاقتصادي: بحيث أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد على النفط بدرجة كبيرة جدا كما أنه يصدر النفط كمادة خام وليس كمواد مصنعة. كما يعاني الإقتصاد الجزائري من ضعف البنى التحتية الإقتصادية كذلك ضعف التنمية والاكتفاء الذاتي ، وإرتباط الإقتصاد بالأسواق العالمية، وهو ما يجعل الجزائر في تبعية إقتصادية للخارج قد تنجر عنها تبعية سياسية خطيرة.

(1) المرجع نفسه ، ص 12

(2) المرجع نفسه ، نفس الصفحة

(3) المرجع نفسه ، ص 14 15

د/ مسألة الحدود: بحيث كانت الجزائر عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الأقصى الذي شن حربا ضدها [حرب الرمال 1963]، بحيث مازال المغرب الأقصى يطالب بأقاليم جزائرية لضمها ثم إن التهديد المغربي ألقى بظلاله على المقاربة الأمنية الجزائرية من خلال تركيزها على القوات البرية أكثر من غيرها وهو يعطي إنطبعا حول طبيعة التهديدات العسكرية التي تواجه الجزائر أي تهديد بري .¹

3) تعريف النزاع و النزاعات الدولية:

- هناك تعريف شامل و عام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعاضد بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية)أو معنوية قيمية (الإيديولوجية أو الهوية مثلا) (جون بورتون / John BURTON).

- في سعيها لتحقيق أمنها يدخل الأفراد و الجماعات و الدول في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارها و القضاء على أي خطر أو تهديد خارجي ، أي أنها تعمل على التحرر من التهديد (الأمن حسب باري بوزان / Barry BUZAN)، و هنا يكون النزاع متعلق بفكرة الأمن و مقتضياته.

- وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب " كنيحة يتم التهديد بها وكواقع فعلي، على حد سواء "وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف.²

أولا: التعريف الموضوعي : ينظر هذا الاتجاه للنزاع على انه حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة حله أي إدارة النزاع.

- وعليه فالنزاع "وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب و عدم انسجام المواقف و الرؤى".
- صراع صفري رابح و خاسر.

- كما يعبر كينيث بولدينغ / Kenneth BOULDING عن هذا الوضع بقوله: " حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته".³

(1) المرجع نفسه ، ص 15

(2) ابراهيم بولمكاحل ، الإطار النظري لدراسة النزاعات، محاضرات غير منشورة، الجزائر : جامعة قسطنطينة ص 01

(3) المرجع نفسه ، ص 01

ثانياً: التعريف الذاتي للنزاع:

- إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي، فالنزاعات حالة مرضية عرضية و ليست طبيعة متأصلة، و بالتالي يمكن العمل على حلها و القضاء على أسبابها.
- النزاع هو عبارة عن حالة تداثانية لموضع المتنازع عليه، يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه. أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية (المكاسب المطلقة بدلا من النسبية).
- يقول (جون بورتون / John BURTON): "أن نزاعا يبدو انه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، و يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".¹

VIII. الإطار المنهجي :

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على منهج دراسة الحالة للأستاذ عمار بوحوش:

يتميز منهج دراسة الحالة عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة ومعينة وبطريقة تفصيلية ودقيقة، وعبارة أخرى فالحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيته الفريدة من نوعها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

منهج دراسة الحالي هو الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظام اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مراحله معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المشابهة، وهناك من عرفه بأنه منهج يمكن عن طريقة جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية.

ويمكن إيجاز خطوات دراسة الحالة فيما يلي:

- 1- اختيار الحالات التي تمثل المشكلة المدروسة وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات نموذجية او عينات عشوائية من المشكلة
- 2- جمع المعلومات وتدقيقها ويتم ذلك على ضوء فرضية أولية وبعض المعلومات التي يمكن الحصول عليها من سجلات الافراد، وبعد جمع المعلومات يجب التأكد من صحتها وصدقها، ثم يتم تنسيقها وتنظيمها.
- 3- وضع الفرضيات أو التشخيص الأولي لعوامل المشكلة، بوضع الفرضيات التي تواجه الدراسة وتقود الى استنتاجات دقيقة.

(¹) المرجع نفسه ، ص 02

4- اقتراح نوع المعاملة أو العلاج: يجب أن يفكر الباحث في نوع المعالجة أو المعاملة في ضوء شدة الحالة وقسوتها على ضوء ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج، وهذه المرحلة تتطلب فهم السلوك الإنساني في الوضع الاجتماعي الذي تعمل فيه.

5- المتابعة والاستمرار: هذه المرحلة آخر خطوات والمقصود بها ان يراقب الباحث استجابة الفرد للعلاج، وهذه الخطوة بمثابة اختبار لصدق التشخيص.

تستخدم دراسة حالة في المواقف اليومية، فالإنسان حين يريد أن يختار صدقها فإنه يدرس سلوكه الحالي والسابق، ويمكن تلخيص خصائص منهج دراسة الحالة بمايلي:

- 1- أنها طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة .
 - 2- أنها طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات.
 - 3- أنها طريقة تهتم بالموقف الكلي وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التي يشهدها.
 - 4- أنها طريقة تتبعية أي أنها تعتمد اعتمادا كبير على عنصر الزمن ومن ثم فهي تهتم بالدراسة التاريخية.
 - 5- أنه منهج يسعى إلى تكامل المعرفة لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات.
- فخصائص منهج دراسة الحالة يكمن في إلقاء الضوء على العمليات والعوامل التي تقوم عليها نماذج اجتماعية وذلك لتحديد خصائص وموقف اجتماعي معين أو وحدة اجتماعية، ومن مميزات دراسة الحالة أنها تركز على الوحدة الكلية لمعرفة خصائصها وسماتها وهي أسلوب تنظيم المعطيات الخاصة بوحدة مختارة، مثل حالة النزاع المغربي الصحراوي. ويختلف منهج دراسة الحالة على المناهج الأخرى بأنه يتميز بالعمق والتركيز على موضوع معين أكثر أهم ما يميز هذا المنهج أنه يمكن الباحث من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو المواقف التي يقوم بدراستها بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة وهذا ما قادنا إلى التعمق في أسباب ودوافع ومواقف كل الأطراف الدولية والإقليمية في قضية النزاع الصحراوي. وهذا ما جعلنا نبنى هذا المنهج في الدراسة.

IX. خطة البحث :

صممت خطة البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة في ثلاثة فصول تحتوي على تسعة مباحث، قمنا في المقدمة باستعراض الأدوات التي اعتمدناها لتحليل الموضوع والمتمثلة أساسا في المقاربة النظرية (نظرية الأمن القومي)، والإطار المفاهيمي حيث تعرضنا لأغلب مفاهيم التي يدور حولها الموضوع، ومنهج دراسة الحالة، بعدها ضبطنا الإشكالية محددين مكانها وزمانها، وبعد استعراض أهم الأدبيات القانونية، والأمنية، والتاريخية التي كتبت حول الموضوع والتي استطعنا الحصول عليها .

وقد حاولنا في الفصل الأول التعريف بالنزاع المغربي الصحراوي من خلال معرفة المنطقة المتنازع عليها، وأهم أطرافها، وكذا مراحل تطور هذا النزاع.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا ثلاثة من تهديدات تواجه الأمن القومي الجزائري من جهة النزاع فكان التهديد الأول هو تهديد الوحدة الترابية (الحدود) أما التهديد الثاني فهو عبارة عن السباق نحو التسليح دائر بين الجزائر والمغرب وآخر تهديد يمس الأمن القومي الجزائري هو مشكلة اللاجئين الصحراويين.

في الفصل الثالث والأخير عالجنا فيه إستراتيجية الجزائر لحل وتسوية هذا النزاع من خلال التزامها بمبادئها على الصعيد الخارجي وفق قاعدة حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار وكذا مبدأ التعاون مع الدول المتجاورة، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما سعت إليه الجزائر مع الصحراء الغربية في التعبئة لصالح الاعتراف بالصحراء الغربية ودعم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، إلى التغير في مواقف الدول الكبرى إزاء هذه القضية نحو قرار الأمم المتحدة الرامي إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع، لرسم في الأخير صورة محتملة للمستقبل.

الفصل الأول : النزاع المغربي الصحراوي : النشأة والتطور

المبحث الأول : الجغرافيا والسكان

المبحث الثاني : أطراف النزاع المغربي الصحراوي

المبحث الثالث : مراحل تطور النزاع المغربي الصحراوي

المبحث الأول: الجغرافيا والسكان:

وهو مقسم إلى مطلبين :

المطلب الأول : الجغرافيا :

وتنقسم إلى ثلاثة عناصر أولا موقع الصحراء الغربية ثم سطحها ومناخها وأخيرا الموارد التي تتوفر عليهم

أولا : الموقع :

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا بين خطي عرض 27 و 40 شمال خط الاستواء يحدها شمالا المغرب وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا موريتانيا وشرقا الجزائر، وتبلغ مساحتها (266 ألف كم²) بينما حدودها البرية إلى (2045 كم) منها مع موريتانيا (1570 كم) ومع المغرب والجزائر (475 كم) وقد تم إقرار هذه الحدود في إطار سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية.¹

ويبلغ طول ساحلها (1400 كم) وتمتاز هذه السواحل بدفء مياهها وغناها الثروة السمكية الذي يتيح لها الملاحة طوال العام، كما أن أعماقها تؤهلها لان تجوئها سفن مختلفة الأحجام وهي صالحة لإنشاء موانئ الصيد وإقامة القواعد البحرية.²

. وتتكون الصحراء الغربية من ثلاثة أقاليم إدارية:

منطقة السمارة، وتبلغ مساحتها (56 ألف كم²).

منطقة الغيون، وتبلغ مساحتها (26 ألف كم²).

منطقة الداخلة، وتبلغ مساحتها (184 ألف كم²).

أما التقسيم الجغرافي للصحراء الغربية فانه تتكون من:

الساقية الحمراء : وهي وادي مهم يمتد في أقصى الطرف الشمالي من حدود الإقليم وينحدر من ساحل المحيط الأطلسي ويشمل المنطقة من رأس جوبي حتى رأس بوجادر حيث تبلغ مساحتها (82 ألف كم²).³
داوي الذهب: ويشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجادر وحتى رأس بلانكو وتبلغ مساحتها (184 ألف كم²).

وقد وحد الأسبان هذين الاقليمين بإقليم واحد جعلوا عاصمته مدينة العيون وأصبحت المنطقة تعرف باسم (Rio de oru) أي نهر الذهب في حين أنها خالية من الأنهار والذهب ، ومما زاد تمسك الأسبان بالمنطقة هو اكتشاف أكبر مورد للفوسفات في العالم ويوجد في منطقة مساحتها (250 ألف كم²) حول بوكراع.⁴

(1) أسامة بوشماخ ، تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية دراسة حالة الجزائر والمغرب . رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 03، 2012 ص 94

(2) نفس المرجع ، ص 94

(3) عبد الأمير عباس الحيايالي ، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي ، مجلة ديايالي ، العدد 25، 2007 ، العدد ، ص 2

(4) نفس المرجع ، ص 02

لقد جاء هذا التقسيم الجغرافي على اثر الصراع المسلح بين الاستعمار الاسباني وقوات جيش التحرير خلال الفترة الممتدة ما بين (1956-1958) وفضلت اسبانيا تسليم إقليم طرفاية للإدارة المغربية لتضع حدا لحرب التحرير ، وتضمن في الوقت نفسه وجودها على باقي ما كان يسمى بالصحراء الاسبانية حيث كان يطلق كلمة الصحراء على ارض الساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث أراد الاستعمار الاسباني من خلال هذه التسمية التقليل من أهمية هذه المنطقة حتى لا تكون محط اهتماما لدول العربية المحيطة بها.¹

ثانيا: السطح والمناخ:

تتكون الصحراء الغربية من ارض جرداء مرتفعة نحو الشرق والشمال الشرقي حيث تتكون من سهول ساحلية ترتفع تدريجيا كلما توغلنا إلى الداخل حيث تتشكل هضاب يصل متوسط ارتفاعها إلى (1000 قدم) فوق مستوى سطح البحر، ويزداد ارتفاعها حتى تصبح على هيئة سلاسل جبلية يصل ارتفاعها إلى (2000 قدم) فوق مستوى سطح البحر عند الحدود الموريتانية.²

ويسود الصحراء الغربية نوعان من المناخ مناخ قاري شبه صحراوي الذي يتميز بتقلبات مفاجئة في درجة الحرارة . مناخ محيطي على الساحل في الغرب وهو أكثر اعتدالا وتبلغ درجة الحرارة في المتوسط (32م) ، وبالرغم إن المناخ السائد صحراوي إلا إن التيار الكناري البارد الذي يجري من الشمال صيفا يساعد في تلطيف درجة الحرارة ويمتد تأثيره إلى المناطق الداخلية ، ويتراوح معدل هطول الأمطار (0.6 ملم) سنويا وشكلت هذه النسبة العنصر الأكثر حسما على قلة الغطاء النباتي وقيام نشاط زراعي بمستوى اقتصادي لان الأمطار هي المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد لبقية مصادر المياه في المنطقة، سواء كانت سطحية أم جوفية وبسبب عامل الجفاف أدى إلى تناقص تدريجي في عدد السكان الذين اتجهوا إلى رعي المواشي ولا تزال البداوة أساس الحياة في الصحراء الغربية حيث تنقل جزء كبير من القبائل صيفا من المناطق الساحلية الداخلية المرتفعة وشتاء في سهول الجنوب، ويعتمدون في تنقلاتهم الطويلة على بعض الواحات المنتشرة على طول مجاري الوديان أما في مناطق الساحلية فتوجد بعض الواحات السكنية التي يمارس أهلها الزراعة.³

ثالثا: الموارد: تمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في أسباب النزاع بين الدول نظراً لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها ويحسن استغلالها واستخدامها، وان تمسك اسبانيا بالصحراء يعود إلى التنافس الاقتصادي بين الدول الأوروبية وبصورة خاصة فرنسا حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية. كما أن المياه الإقليمية الضحلة جعلت من سواحلها غنية بالثروة السمكية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.⁴

(1) نفس المرجع ، ص 02

(2) جاسم شعلان ، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الامن القومي العربي بحث في الجغرافية السياسية مجلة جامعة بابل ، المجلد 19 ، العدد 4 ، 2011 ، ص 677

(3) نفس المرجع ، ص 677

(4) نوري مرز جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992 ص 45

وتتوفر في إقليم الصحراء عدداً من الموارد الطبيعية كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها أحيانا النزاع المسلح واهم هذه المعادن:

أ- الفوسفات: تشتهر الصحراء بوجود كميات كبيرة من الفوسفات في منطقة (بوكراع) ويبلغ الحجم الاحتياطي منه 1.6 ألف مليون طن وتبلغ نسبة نقاوته 31% وهي أعلى نسبة في العالم ويظهر بشكل طبيعي على سطح الأرض، واستغلت الفوسفات بشكل تجاري عام 1964 والذي يصدر كمادة خام عن طريق مدينة (العيون) أكبر مدن الصحراء الواقعة على ساحل الأطلسي والتي تبعد عن منطقة بوكراع حوالي 100 كم ومنحت الحكومة الإسبانية عام 1967 امتيازاً لشركات إسبانية وأخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات. ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم وأول مصدر له بعد تدخله في الصحراء عام 1976 حيث بلغ إنتاجه أكثر من 36 مليون طن عام 1977.¹

ب- الحديد: يبلغ حجم الاحتياطي من الحديد في الصحراء الغربية أكثر من 700 مليون طن وتوجد مناجمه في ذميلة وغراسة وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% وهي نسبة عالية، ويعتقد بأن هناك إمكانية لرفع كمية الحديد المستخرج إلى أكثر من 800 مليون طن.

ج- النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء عام 1961 من قبل الشركات الأوربية وبتشجيع من إسبانيا إذ عملت على رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال في التنقيب عن النفط وحصلت تسع شركات أمريكية وثلاثة إسبانية على امتياز أعمال البحث والتنقيب، وظهر النفط بكميات اقتصادية في المنطقة البحرية عام 1969 وكذلك شمال مدينة العيون. وان ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد أهميته قد دفع تلك الشركات إلى استغلال الفوسفات بدلاً من النفط ولم تبقى منها سوى شركة نفط الخليج.²

المطلب الثاني : السكان

حددت الموسوعة الجغرافية الإيطالية . داغوسيني . عدد سكان الصحراء الغربية نقلا عن المصادر الإسبانية عام (1966) بحوالي (23793) نسمة يوجد منهم في مدينة العيون عاصمة إقليم الساقية الحمراء حوالي (18542) نسمة بينما يوجد في مدينة الداخلة حوالي (5221) نسمة دون الأخذ في نظر الاعتبار السكان المقيمين خارج هاتين المدينتين بينما كان الأساس وحجر الزاوية في الموضوع تحديد الهوية للصحراويين الذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء وتقرير المصير في الصحراء الغربية وهو الإحصاء السكاني الذي أجرته إسبانيا في عام (1974م) والذي يقدر عدد سكان المنطقة (74000) نسمة.³

وترجح المغرب على أن عدد سكان الصحراء الغربية (76 ألف) نسمة، أما جبهة البوليساريو فتقدر عدد السكان بحوالي (500 ألف) نسمة، فهناك تضارب في الأرقام، بحيث لا يوجد دقيقة لاسيما بعد الهجرات المعتبرة

(1) نفس المرجع ، ص 45

(2) نفس المرجع ، ص 46

(3) عبد الامير عباس الحياي ، مرجع سابق الذكر ، ص 03

إلى دول الجوار الناتجة عن الاحتلال الإسباني ثم المغربي الذين انتهجوا سياسة تفريغ المدن الرئيسية خاصة الساحلية منها ومن سكانها الأصليين، مما أدى إلى تشتتهم في الداخل والخارج.¹

وحسب إحصائية لعام (1977م) فإن عدد سكان الصحراء الغربية كان مقدّر بين (100 . 700 ألف نسمة) أما الأمم المتحدة فقد قدرت عددهم بحوالي (147 ألف) نسمة، إلا أن إحصائيات في عام (2008) قدرت عددهم بحوالي (393831) نسمة، ويعيش 25% خارج المنطقة خاصة في مخيمات اللاجئين في مدينة تيندوف الجزائرية.²

وقد أثرت طبيعة السكان وحياتهم الرعوية وتنقلاتهم الموسمية من منطقة إلى أخرى بالإضافة إلى قلة عددهم عموماً على إمكانية تنظيم حركات سياسية شعبية إذ لم تظهر هذه الحركات إلى الوجود إلا في فترة متأخرة، أما قبل ذلك فكان الأمر يقتصر على تغيير بعض الشخصيات القبلية عن ولائها بانضمامها إلى المغرب، بينما كانت بعض القبائل الأخرى تطالب بالانضمام إلى موريتانيا، ويلاحظ أن العناصر المكونة لسكان الصحراء الغربية هي نفس العناصر السائدة في المغرب وموريتانيا، أي من العرب والبربر مع وجود اختلاط وتزاوج واضح فيما بينهما، إلى جانب نسبة بسيطة من العناصر الزنجية الخالصة التي تسكن حول السينيغال.³

ويجمع بين هذه العناصر الدين الإسلامي، كما تسود اللغة العربية بلهجة حسانية، وهي إحدى اللهجات في شمال إفريقيا، ولكن المدارس التي كانت إسبانيا قد إقامتها في الصحراء الغربية ومعظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية قد نشرت اللغة الإسبانية بين المتعلمين وهو ما ترك تأثيره على ثقافة القيادات السياسية التي تستخدم اللغة الإسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.⁴

وتقسم قبائل الصحراء الغربية إلى أربعة مجموعات هي الرقيبات، تكنة، القبائل الصغرى، والحواطيون تفرغ عن كل مجموعة أفخاذ وعشائر وهي كما يلي :

1) قبيلة الرقيبات: وهم رحل يقطنون وادي الذهب الأوسط والشرقي وشرق تيندوف وشمال غرب موريتانيا وتنقسم الرقيبات الموجودة في الصحراء إلى جزئين رئيسيين هما :

● رقيبات الساحل: ويتفرع منها الأفخاذ الآتية:

. أولاد موسى، ويتميزون بغلبة التأثير العربي على البربري.

. السواعد وأولاد داود.

. المؤذنون، وينحدرون مباشرة من الوالي سيد احمد الرقيبي.

. أولاد الشيخ وهم القبيلة الرئيسية في صحراء بترس وادرار الواقعة في الشمال الموريتاني.

(1) نفس المرجع، ص 03

(2) حمه المهدي البهالي، الصحراء الغربية، من موقع <http://www.aljazeeraatalk.net>

(3) عبد الأمير عباس الحياي، مرجع سابق الذكر، ص 03

(4) نفس المرجع، ص 04

. أولاد طالب وأولاد التهالت، وهما ينحدران من ذرية سيدي احمد الرقيبي.

● رقيبات الشرق او القاسم : وتشمل الأفخاذ التالية:

. البيهات، وهم رحل ينتقلون بين الساقية الحمراء وأقصى جنوب وادي الذهب ووادي درعا.

. أهل إبراهيم و داوود، والفقرة.

وتعمل قبيلة الرقيبات في الزراعة والتجارة، وتمتلك قطعان كبيرة من الجمال ينتقلون بها نحو الشمال ونحو الجنوب ، وتتركز انتشار قبيلة الرقيبات في الساقية الحمراء وجبال الزمور، كما يوجد أفرع منها في موريتانيا، وقد وصل انتشارهم حتى النيجر.¹

(2) قبائل تكنة: وهي تتكون من اثنا عشر قبيلة يمكن تقسيمهم إلى جذعين رئيسين هما:

● جذع بربري : آيت الجمال، آيت يلا، وتعود أصولهم إلى البربر القدماء الذين سكنوا الصحراء الإفريقية.

● جذع عربي: آيت الجمال وتعود جذورهم إلى عرب معقل الذين وصل والى الصحراء الغربية في القرن الثلث عشر ميلادي.

وقبيلة التكنة كثيرة الترحال، ينتقلون بصفة مستمرة بين الداخلة حتى تاكونيت، وهي مسافة تصل إلى حوال ألف كلم، وتعمل قبائل التكنة بالتجارة، بالإضافة إلى الرعي، وهم يمتلكون قطعان كبيرة من الأغنام، ومن أهم قبائل التكنة الزرقيون وآيت الحس.²

(3) القبائل الصغرى: وهذه القبائل لا تنتسب إلى الرقيبات ولا الى التكنة، كما لا يعرف تاريخ استقرارها في الصحراء الغربية، إلا انه يغلب عليها الاصل العربي، ويقطن معظمهم في وادي الذهب، واهم هذه القبائل الصغرى:

● أولاد دليم : ويسكنون المناطق الساحلية الجنوبية خاصة حول عاصمة إقليم واد الذهب، وينضم إلى قبائل دليم قبائل الشناكلة، والمناصير، وتعمل هذه القبائل أساسا بالصيد البحري وتربية الماشية.

● العروسيون: وتعيش هذه القبيلة جنوب مدينة العيون، خاصة المناطق الفاصلة بين الساقية الحمراء ووادي الذهب ، ويعود أصل هذه القبيلة إلى الشيخ احمد العمروسي الذي عاش في مراكش وكان كثير الترحال بين مراكش والساقية الحمراء وتعمل هذه القبيلة بالزراعة إضافة إلى تربية الأغنام والماشية .

● أولاد تدارين: ويرجع نسب هذه القبيلة إلى احد الصحابة الذين قدموا مع الصحابي الجليل عقبة ابن نافع أثناء فتحه للمغرب العربي ، وهم يقطنون منطقة بوجادور، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالزراعة أساسا.

● قبيلة فالالة: وهي من قبائل الصحراء الغربية المشهورة بالعلم والصلاح، وتقتن منطقة الحمراء، ويعمل أفراد هذه المنطقة بالزراعة وتربية الأغنام والمواشي.

(1) أسامة بوشماخ ، مرجع سابق ، ص 94

(2) المرجع نفسه ، ص 95 ، 96

• آل الشيخ ماء العينين: وهي من أكثر القبائل عراققة في النسب والأصالة في العلم، كما أنها حملت راية الجهاد في الصحراء، ويرجع نسب هذه القبيلة إلى الصحابي ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم " علي ابن أبي طالب " . رضي الله عنه . ويتفرع عن هذه القبيلة فرعان أحدهما في ادرار والآخر في موريتانيا.¹

4) **الحواطيون:** وهم لا يشكلون قبيلة بل طبقة، تدخل في تبعيتها قبائل الرقيبات والتكنة وباقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى، ويعمل أفراد هذه الطبقة بالصناعة وتربية الأغنام.²

. ومن خلال هذا نستنتج أن عدم القدرة على تحديد عدد سكان الصحراء الغربية وتباين التقديرات المعلنة يرجع إلى تعمد أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد الذي يمكن من خلاله تحقيق سياساتها وأهدافها إضافة إلى نمط الحياة الرعوية التي يعيشها معظم سكان الإقليم وتنقلهم المستمر بين المراعي المختلفة.³

(1) المرجع نفسه ، ص 97

(2) المرجع نفسه ، ص 97

(3) عبد الأمير عباس الحياي ، مرجع سابق الذكر ، ص 4

المبحث الثاني: أطراف النزاع المغربي الصحراوي

يدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب وحركة البوليساريو وهي الأطراف المباشرة. وهناك أطراف أخرى غير مباشرة كالجرائر وموريتانيا واسبانيا تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء. وان لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم موقفه وفيما يلي استعراض مواقف أطراف النزاع المباشرة:

المطلب الأول: الأطراف المباشرة :

وهما الطرفان الذين خاضا مواجهة مباشرة على ارض الواقع أي كل من المغرب والبوليساريو الممثل الشرعي للصحراء الغربية .

أولا : المغرب:

بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب. ان هذه الاتفاقية أبقى أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء.¹

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية واتخذت هذه المطالبة أسلوباً سلمياً ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الاقليمية والجامعة العربية. وكان هناك إجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا ما لا تريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزاً صحراوية لإدارة الإقليم. وبموجب اتفاقية مدريد 1957 أكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء وإناطة إدارتها إلى إدارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.²

وفي (1975/05/05)م أصدرت الخارجية المغربية وثيقة تحمل وجهة نظرها لقضية الصحراء واهم ما جاء بها من حجج تتعلق بإثبات شرعية المطالبة المغربية بضم الصحراء:

تاريخيا : كانت المنطقة دائما تحت إشراف وسيطرة الأسرة المالكة المغربية وهذه الحقيقة أكدها بالإجماع كبار المؤرخين الانكليز والألمان والأسبان والفرنسيين نتيجة لموقعها الاقتصادي والاستراتيجي .³

¹ نوري مرز جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992 ص16

² جاسم شعلان ، مرجع سابق الذكر ص 5

³ كروم محمد الصالح، سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية (1975-2010)، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2011

قانونيا : المعاهدات الدولية التي تؤكد السيادة المغربية على الصحراء ويمكن الإشارة إلى تلك التي صدق عليها لويس الثامن في سنة (1631 و 1635)م ولويس الرابع عشر عام (1682م) ولويس الخامس عشر (1767م) بالنسبة لفرنسا وكذلك اسبانيا والتي وقعها الإمبراطوريتان الألمانية والبريطانية.¹

إداريا : يتعين القضاة والقادة من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة. اقتصاديا واجتماعيا : فأن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية. ثقافيا : العلامة الهامة التي يجب الإشارة إليها قبل وصول كل من البربر والعرب كان نظام الكتابة المستخدم بين (امكس) و (الوراسوسفيون) حتى استبدل تاريخيا بالأبجدية العربية على صعيد الغرب. إن الموقف المغربي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء ووحدة التراب الوطني وضد دول تركز جغرافيتها على الوهن وتشكل منطقة ارتكاز تنطلق منها القوى الاستعمارية، وظلت المملكة المغربية متمسكة بموقفها حتى مطلع (2001م) أعلن المغرب انه سيقدم إلى الأمم المتحدة مقترحات في شأن إيجاد صيغة حكم جهوي ولا مركزي للأقاليم الصحراوية يمكن لأبناء المنطقة تسيير شؤونهم المحلية في إطار اللامركزية، ومصطلح الحكم الجهوي مأخوذ من نظام الجهات التي نص عليه دستور (1996م) وأصبح المغرب يتكون من (16) جهة وهذا يعني ان الحل السياسي من وجهة نظر الحكومة المغربية لا يخرج من اطار سيادة المغرب على المحافظات الصحراوية، كما صدر في عام (2001م) العدد الحادي عشر من مجلة نوافذ الفصلية خاص بلف قضية الصحراء لتجديد التفكير فيها وفي المشكلات التي تحيط بها وأبرزها إعلاميا وفي 23 آذار 2001 عقد حزب الاستقلال ندوة لمناقشة تطورات موضوع الصحراء وشارك فيه محمد سبتة وزير الخارجية المغربي السابق مقترحا تنظيم استفتاء في الدستور في شأن نظام الجهات يهدف إلى وضع آلية دستورية ودولية لفض نزاع الصحراء، كما تحدث في الندوة وزير الإسكان والبيئة فقال إن على المغاربة اتخاذ كل الاحتياطات والاستعداد الكامل لكل الخيارات بما فيها الخيار العسكري.²

¹ المرجع نفسه ، ص 176

² المرجع نفسه ، ص 177

2/ موقف البوليساريو :

تطالب جبهة البوليساريو منذ تأسيسها بالاستقلال التام للصحراء وإقامة كيان سياسي مستقل بعيدا عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا ، ووضعت مناهجها في تحقيق ذلك على أساس العمل السياسي والدبلوماسي و اعتماد الكفاح المسلح، و التنظيم العسكري كأسلوب لتحرير وإقامة الدولة السادسة في الشمال الإفريقي. وقد اكتسبت البوليساريو قوتها الحقيقية و ذاع صيتها بعد أن مدت جسورا بينها وبين الجزائر وليبيا، فقد تبنتها الجزائر واعتبرتها حركة تحررية تقدمية تسعى إلى الإستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الإستعمارية. تهدف الجبهة إلى إقامة دولة ديمقراطية تقدمية قومية، و انطلقت البوليساريو في نظامها لتحقيق أهدافها الرئيسية من خلال طريقتين هما:

أ. **العمل السياسي** : من خلال إيصال للعالم و الدول الديمقراطية و التقدمية أساسا بأحقية الصحراويين في الإستقلال، و في هذا الصدد أجرت كثيرا من الإتصالات والمفاوضات. وقدمت المزيد من المذكرات السياسية و القانونية إلى المؤتمرات والندوات العربية و الإفريقية و الدولية وكذلك المنظمات الدولية و الإقليمية مستفيدة من إمكانيات و علاقات الجزائر الدولية و الإفريقية. إلا أن الجامعة العربية ظلت بعيدة عن طرح موضوع الصحراء كذلك الدول العربية باستثناء سوريا و اليمن و ليبيا و الجزائر التي أصبحت علاقتها مع العالم مبنية على أساس مواقفها من قضية الصحراء الغربية.¹

ب. **العمل العسكري** : بدأت البوليساريو بتنظيم رجالها منذ اللحظات الأولى و عملت على تدريبهم عسكريا حيث قامت بعدة عمليات ، بداية ضد الاحتلال الإسباني في الصحراء الغربية، يساندتهم كل العرب في بداية الأمر و يقومون بتدريبهم و تقديم المساعدة لهم. منذ أن تأسست البوليساريو عام 1973 و مع تطور الأحداث و رحيل إسبانيا عام 1976 بعد اتفاقية مدريد الثلاثية عام 1975 بدأت البوليساريو عملياتها ضد القوات المغربية، التي دخلت الصحراء التي كانت تحت سيطرتها منطقة (الساقية الحمراء) وكذلك ضد موريتانيا التي كانت تسيطر على منطقة (وادي الذهب) و هنا انتقلت المعاداة (الصراع) بين أطراف جديدة طرفها الأول التحالف المغربي الموريتاني و طرفه الثاني التحالف البوليساريو- الليبي، وظل هذا الصراع بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية بتاريخ 1976/02/28 وظلت الهجمات مستمرة والحرب قائمة مؤثرة على العلاقات المغربية الجزائرية.²

¹ السيد حمدي بخطيه، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية، الجزائر: الجاحظية، 2000 ص 12

² نفس المرجع، نفس الصفحة

إلا أن إقامة الإتحاد المغربي و التقارب بين المغرب و الجزائر و التغيير الحاصل في السياسة الجزائرية، بدأت المغرب تعلن بان الهجوم من قبل البوليساريو على القوات المغربية لا يؤثر على العلاقات المغربية - الجزائرية سلبيا و هذا ما دعا جبهة البوليساريو و الملك الحسن الثاني في مراكش من أجل التفاوض بخصوص حل المشكلة الصحراوية، و استمرت اللقاءات و التأكيد على الإستفتاء من أجل تقرير مصير الصحراء عن طريق الأمم المتحدة التي طالبت الانتماء إليها و المطالبة بالعضوية في هذه المنظمة الدولية في حالة تجميد المغرب خطة الأمم المتحدة فيما يخص الاستفتاء.¹

المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة

1/ موقف موريتانيا

تختلف وضعية موريتانيا عن المغرب لأنها لم تكن موجودة كدولة خلال الفترة الاستعمارية بل هي نفسها كانت إقليما مستعمرا مثل إقليم الصحراء الغربية، من هذا الأساس كان محتما عليها أن تطالب بالصحراء الغربية اعتمادا على الروابط العرقية و الثقافية و اللغوية و العلاقات الاقتصادية والحاجة إلى إعادة توحيد شعبها، لهذا موريتانيا في مطالبتها بالصحراء الغربية لم تكن متحمسة للشواهد التاريخية.²

في 01 جويلية 1957 و في خطاب له بمدينة عطار قال مختار ولد دادة: "أدعو إخواننا في الصحراء الاسبانية للتفكير في الأهمية الاقتصادية و الروحية لموريتانيا". منذ ذلك التاريخ و الحكومة الموريتانية تعتمد في سياستها تجاه الصحراء الغربية على قاعدتين أساسيتين :

أ: على أساس التاريخ و الجغرافية و التواجد السكاني، إذا كانت موريتانيا مقتنعة بأن الصحراء الغربية أو كما كانت تسميتها "موريتانيا الإسبانية" بدلا من "الصحراء الإسبانية" تعتبر جزءا لا يتجزأ من موريتانيا . حاولت دعم مطالبتها ببعض الوثائق التي تقدمت بها الحكومة المغربية نفسها، مثل الوثيقة البيضاء المطبوعة في سنة 1960 ووثيقة أخرى نشرت سنة 1966 إضافة إلى "معاهدة السلم و التجارة" المصادق عليها بين المغرب وإسبانيا سنة 1967. و الوثيقة المنشورة سنة 1966 من طرف وزارة الخارجية المغربية تضمنت الفقرة التالية: "موريتانيا إقليم شاسع يتضمن المناطق الجنوبية للمغرب بين منطقة تندوف و الساقية الحمراء في الشمال والمحيط الأطلسي في الغرب و نهر السنغال في الجنوب".³

ب: منذ 1962 وموريتانيا دائما تؤيد مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في 1972، صرح ممثل موريتانيا في الأمم المتحدة بالأتي: ما تراه الحكومة الموريتانية هو أن سكان الصحراء الغربية هم

¹ نفس المرجع، ص 13

² الداهية ولد الفال، قضية الصحراء الغربية: مقاربة وحلول، مجلة آراء، العدد 04، 2010 ص06

³ نفس المرجع، ص 25

المعنيون دون غيرهم بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، بعد ذلك لم تؤيد موريتانيا أية تسوية مفروضة على شعب الصحراء الغربية مباشرة أو غير مباشرة من طرف جهة أجنبية ، فالحكومة الموريتانية في مطالباتها بالصحراء الغربية عولت كثيرا على "معاهدة السلم و التجارة " المصادق عليها من طرف قادة كل من اسبانيا و المغرب في مراكش سنة 1967 ، أين اعترف الملك المغربي بأن سيادته لم تمتد جنوب وادي نون . وادي نون يقع شمال مقاطعة طرفاية التي أعيدت إلى المغرب من طرف الحكومة الاسبانية ، فالحكومة الموريتانية أشارت أيضا إلى أنه في هذه المعاهدة استطاع المغرب أن يسمح للأسبان بالصيد البحري في إفني فقط . كل هذه الملاحظات من وجهة نظر الحكومة الموريتانية ، تظهر اعتراف الحكومة المغربية بأن " الصحراء الاسبانية " جزء تابع لموريتانيا. الموريتانيون أكدوا دائما على اقتناعهم بأنه لو خيّر شعب الصحراء الغربية بالانضمام لأية دولة أخرى لاختاروا موريتانيا . لهذا كانت موريتانيا دائما تؤكد على " دعمها المخلص و الحقيقي " لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من منطلق لائحة الأمم المتحدة (xv) 1514 . هذا المبدأ تم تبنيه سابقا في اجتماع ثلاثي مرتين من طرف قادة الدول الثلاث (المغرب والجزائر و موريتانيا) في نواديو و في أغادير ، القادة الثلاثة دعموا تعاونهم بطريقة إيجابية عندما قرروا في نهاية المؤتمر العمل لتسريع عملية تحرير الصحراء الغربية .¹

وأبدت موريتانيا رغبتها كذلك في أن تتم عملية تصفية الاستعمار بطريقة سلمية و بروح الصداقة و التعاون مع الدولة المسيطرة على الإقليم ، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة . قبل انضمامها إلى المغرب لطلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية ، صوتت موريتانيا لصالح كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصحراء الغربية .²

2/ موقف الجزائر:

عكس المغرب و موريتانيا، فإن الجزائر كما أعلنت في عدة مناسبات ليست لها أية مطالب على أراضي الصحراء الغربية. كدولة عصرية، فإن سياسة الجزائر على هذا المنوال تعتمد على اعتبارات تطور العصر وليست على مطالب قائمة على التاريخ القديم.³

حسب وجهة النظر الجزائرية، فإن إقليم الصحراء الغربية يصنف ضمن الأقاليم المستعمرة التي لم تحكم ذاتيا والمنصوص عليها في الفصل الحادي عشر (XI) من ميثاق الأمم المتحدة، و على هذا الأساس، يجب على السلطة المديرة للأقاليم أن تعطيه الإستقلال عبر مبدأ تقرير المصير.

¹ نفس المرجع، ص 25

² نفس المرجع، ص 89

³ بلقاسم لخلول، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة البليدة 2004 ص 204

تعتبر الحكومة الجزائرية، مسألة الصحراء الغربية، مسألة إستعمار و عليه ، فإن أي إجراء يتخذ في هذا الإطار من أجل الإسراع في تصفية الإستعمار من الأقاليم سيلقي الدعم و التأييد الكامل من طرف الدولة الجزائرية. مصالح الجزائر قائمة على اعتبارات جيو سياسية واضحة و على الحاجة إلى الوحدة الجهوية ، وليس أبعد من الإعتبارات القومية و المشروعة . لكن هذا لا يعني أن الجزائر سوف يتم تجاهلها في البحث عن أي حل سلمي لمشكلة الصحراء الغربية .¹

دعمت الحكومة الجزائرية بصورة دائمة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة و التي منذ 1966 وهي تنادي إسبانيا من أجل إجراء إستفتاء في الإقليم تحت مراقبة الأمم المتحدة. تؤيد الجزائر كذلك التعاون و التنسيق بين الدول المجاورة للإقليم، هذا من جهة، و من جهة أخرى لا ترفض البحث عن حل سلمي عادل و دائم عبر المفاوضات مع السلطات الاستعمارية الإسبانية، لكن ذلك لمصلحة شعب الصحراء الغربية، في هذا المجال، الجزائر أيدت اقتراح كل من المغرب وموريتانيا و الذي يطلب رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية ، وطلبت من إسبانيا تأجيل الإستفتاء الذي أعلنت عن إجراءاته في 20 أوت 1974 ، وكانت السلطات الاستعمارية الإسبانية قد أعلنت سنة 1964 بأنها ستقبل تطبيق مبدأ تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية، و أعلنت أن إقليم الصحراء الغربية له من الخصوصيات المميزة، و التي لو أخذناها في الحسبان سوف لا نستطيع منع " تنمية وتطور هذا الشعب في إطار مصالحه المشروعة " هذه الخصوصيات المميزة وصفتها إسبانيا: بـ"بداوة شعب الصحراء الغربية و المستوى المتدني للتنمية".²

رغم أن الحكومة الاسبانية صوتت ضد لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنوات 1965 و 1966 و 1972 و رفضت نداء الأمم المتحدة الداعي لتطبيق استفتاء بمراقبة المنظمة الأممية، واصلت تدافع عن رأيها القاضي بأنه من السابق لأوانه تطبيق مبدأ تقرير المصير في ظل الظروف التي يعيشها إقليم الصحراء الغربية. و هكذا أخذت إسبانيا كل الإجراءات و بدأت تحضر من أجل توفير الظروف اللائقة والتي يتمكن من خلالها شعب الصحراء الغربية تقرير مصيره بعيدا عن أية ضغوط أجنبية.³

من المبررات التي قدمتها على حسن نيتها ، هو إعطاء الاستقلال لغينيا الاستوائية في أكتوبر 1969، وإعادة إفني إلى المغرب في جوان من السنة نفسها .⁴

بالنسبة للجزائر إذا ، نجد أن تعلقها بالاعتبارات القانونية في معالجة مشكلة الصحراء الغربية، لم يقلل من إيلائها أهمية كبيرة لمعالجة المشكلة عبر الطرق السياسية، وكانت الجزائر دائما تعتبر بأن البحث عن حل

¹ نفس المرجع، ص 205

² نفس المرجع، نفس الصفحة

³ نفس المرجع، ص 206

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة

للمشكلة يتفق عليها الجميع أحسن من انخراط شعب الصحراء الغربية المعني مباشرة بالمشكلة في تحديد الشروط و الضمانات و من يمثل الشعب الصحراوي تمثيلا حقيقيا. حتى 1974 صوتت الجزائر لصالح كل اللوائح التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بمسألة الصحراء الغربية . لكن في ربيع 1975 بدأت الجزائر تظهر بعض ملامح التغيير في تصرفاتها تجاه المشكلة، لكن لم تغير موقفها الداعم لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره.¹

3/ موقف إسبانيا :

بما أن إسبانيا هي الدولة المستعمرة وصاحبة السلطة الإدارية على الإقليم، فإن موقفها المتعلق بتصفيّة الإستعمار في الصحراء الغربية قد تطور عبر السنوات .

حسب قانون 21 أبريل 1961 و المرسوم رقم 3349 ، الذي هو المبدأ الأساسي على اعتبار أن الإقليم تابعا للسيادة الإسبانية على غرار أقاليم إفريقيا ، أين تربط ذلك بقوة التشريع ، وتصنف طبقا لذلك الإقليم بأنه تابعا للسيادة الإسبانية ككل الأقاليم المستعمرة الأخرى . ونتيجة لا ذلك لا يوجد أي إقليم يتمتع بالحكم الذاتي طبقا للنظام الإداري الإسباني ، وفي سنة 1969 منحت إسبانيا الإستقلال لدولة إفريقية واحدة وهي غينيا الإستوائية، بينما بقيت أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو و روديسيا و جيبوتي آخر الدول الإفريقية تحت السيطرة الإستعمارية .

إنطلاقا من سنة 1973 حدث توجه جديد في السياسة الإسبانية ففي بيان صدر يوم 20 فبراير 1973 طالبت الجماعة " من الجنرال فرانكو التأكيد على أن شعب الصحراء الغربية هو الوحيد المؤهل لتقرير مصيره وتحديد مستقبله بعيدا عن أي تدخل أو ضغوط خارجية " ، و جاء الرد من طرف فرانكو بتاريخ 21 سبتمبر 1973 و وجه للجماعة مؤشرات تفيد بأن كل الحكومة الإسبانية منهمكة حاليا في التفكير في كيفية تطوير تسيير شعب الصحراء الغربية لشؤونه الداخلية و البقاء تحت الإدارة الإسبانية.²

الجنرال فرانكو أشار كذلك إلى أن شعب الصحراء الغربية سيحدد ويختار مستقبله بكل حرية ، وفي 1974 أعلنت إسبانيا بأنها ستحدد وضعها سياسيا جديدا لإقليم الصحراء الغربية، أسابيع بعد ذلك أعلنت عن نيتها لإجراء إستفتاء حول تقرير مصير شعب الصحراء الغربية تحت مراقبة منظمة الأمم المتحدة، وذلك خلال الستة أشهر الأولى من سنة 1975. لكن بسبب الاحتجاجات و الضغوط المغربية لم يتم إجراء هذا

¹ بعزير عز الدين، سياسة الجزائر المغربية من 1962-2005 ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 1997 ص 113

² صادق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 100

الاستفتاء.¹

في الأخير يمكن إبداء ملاحظة مهمة وهي أن تغيير موقف إسبانيا جاء نتيجة الضغوطات عليها كدولة مستعمرة، سواء من طرف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية و مجموعة عدم الإنحياز و أخيرا من طرف الدول المعنية بالمشكلة في سياستها التنسيقية و التعاونية من أجل الإسراع في تصفية إستعمار الإقليم ، في قمة نواديو المنعقدة في سبتمبر 1970 و الذي أشرنا إليه سابقا، قرر القادة الثلاثة العمل للإسراع في تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية طبقا لقرارات الأمم المتحدة. لكن بعد تأجيل الإستفتاء الذي أعلنت عنه الحكومة الإسبانية عند دعوتها لحضور بعثة أممية خاصة لإقليم الصحراء الغربية بعثت بملف كامل لمحكمة العدل الدولية و التي طلبت فيه رأيا إستشاريا.²

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة

² رابع عمورة، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرح تسويتها، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2001، ص212

المبحث الثالث: مراحل تطور النزاع المغربي الصحراوي:

لقد مرت إستراتيجية إدارة النزاع بالنسبة للأطراف المتنازعة بمرحلتين هامتين و هما:

المطلب الاول: إستراتيجية التصعيد عسكري: و امتدت من اتفاقية مدريد الثلاثية 1975 (اسبانيا، المغرب، موريتانيا) إلى اتفاق المبادئ بين المغرب و بوليساريو سنة 1988، بدء من قام منظمة البوليساريو بعملها المسلح ضد الاستعمار الاسباني و تحرير بعض أجزاء التراب الوطني من قبضته ومرورا بإعلان المغرب تمسكه بالحقوق التاريخية في الصحراء الغربية وانهاء بعقد اتفاقية مدريد الثلاثية 1974 بين اسبانيا وكل من المغرب و موريتانيا بجلاء القوات الاسبانية على الأراضي الصحراوية و دخول القوات المغربية لعاصمتها مدينة (العيون) ، وبصرف النظر عن كل التطورات المتلاحقة ، وما صاحبها من قيام جبهة البوليساريو بإعلان قيام (الجمهورية العربية الصحراوية) في 1976/02/18، أي بعد يومين من رحيل القوات الاسبانية، ثم قيام موريتانيا بتخليها عن حقوقها في الأراضي الصحراوية للمغرب.⁽¹⁾

كانت هذه النهاية بداية تفجير الصراع المسلح بن المغرب و جبهة البوليساريو التي ضلت تدعمها دول عربية عدة سنوات ماليا و سياسيا و تسليحها إلى أن انتقل ملف الصحراء من الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الإفريقية ثم إلى الأمم المتحدة بعد أن أثبتت منظمة الوحدة الإفريقية عجزها عن إيجاد الحل في تسوية مقبولة من قبل الأطراف المعنية. إلا أن القتال لم يتوقف وظلت المعارك الدامية متواصلة على مدى عشرة سنوات أكلت فيها المئات بل الألوف من أجساد الشباب العربي في منطقة المغرب العربي كما استنفذت جانبا من القدرة الاقتصادية لكل من المغرب و الجزائر و أحدثت أزمات متواصلة في الأوضاع الاقتصادية لكل دول المنطقة، حيث شهدت هذه المرحلة إستراتيجية عقد التحالفات العسكرية والمواجهة العسكرية المباشرة فمن جهة كان هناك حلف ثلاثي متمثل في الاتفاق الثلاثي يقابله كرد فعل عليه تحالف الجزائر ودعمها المطلق لجيش البوليزاريو كتعبير منها على رفضها للحلف الثلاثي الذي يريد عزلها وتهميشها في المنطقة ، والتي عرفت معارك ضارية شملت حتى العمق الموريتاني المتمثل في العاصمة نواكشوط نظرا لاعتماد البوليزاريو على إستراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة فتم التركيز على موريتانيا.⁽²⁾

⁽¹⁾ محمد عمرو ، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005 ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)

جامعة باتنة 2006 ص 34

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 34 35

الطرف الأضعف موريتانيا كسر التحالف المغربي الموريتاني في الصحراء هذه الإستراتيجية التي نجحت بعد انسحاب موريتانيا من الصحراء سنة 1979 بعد قلب نظام الحكم الموريتاني واعتراف موريتانيا بالجمهورية الصحراوية بضغط من الجزائر، والجزائر في 05/جويلية/1979 وانسحبت موريتانيا فعلا تحت غطاء جوي فرنسي مما جعل الإستراتيجية الصحراوية تنجح في تخطي هذه المرحلة الصعبة بكسر التحالف المغربي وتجسيد اسبانيا وعزلة الطرف المغربي الذي اعتمد فيها بعد على سياسة الأمر الواقع بضمه لباقي أراضي الصحراء الغربية التي كانت تابعة لموريتانيا ، كذلك نلاحظ أن إستراتيجية الجزائر دائما في هذه المرحلة اعتمدت على تقديم الدعم العسكري للبوليساريو من تدريب ومعدات عسكرية و لكن بذكاء بالغ حيث تحالفت مع ليبيا لتدعيم البوليساريو بالتجهيزات العسكرية مما أربك الطرف المغربي، ولكن وبعدها تم استنزاف قوة الجيشين المغربي والصحراوي في هذه المرحلة وانتهاء الحرب الباردة التي كانت السبب في اختيار هذه الاستراتيجيات للأطراف بفعل التوازن الدولي لنظام ثنائي القطبية كلها عوامل مهدت للانتقال إلى مرحلة ثانية من إدارة النزاع للأطراف المتنازعة.⁽¹⁾

وبعد القناعة بعدم جدوى الإستراتيجية السابقة لدى كل طرف في تحقيق أهدافه من خلال إدارته للنزاع وذلك من خلال باستشعار كل طرف بحجم الخسائر والأعباء التي تسبب بها استمرار الإستراتيجية المتبعة في الصراع دون تحقيق أدنى حد من الأهداف المسطرة هاما ظهور جديدة لها علاقة بأطراف تنازع والانتقال إلى إستراتيجية الدبلوماسية.⁽²⁾

المطلب الثاني: التفاوض و الدبلوماسية : والتي امتدت عن إعلان المبادئ سنة 1988 إلى وقتنا الحالي وفي هذه المرحلة عرفت استراتيجيات إدارة النزاع تغيرات جوهرية بفعل تصدع التحالفات التي كانت قائمة سابقا نظرا لعدة عوامل منها: خروج موريتانيا من حرب الصحراء ، انشغال الجزائر بأزماتها الداخلية ، تفاقم المشاكل الحدودية بين المغرب واسبانيا و ارتباك فرنسا على الساحة الدولية بتنامي المد الأصولي في منطقة نفوذها التقليدية وغير بعيد عن مدتها الجنوبية حيث الجاليات المغاربة، وبالتالي فان تصدع التحالفات إضافة إلى أعباء الحرب المادية والنفسية حدا بكل الأطراف إلى إتباع إستراتيجية قبول مبدأ الحل السلمي سواء الاستفتاء أو حل آخر، حيث أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة و المنظمات الدولية و الدول المعنية بالمشكلة خففت من حد النزاع المسلح و لغرض تسليط الضوء على هذه التطورات في تسوية القضية الصحراوية سنركز على أهم محطات تطورها و كالآتي:⁽³⁾

(1) السيد حمدي بخيطه، الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، الجزائر: الجاحظية، 2001 ص24

(2) المخادمي رزيق، النزاعات الحدودية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ص67

(3) محمد عمرون، مرجع سابق، ص55

1. زيارة مبعوث الأمم المتحدة:

قامت الأمم المتحدة بإرسال بعثات متعددة إلى المنطقة من أجل دراسة الأوضاع وإيجاد حل للمشكلة التي تعثرت منذ فترات السبعينات القرن الماضي وانتقال ملف الصحراء من المنظمة الإقليمية (الوحدة الإفريقية) إلى الأمم المتحدة حيث شرعت بمبادرات أرادت من خلالها إيجاد حل مرض لأطراف المشكلة. فقد زار المنطقة " هيكتور غروس اسبيال " الممثل الخاص لأمين الأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية على التقي بكافة أطراف النزاع و أجرى معهم مباحثات وأكدت كل الأطراف المعنية آنذاك على مساندتها التامة لاقتراحات السلم من اجل التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الصحراء الغربية عن طريق استفتاء يتسم بالمصادقية كما أعرب " غروس " عن تفاؤله للخطوات التي تسير في اتجاه ملأئم لتسوية قضية الصحراء الغربية. كما توجه إلى المنطقة المبعوث الخاص للأمم المتحدة " يعقوب خان " لبحث مسألة الصحراء مع الأطراف المعنية حيث إن الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم استفتاء حول الحكم الذاتي في الصحراء الغربية ليختار السكان بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب. كما أن الأمم المتحدة أرسلت مراقبين دوليين للإشراف على وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية حيث وصل كدفعة أولى مائة مراقب و زاد عددها إلى ألف وسبعمائة عضوا ووزعوا في عشرة مواقع على جانبي الجدار الرملي الذي أقامه المغرب تمهيدا لإجراء الاستفتاء الذي كان من المقرر إجرائه في الأول من كانون الثاني /شباط عام 1992 . و أكد بشير مصطفى سيد المسؤول الصحراوي المكلف بالعلاقات مع بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء أن مجموعة اتصال من هذه البعثة ستتمركز في تندوف. أما مركز المراقبة فيكون في العيون عاصمة الصحراء و في 1992/04/22 التقى العاهل المغربي الملك الحسن الثاني مع المبعوث الخاص للأمم و تسهيل إجراءات الاستفتاء الذي كان من المقرر إجراءه في المنطقة قبل نهاية 1992.⁽¹⁾

و كان المقرر للزيارة أن تتم بكامل السرية إلا أنها كانت عكس ذلك ، و تم إجراء المشاورات مع المسؤولين الحكوميين من أطراف النزاع و كل همها هو الإسراع في إنهاء النزاع الذي دام أكثر من خمسة عشر سنة وان تأجيل الاستفتاء الذي كان مقرر إجرائه في بداية عام 1992 يعود إلى وجود خلاف في مسألة عدد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء فيما يقول المغرب انه هنالك عدد وافر من الصحراويين لم يتم إثبات أسمائهم في اللوائح التي أخفقتها الدوائر الاسبانية عام 1774 نظرا لوجودهم خارج المنطقة، بينما إن البوليساريو من جانبها تقول أنها غير موافقة على خطوة الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع رقعة من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء و هذا الموضوع هو مثار اهتمام لدى أطراف النزاع حيث سيحث الحد الأدنى من الوفاق في السير قدما بمسألة الاستفتاء علما بأنه هناك إرادة لحل سياسي لدى أطراف النزاع.⁽²⁾

(1) إسماعيل معارف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص33

(2) نفس المرجع، ص 33 34

2. زيارة الأمين العام:

اهتمت الأمم المتحدة بقضية الصحراء الغربية التي شهدت عقوداً من القتال و التوتر في منطقة حساسة في العالم ففي اللقاء الذي تم بين الملك الحسن الثاني و الأمين العام للأمم المتحدة جرت مباحثات على هامش اجتماعات دورة الأمم المتحدة في نيويورك، كذلك تم اجتماع بين دي كويلار ووزراء خارجية أقطار المغرب العربي و مع الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا حول موضوع الصحراء الغربية إضافة إلى المؤتمر الخاص ب (التسوية) و ظهر بأن هناك عدة صعوبات مازالت تواجه تنفيذ الاستفتاء . هذه العقبات بالاتي و هي: و ضع قوائم المترشحين، ثم الجدول الزمني. و قد جاء تأييد وزير الخارجية المغربي للقرار الصادر من الأمم المتحدة بشأن الاستفتاء و أكد تأييد بلاده لكل الالتزامات بجميع الاشتراطات الموضوعة من قبل الأمم المتحدة كما توجه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار إلى جنيف لإجراء مشاورات مع ممثلي القبائل في الصحراء الغربية حول إجراءات التصويت الذي ستجريه الأمم المتحدة لتقرير مستقبل الصحراء . كما أعلن بأن الأمين العام سيجتمع مع 28 شخصا يمثلون قبائل الصحراء الغربية و سيشارك في الاجتماع الأمين العام لشؤون الصحراء الغربية و عدد من مستشاريه إضافة إلى ممثل عن منظمة الوحدة الإفريقية. و يتكون زعماء القبائل من 38 شخصا يمثلون قبائل الصحراء الغربية و سيشارك في الاجتماع الأمين العام لشؤون الصحراء الغربية وعدد من مستشاريه إضافة إلى ممثل عم الوحدة الإفريقية . ويمثل زعماء القبائل أعضاء في مجالس محلية تتولى الإشراف على الصحراء عندما كانت خاضعة إلى الاحتلال الاسباني.⁽¹⁾

كما أن دي كويلار أعلن بأن الاستفتاء سوف يجري في موعده أثناء لقاءه مع الوزير الفرنسي رولان دوما، مؤكداً على أن وقف إطلاق النار بين المغرب و جبهة البوليساريو سوف يرسخ مع زيادة عدد المراقبين العسكريين في المنطقة، و أن بعثة الأمم المتحدة سوف تقوم بكافة الإجراءات من اجل القيام بعملية الاستفتاء.⁽²⁾

⁽¹⁾ رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقارنة سسيوتاريخية وقانونية، الجزائر: إفريقيا الشرق، 1999، ص 85

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 86

3. الاستفتاء العام :

منذ عام 1963 رفع شعار الاستفتاء من اجل تقرير مصير الصحراء الغربية و ظل هذا الشعار مرفوعا حتى يومنا هذا. و قد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية جاهدت من أجل إجراء الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء لكن دون جدوى، و مما عقد المشكلة هو اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية عضوا في المنظمة مما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة احتجاجا على الاعتراف ووقوف بعض الدول الإفريقية إلى جانب المغرب، و كادت المنظمة أن تنهار على إثر تلك الأزمة ، و بالنهاية لم تتوصل المنظمة إلى حل. أعيد ملف الصحراء ثانية إلى الأمم المتحدة حيث حاولت المنظمة الدولية إجراء الاستفتاء و عين عدد من المواعيد لكن لم يتم ذلك، فالبعثة الأممية التي كلفت بمراقبة وقف إطلاق النار، و تنظيم الاستفتاء تعثرت أعمالها ، فالبعثة التي تعرف باسم "مينورسو" اعترضت أعمالها مشكلة رئيسية هي مسألة تنظيم الاستفتاء في الصحراء التي كان قد تم تأجيلها أكثر من مرة منذ عام 1992، إذ كان من المقرر تنطينه في كانون الثاني 1992، لكنه تأجل إلى نهاية 1993، ثم إلى منتصف عام 1995، ثم إلى بداية العام 1996، ثم إلى كانون الأول 1998، ثم تأجل إلى كانون الأول 1999، و من ثم أرجا إلى تموز/يوليو 2000، إلى 2002 في اقرب حد ،إن التحرك الدبلوماسي و الزيارات المستمرة من قبل بعثات الأمم المتحدة و المراقبين المبعوثين إلى دول المغرب العربي والتقاء السيد (يعقوب خان) الملك الحسن الثاني و المسؤولين الجزائريين و عدد من المسؤولين في منظمة (البوليساريو) المنظمة التي تعمل لخلق كيان مستقل لإقليم الصحراء الغربية، و كانت زيارة المبعوث الدولي إلى المنظمة ضمن محاولة تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية وفق قرار مجلس الأمن المرقم 809 و الغرض هو تمهيد لزيارة الأمين العام آنذاك بطرس غالي من اجل التهيئة لعملية الاستفتاء التي كان من المؤمل إجرائها في موعد أقصاه نهاية عام 1993 بعد أن ألغيت كافة المواعيد التي عينت لإجراء الاستفتاء .⁽¹⁾

وفي عام 1991 هيأت بعثة الأمم المتحدة مراقبا دوليا من اجل إجراء الاستفتاء في الصحراء، وتضم الهيئة مراقبين عسكريين ومدنيين يمثلون أكثر من 48 جنسية موزعين في نقاط مختلفة من أراضي الصحراء الغربية منذ وقف إطلاق النار، وقد زودت ب 143 سيارة بأجهزة اتصال، وكان من المفترض أن يصل عدد أعضاء البعثة من المراقبين إلى ما مجموعه 2700 شخص قبل موعد الاستفتاء حول تقرير المصير .⁽²⁾

(1) شارف عابد، أزمة الصحراء الغربية حلول غائية وسياسية إقليمية متغيرة، الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2013، ص 120

(2) محمد عمرون، مرجع سابق، ص 80

وكان المتوقع أن يحدث عام 1992 إلا إن الأمم المتحدة أعلنت عن تأجيل الاستفتاء الخاص بمصير الصحراء الغربية الذي كان مقرراً إجراءه في شهر كانون الثاني /يناير عام 1992 دون تحديد موعد جديد للاستفتاء حيث وصل إلى الصحراء من العاملين في الأمم المتحدة (450) شخصاً للإشراف على الانتخابات دون أن تنفذ أية بنود رئيسية أخرى في مشروع السلام .وبعد مداوالات طويلة استمرت أكثر من 15 يوماً في أروقة مجلس الأمن، كان قد توصل المجلس إلى قرار يقر الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من اجل الصحراء الغربية، وقد صدر القرار المرقم 725 الذي صدرَ بالإجماع، حيث نظر المجلس بارتياح لصدور وثيقة عن المجلس وسعت كثيرا القاعدة الانتخابية للاستفتاء على حق تقرير المصير وأخذت الأمم المتحدة على عاتقها مهمة تنظيمه ،وطبقاً لما جاء فيها يتعين على الصحراويين الذين سيشاركون في الانتخابات وفقاً لمعايير تحديد الهوية ستستوحي بصورة كبيرة من هذا التقرير الاختيار بين الاستقلال وبين الانضمام للمغرب، وأكد القرار على ضرورة إجراء الاستفتاء عام 1992 إلا أن التآجيلات الخاصة بالاستفتاء والعودة إلى قضية الصحراء والجدل المحتدم حول من يحق له المشاركة في الاستفتاء والمشكلة بين الطرفين المغرب من جهة وجبهة البوليساريو من جهة ثانية، فقد كان رأي المغرب مازال مصرّاً على الأخذ به هو شمول كل الصحراويين بالاستفتاء بمن فيهم المهجرين أو الذين هاجروا إلى الشمال-العمق المغربي منذ عام 1958 حتى الآن باعتبارهم مواطنين صحراويين اضطرتهم الظروف إلى ترك مناطقهم .وقد قدم المغرب قوائم تضم 50 ألف شخص طالب بضمها إلى قوائم أخرى مضافة إلى الاستفتاء الذي أجرته اسبانيا عام 1974 والتي تضم 70 و 000 شخص ليكون عدد المشمولين 120 ألف شخص حسب الرأي المغربي مقابل هذا تطالب البوليساريو باعتبار قوائم الاستفتاء الاسباني هي الأساس حصراً ويقتصر حق المشاركة بالاستفتاء على المدرجين فيها واستبعاد أل 50 ألف الآخرين الذين تطالب المغرب بإضافتهم باعتبارهم مغاربة ولا علاقة لهم بالصحراء وتعتبرهم من أقوام المسيرة الخضراء التي قام بها الملك الحسن الثاني عام 1975 وقد وافقت الأمم المتحدة على هذا الرأي الأمر الذي اغضب المغرب وهدد بنسف ما تم التوصل إليه من محاولات على طريق الحل .وظل المغرب متمسك بما طرحه وهذا مما جعل تأجيل الاستفتاء وفتح باب المشاورات والحوار بين الطرفين من اجل الوصول إلى صيغة مقبولة من قبل المغرب والبوليساريو.⁽¹⁾

(1) نفس المرجع ص 81

4. خطة بيكر وآفاق التسوية:

اختارت الأمم المتحدة عام 1997 جيمس بيكر المبعوث الشخصي لها في الصحراء، كما طرحت أربعة اختيارات للحلول بموافقة أطراف النزاع الرئيسية، وهي:

استئناف جهود الأمم المتحدة لتنفيذ تسوية النزاع، أو الاتحاد الفيدرالي الموسع لإقليم الصحراء، أو تقسيم السيادة على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو كما كان هناك اقتراح بإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية بعد أن أنفقت أكثر من 500 مليون دولار في احد عشر عاما دون جدوى، قدم جيمس بيكر في أ وائل عام 2003 مقترحا أطلق عليه "خطة السلام من اجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"، وتنص الخطة على عقد استفتاء لتقرير الوضع النهائي للصحراء الغربية في موعد لا يقل عن أربعة سنوات ولا يزيد على خمس سنوات من تاريخ نفاذ الخطة، وتشمل خيارات الاقتراع المقرر إدراجها في الاستفتاء على المسائل التي سبق الاتفاق عليها في خطة التسوية (الاستقلال أو البقاء كجزء من المغرب)، وأي خيارات أخرى توافق عليها أكثر من 50% من الأصوات المشاركة في الاستفتاء، وفي 31 تموز/ يوليو 2003، اصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار 1495، أيد من خلاله خطة السلام ووصفها بالحل السياسي الأمثل، ودعا الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو) لقبول الخطة وتنفيذها. وأعلنت جبهة البوليساريو قبولها لخطة السلام، وطالبت بالتطبيق الفوري لها، كما وافقت عليها كل من الجزائر وموريتانيا، بينما أعلن المغرب رفضه للخطة. واصدر مجلس الأمن في 28 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 القرار 1513، وأكد فيه مجددا القرار 1495، وقرر أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة. حتى 31 كانون الثاني/يناير 2004 للاستفتاء في الصحراء الغربية وتوالت التصريحات المغربية الراضية لخطة السلام رغم إصدار مجلس الأمن القرار 1541 في 11 حزيران/يونيو 2004، أكد خلاله من جديد تأييده لخطة السلام، وقرر أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2004. ولكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في 11 حزيران/يونيو 2004 استقالة جيمس بيكر مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية بعد السنوات السبع التي قام فيها بمهامه.⁽¹⁾

(1) إبراهيم تيمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة - التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي أنموذجا -، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2005، ص 312

5. مفاوضات مانهاست:

بعد سنوات من القطيعة نجحت الأمم المتحدة عبر مبعوثها الأممي جمع طرفي النزاع إلى طاولة المفاوضات طبقا لقرار المجلس الأمن رقم 1754 الصادر في 30 افريل 2007 فيما عرف بمفاوضات مانهاست التي تضمنت 9 جولات من المفاوضات بحضور لجزائر وموريتانيا عضوين ملاحظين، وكانت نتائج مفاوضات مانهاست كالآتي:

الجولة الأولى : 18 جوان 2007 ، لم تحرز هذه الجولة أي تقدم سوى أنها جمعت الطرفين على طاولة التفاوض، واتفقا فيها على إقامة جولة ثانية. ⁽¹⁾

الجولة الثانية : 10 أوت 2007 ، تقدما فيها كلا الطرفين بمقترحات للحل، إذ اقترح المغرب الحكم الذاتي الذي نال موافقة جل أعضاء مجلس الأمن، فيما قدم البوليساريو مقترح الانفصال مما أدى إلى بروز الاختلافات.

الجولة الثالثة : 7 جانفي 2008، عرفت تشنجا كاملا بين كلا الطرفين، كما هدد البوليساريو إلى العودة للعمل المسلح.

الجولة الرابعة : 18.16 مارس 2008، لم تحمل أي جديد سوى الاتفاق على جولة خامسة من المفاوضات.

الجولة الخامسة : 23.21 جانفي 2011 برعاية المبعوث الأممي كريستوفر روس، والتي لم تحمل أي جديد عدا الالتقاء مجددا لبحث قضايا ملموسة أكثر .

الجولة السادسة : 9.7 مارس 2011 وفيها توصل الطرفان للحديث علن حقوق الإنسان وعن الثروات الطبيعية وإجراءات نزع الألغام ، مع تبني مقارنة جديدة للاهتمام بالفرد الصحراوي وتنظيم الزيارات العائلية والبدء في التقيد بتدابير لبناء الثقة، مع تبني مقاربات جديدة لحل النزاع.

الجولة السابعة : 7.5 جوان 2011 استمر الطرفان في مناقشة مقترحيهما ولم يبدي أي منهما مستعدا للتنازل، إلا أنهما تبادلوا وجهات النظر حول آليات الاستفتاء ومباشرة عملية نزع الألغام، واثارو موضوع التفاوض مستقبلا حول الموارد الطبيعية.

الجولة الثامنة : 21.19 جويلية 2011 لم يحقق الطرفين أي تقدم في القضايا الجوهرية ولكنهما اتفقا على لقاء تقني في جنيف لإجراء جرد للموارد الطبيعية وكيفية استغلالها .

الجولة التاسعة : 13.11 مارس 2012 استمر الجدل بين المغرب والبوليساريو حول الهدف من عملية التفاوض، وتمسك كل الطرفين بموقفه كما وضعت اطر تقنية للتعاون مع هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنزع الألغام، كما قرر الطرفان تزويد هيئة الأمم المتحدة بمعلومات دقيقة حول وضعية البيئة في الصحراء الغربية ومواردها الطبيعية وطرق استغلالها. ⁽²⁾

⁽¹⁾ شارف عابد، مرجع سابق، ص 144

⁽²⁾ نفس المرجع ص 145

الملاحظ أن مفاوضات مانهاست التي أصر طرفاها على تسميتها بغير الرسمية تفاديا لأي التزام بما ينتج عنها، بقيت تراوح مكانها نظرا لتمسك كل طرف بمقترحه، مع ذلك تبقى القضية الصحراوية على عدالتها مؤجلة الحل إلى شعار آخر، خاصة وان المغرب يصر على تعطيل الحل من خلال سحب الثقة في صيف 2012 من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية كرسنوف روس، متهمًا إياه بالتحيز لصالح الصحراء الغربية.⁽¹⁾

كما أصدر مجلس الأمن الدولي في افريل 2015 قرارا بتمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لمدة عام دون تعديلها، داعيا إلى إحياء المفاوضات حول هذا النزاع المستمر منذ 40 عاما، وصوت المجلس بالإجماع على القرار الذي رعته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا ودعا المجلس طرفي النزاع، الرباط وجبهة البوليساريو، إلى التفاوض بشكل مكثف بعد جولة في المنطقة لكريستوفر روس الموفد الشخصي لبلان كي مون، للتوصل إلى حل للنزاع الطويل، مشددا على تحسين حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، ومشيرا إلى إجراء مفاوضات تضمن حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية.⁽²⁾

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) مجلس الأمن يمدد للمينورسو، نشرت بواسطة مجلة المستقبل الصحراوي من الموقع <http://www.aps.dz/ar/monde/15612> ب2015/04

ملخص الفصل الأول:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل مشكل الصحراء الغربية، فتناولنا الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتنازع عليها من ناحية الجغرافيا والسكان، مبرزين طبيعة المنطقة من خلال موقعها الجغرافي وأهم مواردها، وكذا القبائل الموجودة فيها وأماكن تواجدهم والإعمال التي يزاولونها، ثم طرحنا كل من مواقف وأدوار الأطراف سواء كانت الأطراف المتصارعة "المغرب وجبهة البوليساريو" التي تعرف على أنها أطراف مباشرة في النزاع لكل طرف مصالحه السياسية والاقتصادية، قدم الأسباب والحجج التي تدعم موقفه على حساب الطرف الآخر، إلا أن هناك أطراف غير مباشرة أخرى مهتمة بالنزاع نذكر على سبيل المثال منها إسبانيا التي كانت الدولة الاستعمارية التي تخضع لها المنطقة وموريتانيا بحكم الروابط التاريخية والعرقية مع قبائل المنطقة، والجزائر باعتبارها دولة جوار ولأسباب إيديولوجية وتاريخية وحتى سياسية، وخاصة لمصالحها الأمنية والإستراتيجية، بدأت تهتم بالنزاع حول الصحراء الغربية منذ بدايته. هذا الأخير عرف تطورات هامة منذ بدايته، قسمناها إلى مرحلتين، مرحلة أولى غلبت فيها إستراتيجية التصعيد العسكري بين الطرفين المتنازعين حددناها من 1975 إلى 1988 سنة الجلوس على طاولة المفاوضات، بعد القناعة بعدم جدوى الإستراتيجية السابقة لدى كل طرف في تحقيق أهدافه من خلال إدارته للنزاع وذلك من خلال استشعار كل طرف بحجم الخسائر والأعباء التي تسبب بها استمرار الإستراتيجية المتبعة في الصراع دون تحقيق أدنى حد من الأهداف المسطرة. هنا بدأت المرحلة الثانية من 1988 إلى يومنا هذا لجأ فيها الطرفان إلى حل النزاع بالطرق القانونية عن طريق المنظمات الدولية منها منظمة الأمم المتحدة والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية.

المبحث الأول : تهديد الوحدة الترابية

المبحث الثاني : السباق نحو التسليح

المبحث الثالث : مشكلة اللاجئين

المبحث الأول: تهديد الوحدة الترابية:

رغم الغموض الذي يحيط بمصطلح الحدود الدولية إلا أنه يشير، في معظم معاجم مصطلحات القانون الدولي، إلى معنى: "الخط الذي يبين أين تبدأ و أين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين".⁽¹⁾

إن الحدود بهذا المعنى تعبر عن أمر جوهري في العلاقات الدولية، يتعلق بتحديد أين تنتهي سيادة دولة و أين تبدأ سيادة دولة أخرى، ومن هذا المنطلق تعتبر معاهدات الحدود من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها لمعرفة حدود سيادة دولة على إقليم معين، كونها تملك أهمية حاسمة في رسم الحدود في حالة انبثاق نزاع، وأيضا تعكس بوضوح توافق الأطراف حول وضع الحدود، و بالتالي خضوعها لمبدأ "قدسية الاتفاق و الوفاء بالعهد" pacta sunt serventa الذي يشير إلى أن العقد شريعة المتعاقدين ووجوب مراعاة الالتزامات الدولية و تنفيذها بدقة، وفي حالة عدم وجود معاهدات حدودية فإن ترسيم الحدود السياسية يمكن أن يخضع لمسالة الاعتراف بالحدود، إي الاعتراف بحدود واقعية قامت و نشأت و اعترف بها الطرفان، إلا إن الوضع يتعقد عندما يتمسك احد الطرفين بالحدود القائمة، بينما يرغب الطرف الآخر بإدخال تغييرات او وضع حدود جديدة، و في هذه الحالة نكون أمام نزاع حدودي في صورة ادعاء او احتجاج، و الذي يفترض حقوقا في الإقليم المحدد و عدم شرعية تصرفات الطرف الآخر استنادا إلى تبريرات-قد تكون ذاتية او موضوعية تعطي الصفة الشرعية لمطالب طرف معين في مواجهة تبريرات و حجج الطرف الآخر، وبالتالي نكون أمام تصورين متعارضين لمسالة ترسيم الحدود و تسوية النزاع. تعذر الاتفاق على حل مقبول يؤدي إلى التماس التسوية بإحدى وسائل النزاعات كعرضه على التحكيم أو القضاء مثلا.⁽²⁾

إن هذا المدخل القانوني نراه ضروريا لفهم الحالة النزاعية الحدودية الجزائرية-المغربية، حيث أننا نلاحظ ما يلي :

- لا توجد معاهدة بين الدولتين المستقلتين من اجل تحديد الحدود بينهما او الاتفاق على آلية معينة لترسيمها، بمعنى إن الحدود السياسية هي وليدة تقسيمات استعمارية، وبالتالي فهي اسبق من نشأة الدول المغاربية ذات السيادة.⁽³⁾

⁽¹⁾ مصطفى صايح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000) أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،

جامعة الجزائر 199/1995 ص13

⁽²⁾ مصباح مناس، نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي دراسة حالة مصر السودان، العراق الكويت، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة

الجزائر 1998 ص23

⁽³⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة

- كما انه لم يحدث اعتراف-من الجانب المغربي- بالحدود الموروثة عن الاستعمار.
- هذا الوضع لم يدفع إلى البحث عن وسيلة تسوية سلمية، وإنما أدى مباشرة إلى الصدام المسلح لتسوية النزاع.⁽¹⁾

إن هذا المنطلق يعكس وجود تصورين مختلفين هما أساس نشأة النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب فالتصور المغربي ينطلق من مبدأ الحق التاريخي، والتصور الجزائري قائم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكلا الاتجاهين يعملان على تدعيم مشروعية موقفهما بالأدلة و الأحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة و الوحدة الترابية. و هذا ما سنتعرض إليه في الخطوات البحثية التالية، على اعتبار إن هذين التصورين المختلفين يمثلان الأرضية النزاعية التي مهدت للانتقال بالنزاع إلى مستويات أخرى أكثر شدة.⁽²⁾

المطلب الأول: التصور المغربي للحدود : مبدأ الحق التاريخي:

أطروحة "الحق التاريخي"، المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده، متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي"، و عبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955، و هو الكتاب الذي يتضمن خريطة "المغرب الكبير" (انظر الملاحق)، والمغرب الكبير، كما حدده علال الفاسي، يضم في أجزأؤه: بلاد شنقيط "موريطانيا حاليا" بشار و تندوف "الخاضعتين للسيادة الجزائرية"، وجزء من مالي و السنغال، سبتة و مليلة (الخاضعتين للسيادة الإسبانية) و كذا إقليم الساقية الحمراء وواادي الذهب، ويرى المغرب إن هذه المناطق، التي طرحها علال الفاسي، هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية، و بالتالي تمسك بمبدأ الحق التاريخي، و عارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، و تجسد هذا إثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية، حيث تقدمت بعثتها في 19 سبتمبر 1963 بتحفظ يشير إلى الانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية" لا يمكن إن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب، و لا باعتباره تخليا من طرفنا على متابعة و تحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا"، كما إن الدساتير المغربية تشير إلى الحقوق التاريخية و ضرورة توحيد البلاد، فالمادة الرابعة من الدستور الصادر في 2 جوان 1961، تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية، و أيضا نجد المادة 19 من دستور المغرب الصادر في 10 مارس 1972، تتكلم عن أقاليم المملكة المغربية و حدودها التاريخية التي تشمل كل الأقاليم المحددة على خريطة المغرب الكبير.⁽³⁾

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) مصطفى صايح، مرجع سابق ص 15

(3) جلال يحي، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، القاهرة: دار المعارف 1981، ص 37

و هو نفسه خطاب مختلف القوى في المغرب التي تعتبر إن فرنسا الاستعمارية قد بترت أجزاء مهمة من الإقليم المغربي، و لهذا، فباسم المغرب الكبير، طالبت أحزاب اليمين بأجزاء إقليمية جزائرية تصل حتى منطقة مستغانم في الشمال و تندوف في الجنوب.⁽¹⁾

إن مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب، قائم على تصور إسلامي للحدود، بمعنى انه مبني على قاعدة الانتماء الديني، فالحدود المغربية يجب ان تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للسكان المغربي، و لا تحدد على أساس إقليمي او جغرافي بالتالي فان كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير، بما فيها الأراضي الجزائرية، هي أراضي مغربية، و هذا ما تفسره نيكول غريمو N.Grimaud انطلاقا مما أسمته "المفهوم الإسلامي للسلطة" الذي يمنح أهمية كبرى للولاء الشخصي المستوحى من بعد ديني (السلطان هو أمير المؤمنين) أكثر من قدرة المراقبة الفعلية على الإقليم، هذا يعني ان السلطة الحقيقة للملك تمتد من بلاد المخزن الى القبائل التي تشكل "بلاد السبا" و المعرفة على أنها أراضي مغربية بحكم الولاء لا بحكم خضوعها للإدارة المركزية المغربية، و لهذا فان المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية من القبائل المهاجرة تنتمي الى الفئة الثانية، و هي مغربية بحكم التاريخ و الولاء الديني للسلطان المغربي، هذا المنطق فان النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد يستمد شرعيته من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة و سكان المناطق الجنوبية بما فيها موريطانيا ادرار، الساورة، القنادسة و تندوف او ما يسمى ب: "المغرب الغابر"، هذا التأسيس للتصور المغربي المرتبط بالحقوق التاريخية و المدعم بقاعدة الانتماء الديني هو الذي شكل على أساس الاحتجاج المغربي في نزاعه الحدودي مع الجزائر، و هو يمثل المرجعية الأساسية لمطالبها في الأقاليم الجزائرية.⁽²⁾

غير إن أنصار الحق التاريخي، قد غرروا موافقهم ببعض الأساليب القانونية لإظهار مبدأ الحق التاريخي على انه أكثر انسجاما خاصة و انه يفتقد لعمق قانوني، خاصة و إن الارتكاز على قاعدة الانتماء الديني، لإضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية، تبقى ضعيفة أمام أحكام القانون الدولي، لإثبات تبعية الأقاليم محل النزاع إلى مجال السيادة المغربية، لذلك توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق و المعاهدات لإبراز ما يشير إلى هذا الحق، او لدحض المزاعم التي تتنكر له، حيث شكل نص بروتوكول اتفاق أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة 6 جويلية 1961، أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية.⁽³⁾

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 22

(3) نفس المرجع، ص 23

- لقد نص هذا الاتفاق السري الذي وقع من طرف كل من الحسن الثاني و فرحات عباس على ما يلي:
- تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدته الوطنية، و تدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات أفيان.
 - تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بان المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروضة تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية و حكومة الجزائر المستقلة.
 - و لهذا الغرض تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدء دراسة هذا المشكل و حله ضمن روح الإخاء و الوحدة المغاربية.
 - إن الجانب المغربي قد اخذ هذا الاتفاق على انه إقرار جزائري إن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من راضي الجنوب الغربي الجزائري، و بالتالي ضرورة تعيين و ترسيم الحدود بما يتماشى و منطق الحق التاريخي و المغرب الكبير من جهة، و تنفيذا للالتزامات نص الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بما يتماشى و منطق القانون الدولي و مبدأ قدسية الاتفاق و الوفاء بالعهد من جهة أخرى.⁽¹⁾

و في أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي الحسن الثاني الى الجزائر في مارس 1963 اعاد طرح إشكالية الحدود الجزائرية المغربية، بتذكير الرئيس الجزائري احمد بن بلة باتفاقية (الوعد) 6 جويلية 1961 المبرمة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، و كان الرد الأولي الجزائري قد تميز بطابعه الدبلوماسي، حيث طالب الرئيس الجزائري بضرورة تأجيل القضية الى شهر سبتمبر، أين سيصبح للجزائر إطار دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضايا السيادية ، الا ان التصور الجزائري الرسمي لهذه الإشكالية قد تجسد من خلال إمضاءها على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في ماي 1963، و القائم أساس على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار كأحد المبادئ المرجعية و المؤطرة لأي تسوية حدودية افريقية ، ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بالتصريح الشهير للرئيس بن بلة: " الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة او التقسيم من النقطة 233 الى تندوف"⁽²⁾

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 23

⁽²⁾ جلال يحي، مرجع سابق، ص 40

المطلب الثاني: التصور الجزائري للحدود : مبدأ قدسية الحدود الموروثة.

يعود أصل هذا المبدأ الى القانون الروماني، و كان يعني أمر القيصر الذي حرم انتهاك وضع الأشياء بين شخصين فيما يخص ملكية العقارات، و كان على الشكل التالي :

Uti possidetis uta possideatis بمعنى كل ما تملكه استمر في امتلاكه، و طبق هذا المبدأ لأول مرة في قضايا تعيين الحدود في القارة الأمريكية لدى حصول المستعمرات الاسبانية على استقلالها حيث اعتبرت حدود الجمهوريات التي تأسست هي حدود المقاطعات السابقة التي قامت هذه الجمهوريات على أنقاضها، و بهذا أخذت الدول التزاما على نفسها بان الحدود الإدارية التي كانت قائمة لوحدات المستعمرات الاسبانية سابقا أصبحت حدودها الحالية، ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر، و هو معروف بمبدأ l'uti possidetis، و يشير إلى إن " لكل ما في حوزته او ما تحت يده"، بمعنى ثبات الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال، و بالتالي فهو متكون من شقين:

الأول: السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الإقليم سنداً شرعياً في ممارسة سيادتها عليه.

الثاني: مكان الحدود حيث ينبغي إن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم.⁽¹⁾

انه المبدأ الذي بموجبه يجب إن تحترم و تبقى الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال على حالها، و هو أيضا المبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود التي تقول أن الدولة الوارثة تكتسب من مورثتها فقط ذلك الإقليم الذي كانت تمتلكه الدولة المورثة، فالدولة الورثة لا ترث المعاهدات بل حدود الإقليم، ومن هذا المنطلق فان التصور الجزائري لأي تسوية حدودية قائم على شرعية قانونية، حيث يعتبر مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر و عرفت بها إفريقيا، فالالتجاء الداعي إلى احترام السيادة الوطنية و الحدود الثابتة و الموروثة كان الاتجاه الأقوى ضمن التيارات السياسية و الفكرية التي كانت تتفاعل بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي كان مبدأ l'uti possidetis احد المبادئ المؤسسة لها. الذي تم تأييده رسمياً في أول مؤتمر لرؤساء الدول و الحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964، حيث أسبغ عليها طابعاً قانونياً ملزماً في نص الوثيقة الصادرة عنه: " إن مشاكل الحدود هي عامل خطير و دائم الخلافات، و تشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية و في الإطار الإفريقي الخالص... وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال".⁽²⁾

(1) محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاربترية، بيروت: دار الجيل لنشر والتوزيع، 2004، ص 147

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة

إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها إثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية، و بالحفاظ على منجزات الثورة، و بالدفاع عن الاستقلال الوطني، و لهذا فقد سعت منذ نيلها الاستقلال السياسي إلى جعل قضية الحدود احد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد و المبادئ القانونية التي تكرس المحافظة على الحدود الموروثة، حيث ان إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 تضمن ان حدود الدول الجديدة ينبغي ان تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، و هذا ما أكدته الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشار في 3 أكتوبر 1963 حيث قال: " إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار"، و قبلها كان قد أعلن ن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي.⁽¹⁾

إن هذا التصور الذي عملت الجزائر على تكريسه و ترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هو الذي شكل السند الرئيسي لاحتجاجها إمام المطالب الإقليمية المغربية اتجاه أراضي تندوف و بشار بالخصوص استنادا إلى تصورها لحقوقها التاريخية، وهو نفس الإطار - الإطار القانوني - الذي لجأت إليه الجزائر في الرد على الحجج المغربية فيما يخص الاتفاق المغربي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة المبرم في 6 جويلية 1961، ولقد اعتبر المسؤولون الجزائريون ان بروتوكول 1961 لا يكتسي أي قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، و لا يعدو ان يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحات جانبيين لا يتوفر احدهما على كل الصلاحيات التي تحول له مراجعة حدود البلاد كما ان المسؤولين الموقعين على الاتفاق لم يبقو في السلطة بعد حصول الجزائر على استقلالها، ولان المسؤولين الجزائريين غير ملزمين باتفاقية وقعت في وقت ما قبل الاستقلال، و بالتالي تفنيد تحجج المغرب باتفاقية 6 جويلية 1961 عن طريق استخدام المبدأ القانوني "rebus sic stantibus" نظرية تبدل الظروف".⁽²⁾

فوفقا لهذا الشرط فان حدوث تغييرات جذرية في الوضع الذي عقدت في ظل المعاهدة يمنح الحق في إبطالها، خاصة إذا كان تغير الأوضاع يلحق إضرارا بليغة بأحد الأطراف إذا تمسك بها، مما يجوز لهذا الطرف السعي للتحرر من التزاماته في هذه المعاهدة وبتغير الأوضاع السياسية في الجزائر - بانسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة بعد أزمة 1962 - اعتبرت حكومة بن بلة نفسها غير ملزمة باحترام التزامات هذه الأخيرة، وأعلنت عن تبنيها لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، خاصة و إن التمسك ببروتوكول 1961 يشكل اعتداء على الاستقلال الجزائري، الذي تأخر حسب المسؤولين الجزائريين بسبب مسالة الصحراء لأنه لم يكن مقبولا التخلي عن أي شبر من أراضي الجزائر.⁽³⁾

(1) عمر سعادوي، عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيوسراتيجي، الرائد المغربي، العدد 05، 2013، ص 28

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة

(3) نفس المرجع، ص 29

إن الاختلاف الحاد بين التصور المغربي و التصور الجزائري حول الوضع النهائي للحدود هو الذي شكل المرحلة الأولى للنزاع الحدودي الجزائري-المغربي، حيث أن كل طرف ارتكز على تصوره الخاص لما يجب ان تكون عليه الحدود بين الطرفين.فالتمسك بمرجعية معينة هو الذي شكل أساس احتجاج كل طرف، حيث ان كل طرف يستند الى هذه المرجعية للتأكيد على شرعية تصرفاته و عدم شرعية تصرفات الطرف الآخر، و الاحتجاج يعتبر وسيلة للتأكيد على موقف الدول في النزاعات الإقليمية رغم انه لا يفض النزاع نفسه، والحقيقة ان النزاع تطور على شكل تصعيد حاد عن طريق استخدام العنف قبل المرور بمحاولات التسوية السلمية، الأمر الذي يشير الى وجود إبعاد أخرى غير المطالب الإقليمية المؤسسة على عوامل تاريخية او قانونية. و هذا ما سنحاول التطرق إليه في الخطوات التالية من البحث.⁽¹⁾

لقد تعرفنا فيما سبق على طبيعة التصور الذي يدافع عنه كلا الطرفين المغربي و الجزائري، و بالتالي مرجعية كل طرف في إضفاء الشرعية على موقفه و تبرير مطالبه. فالجانب المغربي ينظر إلى مسألة الحدود من زاوية حقه التاريخي المدعم بسند ديني و منه فالأراضي الواقعة غرب الصحراء الجزائرية هي أراضي مغربية بالضرورة، في حين ان الجانب الجزائري يدافع عن موقفه استنادا الى مرجعية قانونية أساسها الاحتكام الى مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، و منه فان الحدود الجزائرية هي تلك الحدود التي كانت تحت السلطة الإدارية الفرنسية، و ان الاعتداء على الأراضي الجزائرية هو اعتداء على مكتسبات الثورة، ان التضارب الحاد بين هذين الموقفين الحاملين لتصورين مختلفين يعبر بالأساس عن مشروعين متضاربين، مشروع مغربي يبحث عن تحقيق الاستقلال التام باسترجاع حدوده التاريخية لبناء المغرب الكبير و مشروع جزائري يفتخر بانجاز الثورة، و يهدف إلى بناء الدولة الجزائرية مع عدم التنازل عن أي جزء من الأراضي الموروثة.⁽²⁾

وبروز النهج النزاعي في العلاقات المغربية الجزائرية الذي تم تغذيته بحالات الادراك الناشئة عن ان الاخر يشكل مصدر تهديد للقيم المكتسبة ادى الى تهميش عوامل مهمة تساعد على التسوية السلمية مثل التاريخ المشترك، الدين و اللغة، الامر الذي زاد من حدة النزاع، خاصة مع وجود اتهامات و حملات دعائية مضادة، ليصل النزاع الى اعلى المراحل شدة و هي الحرب التي تعبر عن ذروة التنافس بين دولتين.⁽³⁾

(1) جلال يحي، مرجع سابق، ص 54

(2) مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 65

(3) نفس المرجع، ص 68

المطلب الثالث: المواجهة المسلحة و مبادرات التسوية السلمية

أولاً: المواجهة العسكرية.

إذا كان العالم قد عرف خلال تاريخه الحديث عدة أنواع من إشكال النزاعات المسلحة فإن الاشتباكات العسكرية المحدودة تظل هي الشكل الأكثر تجربة في علاقات الدول العربية المرتبطة بتعاملها مع خلافاتها الحدودية. (1)

ان العنصر العسكري يحتل أولوية بارزة في التعامل مع هذه النزاعات و خصوصا في بداية حقبة الستينات، حيث يعتبر النزاع المسلح الجزائري-المغربي من ابرز الإشكال المعبرة عن هذه الرؤية فكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر 1963 مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق: تندوف، بشار، في الجزائر و منطقة عين فجيح في المغرب، و هي الاشتباكات التي أطلق عليها اسم حرب الرمال. (2)

ان التضارب الحاد بين التصور المغربي و التصور الجزائري حول آليات التسوية الحدودية، قد افرز حملات دعائية من خلال تبادل الاتهامات، حيث اتهم المغرب بوقوفه و مساندته لحركة القبائل الانفصالية لتتوتر العلاقات البينية أكثر عندما أوعزت الحكومة المغربية لبعض القبائل بالتحرك و المطالبة بالانضمام الى المغرب، مما أدى الى دفع الجزائر للرد الفوري و إسكات القبائل بالقوة، الأمر الذي أدى الى حدوث صدامات مسلحة بين الجانبين و سقوط 130 قتيلًا. (3)

كما استمر التعبير عن النهج النزاعي و العلاقات الجزائرية المغربية على خلفية النزاع الحدودي من خلال:

-تعزيز القوات العسكرية الجزائرية على طول الحدود، وخصوصا على منطقة تندوف.

-طرد المواطنين المغريين العاملين بالجزائر (عمال، تجار...الخ).

-فشل اللقاءات الدبلوماسية على وقف عمليات التصعيد، حيث فشل لقاء وجدة في عقد لقاء قمة بين الحسن الثاني و بن بلة، ليتطور النزاع باتجاه التصعيد الحاد، حيث دخل الطرفان في مواجهة مسلحة مباشرة، و هذا بعد تقدم قوات مغربية نحو جنوب تاجونيت، ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل في الفاتح من أكتوبر حاسي البيضاء و تنجوب الواقعتان على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف و قابله ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة فجيح، لتتسع المعارك و تشمل منطقة حاسي البيضاء و تندوف من جهة، و فجيح من جهة ثانية. و بذلك دخل النزاع مرحلة جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة و إعلان التعبئة العامة. (4)

(1) سليمان عبد الله الحري، مفهوم الأمن الإقليمي: مستوياته، صيغته، تهدداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، مجلة الوحدة العربية، العدد 02، 2008

(2) عمر سعداوي، مرجع سابق، ص 30

(3) جلال يحي، مرجع سابق، ص 45

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة

انتهت حرب الرمال بإعلان لوقف إطلاق النار في 02 نوفمبر 1963 بعد العديد من مبادرات التسوية من أطراف عربية و إفريقية، ونستطيع أن نستنتج من هذه الحالة النزاعية المسلحة ما يلي :

-عدم إمكانية تحميل أي طرف مسؤولية هذا الصدام المسلح خاصة مع وجود اتهامات متبادلة حول من يتحمل مسؤولية الإحداث، فالطرف الجزائري يصرح بان القوات المغربية تسللت داخل التراب الجزائري بنحو 50 كلم، و الطرف المغربي صرح من جهة بان عمليتي حاسي البيضاء و تندوف هما اعتداء من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية.

-إن هذه التجربة النزاعية بين البلدين، قد أدت الى شبه حرب باردة بينهما، مثلت بالأساس في إيواء الخصوم السياسيين والحملات الدعائية المضادة و التعبئة الداخلية، حيث كادت ان تندلع مواجهات عسكرية جديدة بعد إعلان الجزائر عن عزمها تأميم مناجمها، بما فيها منجم غار جبيلات سنة 1966 الأمر الذي أدى الى تصعيد الحملات الإعلامية بين البلدين و لجوءهما إلى حشد قواتهما العسكرية.

فإذا كانت طبيعة البحث لا تقتضي الفصل في من المسؤول عن هذه الحرب و لا تقتضي أيضا الدخول في التفاصيل التقنية لها ،فان انعدام البيانات اللازمة هو الذي صعب عملية إثبات تأثيراتها على علاقة البلدين بالشكل الذي يعكس ما أسسته كل من نيكول قريمو و بول بالطا بالحرب الباردة المغربية .⁽¹⁾

ثانيا: مبادرات التسوية السلمية.

إن اندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر و المغرب قد حرك العديد من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين، إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها، وصولا الى محاولات الجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية.

انتهت أول المحاولات الثنائية للوصول الى اتفاق من اجل وقف العمليات العسكرية بالفشل، و هذا ما يعكسه الاجتماع الثنائي على مستوى وزراء الخارجية يوم 5 أكتوبر 1963 بمدينة وجدة المغربية، حيث لم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي وضع حد للنشاطات المسلحة، رغم أن بيان وزيري الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية، و على العزم على وضع حد لكل ما من شأنه ان يؤدي إلى زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين،مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين، و تحديد تاريخ 10 أكتوبر 1963 لعقد قمة على مستوى رؤساء الدول من اجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي ، وفشل قمة تلمسان المفروض انعقادها في العاشر من أكتوبر، و قمة مراكش بين 15-17 أكتوبر صاحبه التصعيد المتواصل في الحملات الدعائية و العمليات العسكرية.⁽²⁾

(1) نفس المرجع، ص 48

(2) يحي سمير، المغرب العربي الحديث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 78

استمرارية الحرب الحدودية صاحبها استمرارية في المبادرات الدبلوماسية أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني كوام نيكروما الذي زار كل من المغرب و الجزائر في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين، إلا أن إصرار كليهما على مطالبهما الإقليمية قد عجل بفشل مبادرة نيكروما، و هو نفس المسعى الذي واصله الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي الذي سعى لتحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين من اجل عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية إلا ان الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح الذي ساندته الجزائر.⁽¹⁾

إن فشل المبادرات الثنائية و المساعي الانفرادية لبعض القادة الأفارقة أدى إلى إعطاء الجهود الدبلوماسية الطابع المؤسسي، و تمثل ذلك من خلال عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا غير عادي بناء على دعوة الأمين العام في 19 أكتوبر 1963 حيث أصدرت القرارات التالية:

-إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية.
-دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزهما السابقة على وقوع القتال.
-تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في فض النزاع.
اعتراض المغرب على هذه القرارات، و ميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي عجل بفشل المبادرة العربية، و انتقال ساحة النزاع إلى منظمة الوحدة الإفريقية.⁽²⁾

يعتبر مؤتمر بماكو لتسوية النزاع الحدودي الجزائري-المغربي، و المنعقد في 29 أكتوبر 1963 الخطوة الأولى باتجاه إعطاء النزاع طابعه الإفريقي من منطلق أن النزاعات الإفريقية يجب ان تحل في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، و حظر هذا المؤتمر رؤساء كل من الجزائر، المغرب، مالي، إثيوبيا، و أسفر عن القرارات التالية:

-إيقاف القتال في منتصف الليل في 2 نوفمبر 1963.
-تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رابعة من ممثلين الدول الأربع المشاركة في المؤتمر.
-تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد و سلام هذه المنطقة.
-تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنظمة، و تكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين، و دراسة مشكلة الحدود بينهما، و تقديم مقترحات إيجابية للطرفين، ووقف الحملات الدعائية بين البلدين، و عدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للآخرى.⁽³⁾

(1) نفس المرجع، ص 79

(2) جلال يحيى، مرجع سابق، ص 50

(3) نفس المرجع، ص 51

قرر مجلس وزراء الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في دورة غير عادية بالعاصمة الإثيوبية من 5 إلى 8 نوفمبر، تشكيل لجنة خاصة بتنفيذ لقرارات مؤتمر باماكو، و من مهامها تحديد مسؤولية الهجمات و تقديم الاقتراحات اللازمة للطرفين لتسوية النزاع نهائيا، حيث باشرت أشغالها و انعقدت في الفترة ما بين 24 و 28 جانفي 1964 لتخرج بتوصيات تمثلت في تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين ، كما تم عقد اتفاق 19 فيفري 1964 الذي تضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعها الأصلية قبل بدء الاشتباكات، ثم عقدت عدة اجتماعات من افريل 1964 الى فيفري 1965- باماكو، الرباط، الجزائر، القاهرة، نيروبي- و بذلك دخلت العلاقات الجزائرية المغربية، في هذه الفترة، مرحلة اتسمت بالتحسن من مظاهره: تبادل الأسرى و تبادل السفراء، وقف الحملات الدعائية، وتشكيل لجنة فنية بين البلدين لدراسة المشاكل المتنازع عليها.⁽¹⁾

وصول الرئيس بومدين الى الحكم في الجزائر، و تبنيه لموقف أكثر صلابة قائم على رفض اي مناقشة حول مسالة الحدود من منطق المساومة، و الدفاع عن مكتسبات الثورة، و السيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، ادخل العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم، خاصة بعد قرار التأمينات الجزائرية للمناجم في 5 ماي 1966. و الذي يمس منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب التي احتجت على القرار الجزائري و اعتبرته انتهاكا لمهام لجنة التحكيم الإفريقية، بينما اعتبرت الجزائر ذلك قرارا متعلقا بالسيادة الجزائرية، مما أدى الى توتر العلاقات من جديد من خلال حرب باردة مغربية من 1966 الى 1968، تمثلت في تحديد الحملات الدعائية بين الطرفين، اشتباكات حدودية و تأييد الخصوم السياسيين.⁽²⁾

سمحت قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر (سبتمبر 1968) بإجراء لقاء بين الملك المغربي و الرئيس الجزائري، حيث توج في أفران بالمعاهدة الجزائرية-المغربية في جانفي 1969 و هي معاهدة "الإخوة و حسن الجوار و التعاون" التي رسمت الإطار لتسوية النزاع الحدودي من جهة، و للاستغلال المشترك في 27 ماي 1970 و التصريح الجزائري المغربي الصادر بالرباط في 15 جوان 1972، حيث وقع الجانبان اتفاقية الحدود بين الملك الحسن الثاني و الرئيس هواري بومدين، و ذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث صادقت الحكومة الجزائرية على هذه المعاهدة في 22 جوان 1972، إما المغرب- الذي اعترف بجزائرية المناطق محل النزاع- فلم يصادق عليها الا في 24 جوان 1992.⁽³⁾

⁽¹⁾ مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 68

⁽²⁾ مراد فيصل، التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيو-أمنية للحدود ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة

الجزائر 2014، ص 123

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 124

ثالثا: حادثة مراكش 1994 وغلق الحدود الجزائرية الغربية : بلغ التوتر أوجه بين الجزائر والمغرب صيف 1994، اثر اعتداء إرهابي على فندق "أطلس آسني" بمراكش في 24 أوت 1994، وشارك فيه فرنسيون من أصول جزائرية ومغربية وأودى بحياة رعتين اسبانيتين، حينها أكدت الرباط تورط جزائريين في الحادث متهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه فبادر المغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض التأشيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين، بل كل الأجانب من أصول جزائرية، وهو ما تم اعتباره سابقة تاريخية، لأنه ينطوي على تصور عرقي، وكان رد فعل الجزائر سريعا حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فاضرة نظام التأشيرات على رعايا المغرب، لكنها لم تطبق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت حدودها مع المغرب يوم 27 أوت 1994.⁽¹⁾

مؤخرا أعلنت السلطات الجزائرية في ديسمبر 2014 عن إطلاق مشروع نظام المراقبة الإلكترونية بهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب، وقال قائد المنطقة العسكرية الثانية لحرس الحدود في الجزائر، عبد الكريم رملي، في مؤتمر صحافي، إن "السلطات العسكرية تدرس مشروع نظام المراقبة الإلكترونية لتعزيز تدابير أمن الشريط الحدودي الغربي مع المغرب، ويتضمن نظام المراقبة الإلكترونية وضع تجهيزات تكنولوجية حديثة على غرار الكاميرات، تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية".⁽²⁾

ومن شأن هذا النظام الأمني تعزيز التدابير الأمنية واللوجيستية المقحمة في ميدان تأمين الحدود، خاصة في تلك المناطق التي تعرف منذ سنوات تفاقمًا لظاهرة التهريب التي شملت مختلف البضائع، لاسيما المخدرات التي توجه نحو الجزائر وتهريب الوقود، وأعلن العقيد رملي أن "الجزائر أنجزت التجهيزات الهندسية وسواتر ترابية، وحفرت خنادق على طول الحدود البرية مع المغرب، ما ساهم في تضيق الخناق على نشاط شبكات التهريب، وأكد المسؤول العسكري أن عناصر من شبكات التهريب المغربية حاولت القيام بأعمال استفزازية كمحاولات تدمير وتخريب السواتر والخنادق.

وتواجه الجزائر معضلة أمنية حقيقية على الحدود مع المغرب بسبب شبكات تهريب المخدرات، وحجزت وحدات حرس الحدود 146 طنا من المخدرات المغربية كانت مهربة إلى الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014، وإضافة إلى المخدرات، تنشط شبكات في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية.⁽³⁾

(1) لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة ليل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2010، ص 98

(2) مصطفى الخلفي، مشروع نظام المراقبة الإلكترونية للحدود، من موقع <http://www.aljazeera.net> بتاريخ 2014/12/25

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة

المبحث الثاني: السباق نحو التسليح:

منذ ظهور النزاع بين قطبي المغرب العربي "حرب الرمال" الشقيقين عرفت نسبة تسليحهما العسكري ارتفاع كبير وبنسب متفاوتة، ذلك راجع لعدم وجود ثقة المتبادلة بينهما وفيما يلي إحصاء لأهم معطيات هذا التسليح.

المطلب الأول: أرقام دالة حول السباق نحو التسليح للبلدين:

عرفت الميزانية المخصصة للقوات المسلحة المغربية تطورا ملحوظا منذ 1975، حيث تضاعفت إنفاقاته العسكرية من سنة 1974 إلى سنة 1979 ب 4 مرات منها مصاريف مخصصة لإسترداد الأسلحة ب 24 مرة خلال هذه الخمس سنوات ،ونجد من خلال تقرير وزارة الدفاع الفرنسية لسنة 2007 الذي تم تقديمه للبرلمان عن صفقات السلاح ،إن المغرب يتصدر زبائن فرنسا في القارة الإفريقية خلال السنوات العشر الأخيرة بصفقات بلغت قيمتها الإجمالية 690 مليون يورو مقابل 245 مليون يورو فقط للجزائر في الفترة نفسها ، حيث بلغت هذه الصفقات في سنة 2006 م 363 مليون يورو بالنسبة للأسلحة و 16 مليون يورو بالنسبة للعتاد الحربي .⁽¹⁾

في حين وقعت الجزائر في سنة 2006 صفقة أسلحة ضخمة تتراوح قيمتها بين 7 و 10 مليارات من الدولارات أثارت حساسية خاصة في المغرب ، كما في فرنسا التي اعتبرتها إخلال في ميزان القوى في المنطقة، فالصفقة شملت شراء 34 طائرة من طراز "ميج 29" و 28 طائرة من نوع "سوخوي 30" وعلى طائرة تدريب من طراز "باك 130" تسلم على مراحل متقاربة من خلال خمس سنوات على أن يتم وينتهي تسليم آخر دفعة في سنة 2010، وقد كشفت المصادر الجزائرية أن العقد الذي أبرم تم بصفقة قيمتها 5,7 مليار دولار لكنه مرشح إلى أن يصل إلى 10 مليارات مقابل التزام موسكو بإلغاء ديون الجزائر التي تعود إلى الحقبة السوفيتية والمقدرة ب 4,7 مليار دولار، وقد أصبحت الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميا في عدد الصفقات المبرمة بعدما كانت تحتل المرتبة 40 عالميا بين سنوات 1993 إلى 1997، وقدر الخبراء إن الجزائر لم تعد تحصر مشترياتها العسكرية بالسوق الرئيسية، باعتبار أنها أوصت منذ عام 2001 على تجهيزات متطورة من الو م الا ووقعت عقودا مع واشنطن التي تعتبرها من دول المواجهة في محاربة القاعدة.⁽²⁾

وأشارت تقارير أن روسيا هيمنة على مبيعات الأسلحة على الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2006 في شمال إفريقيا إذ عقدت صفقات بقيمة 3,2 مليار دولار، مقابل 600 مليون يورو لمصلحة دول غربية وأوروبية و 100 مليون دولار للو م إلا، ويسجل المراقبون إن الجزائر التي اشترت معدات عسكرية من الو م إلا بقيمة 700

(1) عمر بوزيد، نزاع الصحراء الغربية أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري، مجلة العصر، العدد 04، 2008/08/25

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة

مليون دولار بين العمين 2001 و 2004، ضاعفت ثلاث مرات من مشترياتها من فرنسا في عام 2005 ، ووصل رقم هذه المشتريات إلى 100 مليون يورو.⁽¹⁾

ورغم وضعية المغرب الاقتصادية الصعبة، احتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية عام 2008 بمبلغ 3.5 مليارات دولار، بينما احتلت الجزائر المرتبة الثانية في نفس العام بمبلغ 4.5 مليارات دولار".

أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام (ستوكهولم) تقريراً مفصلاً عن تسابق البلدين المغاربيين نحو التسلح خلال عام 2008، منتهياً إلى تسطير ملاحظات مقلقة، فالمغرب رغم وضعيته الاقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تساعد سعره خلال عام 2008 احتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية، وذلك بإنفاقه حوالي 3.5 مليارات دولار، أي 16% من ميزانية الدولة المغربية.⁽²⁾

بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث الإنفاق العسكري بمبلغ 2.4 مليار دولار عام 2007، صارت في المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4.5 مليارات دولار، وإذا كانت هذه هي حصيلة الإنفاق في عام 2008، فإن سنة 2009 شهدت ازدياداً ملحوظاً، حيث خصصت الجزائر مبلغ 6.25 مليارات دولار، وهذا الازدياد في مبلغ الإنفاق يلاحظ أيضاً في السياسة المالية المغربية، فإذا راجعنا الأرقام بصيغة المقارنة يتضح أن ثمة تصاعداً مطرداً، ففي عام 2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تتجاوز 2.14 مليار دولار، بينما وصلت في عام 2004 إلى 2.8 مليار، لتتجاوز ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار في عام 2008.⁽³⁾

المطلب الثاني: أسباب تنامي الإنفاق العسكري:

ترى لماذا هذا التنافس المحموم بين البلدين الجارين على إنفاق هذه المبالغ الهائلة، التي كان أولى أن تنفق في التنمية؟ وضد من تستعد الجزائر والمغرب بتقوية كل منهما ترسانتها العسكرية؟

ثمة جواب جاهز من الدولة الجزائرية، وهو أن تصاعد وتيرة الإنفاق على العسكر وآلياته راجع إلى خطة مسبقة كانت قد أعلنت عنها عام 1999، تحت عنوان "تحديث الجيش الوطني الشعبي"، ومعلوم أن من مستلزمات تحديث أي منظومة عسكرية هو الإنفاق على تجديد معداتها، الأمر الذي يجعل تصاعد الميزانية العسكرية أمراً بديهياً، بل مبرراً.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 02

⁽²⁾ الطيب بوعزة، هل تستعد الجزائر لحرب وشيكة؟ من الموقع <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions> في 2009/05/31

⁽³⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة

كما يشير بعض المحللين إلى أن الوضع الأمني الجزائري، وخاصة في سياق الحرب على الإرهاب، يفرض الاستمرار في الرفع من المبلغ المخصص للميزانية العسكرية، قصد تأهيل البنية البشرية واللوجستية للجيش الجزائري.⁽¹⁾

غير أن مثل هذا التبرير لا يقنع الملاحظ المغربي، الذي يبدو دوما قلقا تجاه نوايا جاره الجزائري، لأنه عندما ينظر في مبلغ الإنفاق ونوعية السلاح لا يستوعب أن يكون القصد منه فقط هو محاربة جماعات إرهابية، حيث أن الترسانة العسكرية الجزائرية التي يتم تطويرها الآن هي من مستوى محاربة دول وليس جماعات فقط، وفي المقابل لا بد من طرح السؤال ذاته حول سبب الإنفاق العسكري المغربي، لمحاولة الإمساك بفرضيات تفسره أو تبرره، إذ رغم الانعكاسات السلبية لارتفاع سعر النفط خلال عام 2008، ورغم الأزمة المالية والاقتصادية خلال عام 2009، ورغم ما يلاحظ من انخراط إيجابي للدولة المغربية في إعادة تأهيل البنى التحتية الملحوظ اليوم في كثير من الورشات المفتوحة، وما يتطلبه ذلك من توفير إمكانيات مالية مهمة، فإنه على مستوى الميزانية لم يخل البرلمان المغربي على الإنفاق في مجال تقوية المنظومة العسكرية للجيش المغربي.⁽²⁾

الموقف الجزائري من الصحراء هو جوهر الخلاف الذي يفسر تسابق المغرب مع جاره في هذا الإنفاق الباذخ على منظومته العسكرية، ومن ثم فحل مشكلة الصحراء سيكون مقدمة لإنهاء ما يمكن أن نسميه بحالة الحرب الباردة التي تنهك اقتصاد البلدين.⁽³⁾

فمنذ نهاية عام 2007 أي لحظة التوقيع على غلاف مالي يقدر بـ 2.4 مليار دولار لشراء أربع وعشرين طائرة من نوع إف 16 الأميركية، استمر المغرب بوتيرة متصاعدة في تحديث بنيته العسكرية، ليتجاوز رقم الميزانية المخصصة لذلك حاجز الثلاثة مليارات منذ عام 2008. وذلك في سياق ما يسمى بـ "تطبيق المخطط الخماسي" لتحديث الجيش المغربي، وأوردت مجلة ماروك إيبدو تصريحاً لمسؤول عسكري مغربي -دون أن تورد اسمه ومرتبته- يقول فيه مبرراً لسياق المغرب نحو زيادة الإنفاق العسكري: إن هذا رغماً عنا "فمنذ أربعة عقود ونحن نواجه تهديدات هذا البلد الجار" في إشارة إلى الجزائر.⁽⁴⁾

(1) عبد السلام بقرينة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2004

(2) مراد المهيظلي، لماذا تتسلح الجزائر، من موقع: www.Akhbar-libya.htm في 2010/04/12

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة

كما أن المغرب ينظر اليوم بقلق واستهجان لموقف الجزائر من مشكلة الصحراء، وخاصة بعد طرحه لمشروع الحكم الذاتي. وهو المقترح الذي لم يلق تجاوبا إيجابيا من قبل الجار الجزائري الذي بدا هنا صحراويا أكثر من الصحراويين أنفسهم.

إن الموقف الجزائري من الصحراء هو جوهر الخلاف الذي يفسر تسابق المغرب مع جاره في هذا الإنفاق الباذخ على منظومته العسكرية. ومن ثم فحل مشكلة الصحراء سيكون مقدمة لإنهاء ما يمكن أن نسميه بحالة الحرب الباردة التي تنهك اقتصاد البلدين، وتؤثر سلبا على مشروع الوحدة المغاربية. ونعتقد أن مشروع الحكم الذاتي مقترح واقعي وفرصة تاريخية مهمة للبلدين لتجاوز حالة التنافر التي طالت بينهما.

إن الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب -التي لا تزال مستمرة منذ أزيد من ثلاثة عقود- تكلفهما خسائر فادحة. إذ يكشف تقرير صدر مؤخرا عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (واشنطن) أن الإنفاق العسكري للبلدين أخذ يتضاعف في السنوات الأخيرة حتى أضحى كما يقول التقرير "يشكل القسط الأكبر من الميزانية العامة. تصل بالنسبة لكل منهما إلى أزيد من 15%، كما تفوق 5% من الناتج الداخلي الإجمالي لهما"، وذلك في وقت صنف فيه تقرير صدر مؤخرا عن المعهد الأميركي للدفاع الإستراتيجي والاستعلام الجيش الجزائري على رأس جيوش شمال أفريقيا متفوقا لأول مرة على نظيره المصري، واستند التقرير في تصنيفه على عوامل عدة منها قيمة صفقات التسليح، ونوعية التجهيزات العسكرية التي يمتلكها الجيش الجزائري، وأبرز التقرير أن إنفاق الجزائر على الجيش سيرتفع بنسبة 6% مع حلول 2017، وبذلك تصبح ضمن الأسواق الأكثر استقطابا للسلاح في أفريقيا والعالم.⁽¹⁾

أجمع عدد من الخبراء الأمنيين على أن لجوء الجزائر إلى تقوية درعها العسكرية من خلال صفقات التسليح ورصد ميزانية ضخمة لوزارة الدفاع في قانون المالية لعام 2014 أمر ملح نظرا للتوتر الإقليمي منها:

1) **مواجهة الإرهاب:** حسب التقرير ذاته، فإن الجزائر هي البلد الوحيد في منطقة شمال أفريقيا القادر

على مواجهة أي تهديدات محتملة للجماعات الإرهابية.

يذكر أن معهد "أستكهولم" لأبحاث السلام بشأن مبيعات السلاح في العالم، كان قد كشف سابقا أن مشتريات الجزائر من السلاح تضاعفت 277 مرة، وحسب التقرير فإن الحكومة الجزائرية صرفت أكثر من 9 مليارات دولار على صفقات التسليح، واستنادا للتقرير تحتل الجزائر المرتبة السادسة بين دول شمال أفريقيا المستوردة للسلاح بين سنوات 2008 و2012 مما يمثل 4% من قيمة المشتريات في العالم.

⁽¹⁾ مراد فيصل، مرجع سابق، ص 125

وكان حجم الإنفاق العسكري محل سجال في البرلمان الجزائري نهاية مناقشة قانون المالية لعام 2014، حيث أبدى نواب عن حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية استغرابهم من تخصيص 20 مليار دولار لقطاعي الدفاع والداخلية، وقد انتقد النواب ارتفاع حجم الإنفاق العسكري ثلاث مرات منذ 1999، ورأوا أن الاستقرار وتحقيق الأمن لا يكون عبر ما سموه الإنفاق المفرط على الأجهزة الأمنية والعسكرية. وحسب الخبير في القضايا الأمنية الدكتور نسيم بهلول فإن قيادة الجيش الجزائري تولي اهتماما كبيرا لتعزيز القدرة الدفاعية لبلادها، ويرفض بهلول التهويل من إنفاق الجزائر العسكري وإعطائه بعدا يرمي لشحن البيئة المحيطة بالتوترات ودق طبول مواجهات إقليمية ليست في صالح المنطقة، ويشير إلى أن العمل العسكري الجزائري يعرف حاليا ثورة في الجانب اللوجستي نظرا لأن المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء تشكلان تحديا أمنيا وعسكريا.⁽¹⁾

2) **تهديدات معقدة:** ويرى بهلول أن ارتفاع الإنفاق العسكري بالجزائر يتزامن مع تنامي التهديدات "غير المتوازنة وأحيانا النظامية في المنطقة"، مما يقتضي إعادة النظر في البنيان التنظيمي للقوات المسلحة مراعاةً لظهور أشكال وطرق جديدة للمواجهة المسلحة، ويخلص إلى أن أي تطور على مستوى التهديدات يستدعي بالضرورة زيادة القدرة القتالية والجهازية الدفاعية للقوات المسلحة، خصوصا في ظل تداخل وتعقيد التهديدات من قبيل المضايقات الحدودية والإرهاب.⁽²⁾

من جانبه يشير العقيد المتقاعد بن عمر بن جانا إلى أن التقارير السابقة تستند إلى استنتاجات فقط وليست قائمة على معلومات دقيقة، حيث بنت نتائجها على تجربة الجيش الجزائري في مكافحة الإرهاب والمناورات والتدريبات التي قام بها.

لكن بن جانا يقول في حديث للجزيرة نت إن الجيش الجزائري قوة إقليمية، وهو الوحيد القادر على مكافحة الإرهاب في المنطقة لأن الجيوش الأخرى رغم كونها منظمة تفتقد للخبرة، وحسب بن جانا، فإن التحديات الإقليمية ووجود الجزائر في محيط متوتر يبرران تنامي الإنفاق الحكومي على تسليح الجيش.

كذلك، يرى النائب البرلماني الطاهر حبشي أن ما يحدث عبر حدود البلاد، وخاصة الجنوبية والشرقية منها، يملئ على الدولة رصد ميزانية كبيرة لدعم القوات المسلحة، ويضيف حبشي -الذي كان عضوا في لجنة الدفاع الوطني بالبرلمان- أنه لا ينبغي التقليل من حجم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر من مصادر متعددة أهمها الإرهاب، على حد قوله.⁽³⁾

⁽¹⁾ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، (مذكرة ليل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2012/2013، ص 422

⁽²⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 423

المطلب الثالث: مقارنة توازن المقدرات العسكرية بين المغرب والجزائر:

أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام (ستوكهولم)، تقرير يكشف بأسلوب المقارنة توازن المقدرات العسكرية بين المغرب والجزائر:

فمن الناحية البشرية يتفوق الجيش المغربي على نظيره الجزائري، حيث يؤكد التقرير أن حربه مع البوليساريو "أسهمت في تطور الجيش المغربي، ليس من حيث العدد فقط، وإنما من حيث الخبرة القتالية أيضا". أما من ناحية العدد فيشير التقرير إلى أن عدد قوات الجيش المغربي "ظلت في تزايد مطرد منذ 1975، لكنه عرف طفرة كبيرة ما بين 1985 و1990، أي خلال الحرب مع البوليساريو، بحيث ارتفع من 149 ألف جندي إلى 192 ألف جندي، لتصل في حدود سنة 2005 إلى 196 ألفا وثلاثمائة جندي، إضافة إلى 150 ألف جندي في جيش الاحتياط.

أما الجزائر فإنه في عهد الذروة، بلغ عدد القوات العسكرية 170 ألفا سنة 1980، لكنه انخفض في سنة 1990 إلى 150 ألف جندي، ثم انخفض ثانية إلى 122 ألفا في عام 1995، وحتى سنة 2005 ظل عدد القوات الجزائرية يراوح ما بين 122 و128 ألف جندي. فيما يراوح الجيش الاحتياطي بين 75 و85 ألف جندي.⁽¹⁾

أما المجال الذي أسهمت فيه التوتر الداخلي في الجزائر ثم الحرب على الإرهاب، فهو تطور عدد القوات شبه العسكرية، أي الدرك الوطني والأمن والحرس الجمهوري، التي ارتفعت من ثلاثين ألف رجل سنة 1986 إلى أزيد من 181 ألفا في سنة 2004. نظرا لدور هذه القوات في حماية الأمن الداخلي في الجزائر، الذي زعزعه هذا التوتر. في حين لا يتجاوز عدد هذه القوات في المغرب 24 ألف رجل، بينهم 21 ألفا في الدرك الملكي. أما تقنيا فإن الدولتين متقاربتان، وبينهما تنافس قوي من أجل تقليص الهوة"، حيث يكشف التقرير "أن الترسانة التسليحية للمغرب تتمثل في 744 دبابة قتالية، و559 من المدرعات، و785 ناقلة للجنود مصفحة، و255 مدفعية ذاتية الدفع، و190 مدفعية مقطورة، و39 قاذفة صواريخ من نوع (م ر ل س)، "رغم أن التنافس على التسليح يجري بين الجزائر والمغرب بنفس الوتيرة تقريبا فإنه من المستبعد وقوع حرب بينهما لأنهما يدركان أن أي حرب فعلية لن يكون فيها سوى رابع واحد هو تاجر السلاح الذي سينهكهما معا".

أما القوات الجوية المغربية فتتوفر على ما مجموعه 95 طائرة مقاتلة، و24 من طائرات الهليكوبتر الهجومية. في حين تتوفر قوات المغرب البحرية على مركز رئيسي واحد على سطح السفينة، وأربعة زوارق محملة بصواريخ، و23 من الزوارق حربية، وأربع سفن برمائية. وهي نوع من الأسلحة نفسها عند الجزائر التي تتوفر على نظام تسليحي

⁽¹⁾ توازن المقدرات العسكرية بين المغرب والجزائر، نشرت بواسطة: وكالة الأنباء الجزائرية، من موقع: <http://arabic.rt.com/news> بتاريخ 2006/04/21

قوامه ألف دبابة قتالية، وما بين 124 و 173 مدرعة، و 730 ناقلة جند مصفحة، و 185 مدفعية ذاتية الدفع، و 406 مدفعية مقطورة، و 144 قاذفة صواريخ.

أما القوات الجوية فتتألف من 175 طائرة مقاتلة، و 93 طائرات هليكوبتر هجومية. في حين أن القوات البحرية تشتمل على غواصتين، وثمانين سفن كبرى، و 12 زورقا حربية، وثلاث سفن برمائية⁽¹⁾.

بناء على المعطيات السابقة يتضح أن التقارب كبير بين البلدين. الأمر الذي يؤكد أن عين كل منهما مركزة على النظر إلى الآخر، وبالتالي فصيروا التنافس والتسلح تجري فيهما بنفس الوتيرة تقريبا.⁽¹⁾

في حين تصدرت الجزائر قائمة الدول الإفريقية الأكثر إنفاقا على التسلح خلال سنة 2012 حسب آخر تقارير للمعهد الدولي لأبحاث السلام بستوكهولم أوردتها صحيفة أمريكية متخصصة في شؤون الدفاع و التسلح ، و أورد التقرير أن الجزائر أنفقت 32.9 مليار دولار على صفقات التسلح خلال سنة 2012 متقدمة على كل من جنوب إفريقيا (47,4) و مصر (37,4 مليار دولار) في حين احتل المغرب المرتبة الخامسة وراء أنغولا بإنفاق يناهز 4,3 مليار دولار .⁽²⁾

وكان تقرير مماثل صدر منتصف شهر مارس 2012 عن نفس المعهد الذي يتخذ من العاصمة السويدية ستوكهولم مقرا له الجزائر كسادس أكبر دولة مستوردة للأسلحة ما بين سنوات 2008 و 2012 في حين جاء المغرب في المرتبة الـ 12 عالميا حسب ذات المصدر، وحسب المعطيات التي كشف عنها المعهد المتخصص في شؤون التسلح فإن مقتنيات الجزائر من الأسلحة خلال الأربع سنوات الماضية تمثل 4% من مجموع صفقات التسلح المنجزة عالميا خلال نفس الفترة في حين تنخفض هذه النسبة بالنسبة إلى المغرب إلى زهاء 2 ٪ ، ومن المفارقات الغريبة التي كشف عنها تقرير معهد ستوكهولم أن الجزائر و الرباط تقتسمان معا مزودا للأسلحة هو الصين التي تمكنت لأول مرة منذ قيام الحرب الباردة من إزاحة بريطانيا من الرتبة الخامسة لأكبر مصدري السلاح بالعالم، وبالرغم من أن الصين لا تكشف عادة عن تفاصيل صفقات التسليح التي تبرمها مع الدول إلا أن تقارير أفادت أن كلا من دول شمال إفريقيا وفي مقدمتها الغربان التقليديان الرباط و الجزائر ضاعفت 3 مرات وارداتها من الأسلحة خلال العشرية الماضية ، وبالعودة إلى تفاصيل سباق التسلح المحموم الذي يجري بين البلدين الجارين تبرز جداول معهد ستوكهولم حجم الإنفاق العسكري بالنسبة إلى الناتج الوطني الخام انتقل بالنسبة إلى الجزائر من 3% إلى 6.4% خلال الأربع سنوات الماضية حين ظل نفس المعدل مستقرا لدى المغرب في حدود 3.3 % .⁽³⁾

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) مراد المهيظلي، مرجع سابق، ص 02

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة

إن الإنفاق العسكري في المغرب العربي وأساسا المغرب-الجزائر بحكم وجود تنافس علني صامت بين الدولتين . تستمر الجزائر في الصادرة محتلة المركز 20 عالميا بعشرة ملايين دولار و770 مليون دولار سنة 2013، وهذا المركز تبوأته بعدما ضمت الحرس المدني إلى وزارة الدفاع ولم يعد تابعا لوزارة الداخلية، الأمر الذي رفع من المرتبات وانعكس على ميزانية الدفاع، وتليه المغرب، فقد احتل سنة 2013 المركز 46 عالميا، حيث تقدم رتبتين عن سنة 2012، ومن المنتظر أن يصبح في نهاية سنة 2014 في المركز 44. وتتراوح ميزانية الدفاع في المغرب بحوالي أربعة ملايين دولار وتسجل ارتفاعا بحوالي 5%. وسينتهي المغرب السنة الجارية في المركز 44 وقد يحتل المركز 42 سنة 2020 في حالة استمرار ارتفاع ميزانية الدفاع.⁽¹⁾

وميزانية الدفاع لا تقتصر على اقتناء الأسلحة فقط بل هي الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع عموما وتتضمن التسيير العام ورواتب الجنود كما تتضمن صفقات أسلحة. وإذا كانت ميزانية التسيير في العالم سنة 2012 قد تجاوزت 1600 مليار دولار، فنسبة صفقات الأسلحة في السنة نفسها لم تتجاوز 400 مليار دولار، أي 25% فقط وتشمل الأسلحة وقطع الغيار وحتى الأسلحة المخصصة للقوات الأمنية مثل الشرطة والدرك.⁽²⁾

⁽¹⁾ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص428

⁽²⁾ قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في معهد العلوم السياسية) جامعة الجزائر 2012/2013

المبحث الثالث: مشكلة اللاجئين

تعتبر مشكلة اللاجئين احد التحديات التي تهدد امن القومي الجزائري واستقراره وذلك نظرا لتفاقم هذه الظاهرة وما يمكن أن تخلفه من آثار على كل المستويات، مما يصعب عليها التكفل بمشاكلها الداخلية وحتى رسم استراتيجياتها الأمنية.

المطلب الأول : أسباب اللجوء وأثره على الأمن الإقليمي

إن مشكلة اللاجئين تمس البلاد الإفريقية والعربية على حد سواء وتشكل تهديدا للأمن على الساحتين، وتؤدي دورا مهما في توجيهه ، إلا أن المشكلة تختلف اختلافا جوهريا سواء من ناحية أسبابها أو من ناحية علاجها بين الساحتين الإفريقية والعربية، ففي البلاد العربية توجد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وهي ناجمة عن الاستيلاء الإسرائيلي إما في إفريقيا، فهناك هجرة من عدة دول إلى عدة دول أخرى مجاورة .⁽¹⁾

غير أن القارة الإفريقية تعتبر من اهم القارات التي توجد فيها دول تعاني من مشكل اللاجئين، حيث تحصى حوالي 7 ملايين لاجئ و 15 مليون نازح، في حين يشكل عدد اللاجئين في العالم أكثر من 23 مليون لاجئ و 12 مليون نازح أي ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم، وهكذا يعتبر تزايد عدد اللاجئين مؤشرا على فشل المنظمات الدولية والإقليمية في التحكم في النزاعات والتكفل بإعادة اللاجئين إلى بلدانهم والأمثلة على ذلك كثيرة سواء في إفريقيا، آسيا أو أمريكا وهو ما يدعو إلى معالجة هذه المشكلة سواء فرديا أو جماعيا.⁽²⁾

أولا : أسباب اللجوء

إن ظاهرة اللجوء تعود إلى أسباب مختلفة ومتنوعة، منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت يظهر مع التطورات التي عرفتتها الدول نفسها أو المجموعة الدولية ، خاصة النظام الدولي الجديد ذو القطبية الأحادية، فالحروب هي أسباب مؤقتة أو ظرفية تنتهي بانتهاء النزاع، وهناك أسباب أخرى ازدادت تطورا أو استفحالا في بعض الحالات منها: الخلافات العرقية ، إعادة إحياء التيار الوطني، الحرب الباردة، التعصب الديني.⁽³⁾

(1) مسعود شعبان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية)، جامعة الجزائر، سبتمبر 2007 ص 36

(2) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة باتنة 2011، ص 45

(3) إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 1996 ص 223

وقد يضاف الى هذه الأسباب ما عاناه العالم الثالث من:
 . اثار الاستعمار ، حروب الاستقلال، الإرث والتقسيم الاستعماري.
 . رسم الحدود الذي لم تأخذ بعين الاعتبار الحقائق العرقية، خرق حقوق الإنسان.
 . الفقر الاقتصادي، ظروف المعيشة والأزمات.

وقد عبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كورت فالدهايم M KURT WALDHEIM، بقوله : "كلنا يعلم ان وجود اللاجئين في إفريقيا مثلما في أماكن أخرى هو اثر وليس سبب، ونحن لسنا هنا من اجل الحديث عن الأسباب العميقة مهما كانت على كل حال إن مصير اللاجئين مرتبط دائما بحقوق الإنسان"، هكذا وان كانت الأسباب تعود إلى الحقبة الاستعمارية فان هناك أسباب أخرى ظهرت بعد الاستقلال معظم الدول الإفريقية، تتلخص خاصة في عدم استقرار السياسي، النزاعات الحادة والتخلف وغياب الديمقراطية ، فالنظرة القبلية الفردية التي تعالج بها الصفوة الحاكمة أمور سياستها الداخلية، تجعل الكثير من اللاجئين يجدوا أنفسهم خارج بلادهم لاختلاف وجهات النظر السياسية، و بالإضافة الى البطش الذي يواجه به هذا الخلاف في الرأي، كما ان الاضطهاد الثقافي والديني يؤدي دورا في تعقيد المشكلة.

وقد أجملت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الأسباب كما يلي :
 ففي قرارها رقم 35/124 المصادق عليه في 1980/12/11 ، أدانت كل السياسات وممارسات الأنظمة القمعية والعرقية، وكذلك العدوان والسيطرة والاحتلال الخارجي التي تعد من الأسباب الرئيسية عن المواجهات المكثفة للاجئين عبر العالم والتي تتضمن معانات إنسانية، وبالنسبة لأسباب اللجوء، الذي جعل الجنوب الجزائري قبلة للوافدين إليه خاصة التوارق فإنها لا تختلف عن تلك التي ذكرت أنفا، غير انه يمكن إضافة فيما يتعلق بمؤلاء اللاجئين، إن ما دفعهم إلى ذلك هو إحساسهم بالتمييز ، والصراع العرقي، وكذلك الظروف المناخية، والاقتصادية.⁽¹⁾

ثانيا : اثر اللجوء على الأمن الإقليمي

إن الآثار الناجمة على اللجوء متنوعة وتعدد من اقتصادية ، سياسية، اجتماعية ، وخاصة الصحية منها، وأثار هذه الأخيرة ، يمكن إن تعود على كل الأنواع الأخرى فتصبح سببا وأثرا في نفس الوقت، فالبالد المستقبل للاجئين بمختلف الأنواع تتعدد فيه الاضطرابات في الحياة الاقتصادية ، الشغل، ثقل مصالح الصحة والتعليم، وعليه فاللجوء بتشكيلته البشرية يعد عائقا إضافيا في إطار المجهود الوطني من اجل التنمية ويتضمن بعدا أو عاملا تراكميا، إي أن الدول تتحمل أعباء إضافية إلى جانب أعباء الاحتياجات الاعتيادية لمواطنيها .⁽²⁾

نفس المرجع، نفس الصفحة ⁽¹⁾

المرجع نفسه، ص 224 ⁽²⁾

ثالثا : العمل الجماعي لمواجهة مشكلة اللاجئين

وتبقى مشكلة اللاجئين إحدى العقبات أو التحديات التي تواجه الدولة بصفة خاصة، والقارة الإفريقية بصفة عامة وتعوقها من أجل الخروج من الفقر والتخلف، وتوجت اهتمامات منظمة الوحدة الإفريقية بالتوقيع على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للمنظمة للمظاهر الخاصة بمشاكل اللاجئين في إفريقيا، الموقع عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا ما بين 6 و10 سبتمبر 1967، وقد جاء في الفقرة 11 من ديباجة هذه الاتفاقية، " إن فعالية الإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من أجل حل أشكال اللاجئين في إفريقيا يتطلب تعاون واسع ومستمر بين منظمة الوحدة الإفريقية والمفوضية السامية للاجئين لمنظمة الأمم المتحدة"، وهكذا فإن حل إشكالية اللاجئين في إفريقيا يتطلب تعاون واسع ومستمر باعتباره يشكل إحدى المكونات الأساسية للأمن، إذ يؤدي إلى ربط علاقات ودية بين الدول ⁽¹⁾.

وهناك مشاكل و صعوبات تعترض التعاون الدولي خاصة المفوضية السامية للاجئين، منها :

- عدم التزام الدول بقبول اللاجئين .
 - الاعتبارات السياسية التي غالبا ما تكتنف المشاورات حول اللاجئين .
 - رغم التعاطف الذي يحظى به اللاجئون و غالبا ما يتم نسيانهم أو تناسيهم .
 - هناك بعض الأشخاص يبنون ثروتهم على حساب اللاجئين .
- ويقول كيت سوتر في هذا الشأن " وفي المستقبل يمكننا أن نتصور 04 أشياء :
- إننا نتوجه نحو عالم أين سيحتل مشكل اللاجئين والمرحلين أهمية كبرى وسوف لن يكون مسألة إنسانية بل عامل زعزعة للعلاقات الدولية.
 - حتى وإن كانت الحكومة لا تتوقع متى وأين يكون المشكل أو أزمة تؤدي إلى نزوح، يجب عليها على الأقل إن يكون لها برنامج تربوي من أجل إعطاء المواطنين فهم وتفهم لمشكل اللاجئين، إن مشكل اللاجئين مدعو على أن يطول ولا نعرف من يكون غدا لاجئ يجب على الأمم أن تتهيأ لامتناعه .
 - مشكلة اللاجئين لا تتشكل إلا جزء من حركة شعب من دول إلى أخرى وبصفة عامة فإن الهجرة أصبحت فرع مهم في الديمقراطية .
 - الانشغال والحيرة التي تسيرها موجة اللاجئين هي تعبير عن الضمير الوطني المتنامي ."⁽²⁾

⁽¹⁾ عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص12

⁽²⁾ الذبابة أمين الشيخ أمبارك، عمليات حفظ السلام الأممية -دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية-، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2007 ص85

- ويستخلص من الأهمية التي أولتها منظمة الوحدة الإفريقية لمشكل اللاجئين هو محاولة هذه الأخيرة الحد من الآثار الناتجة عن اللجوء بمختلف أنواعه ، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:
- الآثار السياسية: حيث كثيرا ما تستغل موجة اللاجئين لاستعمالها كورقة ضغط على الدول، سواء المستقبلية او التي هجر منها هؤلاء اللاجئين.
 - الآثار الاقتصادية : اللاجئين يشكلون عبئا إضافيا على الدول المستقبلية مما يعطل تنميتها وقد يشكل عامل اضطراب اقتصادي.
 - الآثار الاجتماعية : تتعدد وتتنوع، خاصة الصحية منها ، حيث تنتشر الأمراض المعدية وغيرها خاصة مرض القرن " السيدا ".

إذن إمام عجز المفوضية السامية للاجئين في التكفل بجميع اللاجئين بطريقة جيدة فان هذه الآثار سوف تزداد درجة خطورتها، وهو ما دفع الجزائر إلى التنبيه إلى ضرورة التعاون لحل مشكلة اللاجئين بإعداد خطط وبرامج مع الدول المجاورة لها و محاولة تطوير وترقية مناطقها الجنوبية.⁽¹⁾

المطلب الثاني : الجزائر ودورها في مساعدة اللاجئين الصحراويين

لم يعد هناك مجال للشك بأن مشكلة اللاجئين هي إحدى التحديات التي تواجه المنظمات الدولية والدول، والجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين التي لها آثار جد خطيرة على كيان الدولة ذاتها، وبالنسبة للجزائر هناك لاجئي الصحراء الغربية المتواجدين في تندوف.

فمخيمات اللاجئين الصحراويين في (الجزائر) هي مجموعة من مخيمات أقيمت على أرض ولاية تندوف، سنة 1975-1976 للاجئين الصحراويين الذين فروا من القوات المغربية، خلال حرب الصحراء الغربية. معظم اللاجئين لا يزالون يعيشون في المخيمات إلى اليوم، وهذه المخيمات هي الأطول عمرا في العالم.⁽²⁾

تقع مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجنوب الشرقي لولاية تندوف الجزائرية وتنقسم في مجملها إلى 4 ولايات هي العيون، أوسرد ، السمارة ، الداخلة وكل ولاية بها حوالي 6 دوائر وتتكون هذه الدوائر من 4 أحياء أصبحت تعرف في ما بعد بالبلديات بالإضافة إلى الولايات المذكورة هناك مدرسة 27 فبراير التي كانت سابقا عبارة عن مدرسة خاصة بتكوين النساء لتتحول مع مرور الزمن إلى مخيم صغير بحجم الدائرة أو أكثر قليل.⁽³⁾

(1) الأشعل عبد الله، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، القاهرة، مؤسسة الطوبوجي لتجارة والطباعة والنشر، 2003، ص 15

(2) حسام حمزة، الدوائر الإستراتيجية للأمن القومي الجزائري، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة باتنة 2011، ص 135

(3) إبراهيم سعادة، مرجع سابق، ص 225

أدى اجتياح الجيش المغربي واحتلاله للصحراء الغربية منذ أزيد من أربعة وثلاثين عاما إلى نزوح عشرات الآلاف من العائلات الصحراوية باتجاه مخيمات اللاجئين بالأراضي الجزائرية بتدويف فرارا من بطش المعارك وقصف القوات المغربية للسكان الأبرياء العزل بمختلف الأسلحة حتى المحرمة دوليا، وتعيش بالمخيمات أجيال مختلفة كإقامة مؤقتة على أمل الرجوع إلى الوطن بعد تحريره، وفي هذه النقطة بالذات يسعى النظام المغربي إلى تصوير هذه المخيمات كسجن متناسيا مسؤولياته المترتبة عن احتلال أرض غيره وتشريد أهلها، غير أنه بشهادة المنظمات العالمية والحكومات وغيرها من الهيئات التي تدخل المخيمات بين الفترة والأخرى، تكتب عنها تقارير ترفع حتى للأمم المتحدة، وحتى مبعوثه الشخصي الذي وقف هو الآخر عند الوضعية وكشف الظروف المناسبة التي تعيشها العائلات وحتى المساعدات المتوفرة التي تصلها حتى أن أغلبها من الدولة المضيفة الجزائر بحيث توزع بالتساوي على العائلات وهذا ما وقفت عنده المواطن، فالهلال الأحمر الصحراوي مؤن تكفي جميع عائلات المخيمات و حتى قارورات الغاز تقدم بالبحان للجمهورية الصحراوية منظمة هلال أحمر وهذه غير بعيدة عن منطقة الربوني داخل مخيمات اللاجئين الصحراويين، وهنا تمتلك هذه الجهة جميع المعلومات الوافية والكافية عن العائلات القابعة بالمخيمات وعدد أفرادها حتى يتسنى لها أخذ المؤونة من زيت وسكر وقهوة وأرز وغيرها من البقول واللوازم اليومية للطهي وحتى قارورات الغاز تقدم بحانا للعائلات القاطنة بالمخيم، وعندما يأتي الموعد عند آخر كل شهر يتجمع المواطنون أمام المؤسسة، وهذا ما وقفنا عليه بأنفسنا كما اقتربنا من مسؤول يعمل بالهلال الأحمر الصحراوي الذي قال " أنتم تعلمون جيدا أن الشعب الصحراوي الساكن بالمخيمات يستمد قوته اليومي من خلال ما تجود به المنظمات الأجنبية والدول الداعمة وأكثرها بلد الجزائر الذي استضافنا بأراضيه ووفر لنا كل ما يلزم حتى المواد الغذائية وغيرها. وإن كان محدثنا ومسؤولو الهلال الأحمر الصحراوي قد تكتموا عن الموضوع لظروف سياسية إلا أن المواطن وحسب مصادر كشفت أن الدعم كان في السنوات السابقة يكفي المواطنين أما اليوم فإنه يتقلص تدريجيا وهي الخطوة التي اعتبرتها بعض القيادات الصحراوية بمثابة ورقة الضغط والمقايضة على المواقف لكن في حق شعب بريء ومحتاج للإعانات" غير أن الدولة الجزائرية إلى يومنا هذا لم تبخل على الإخوان والعائلات المقيمة بمخيمات اللاجئين الصحراويين وهذا ليس مجرد حديث وكتابة كلمات إنما بالوثائق ولغة الأرقام وشهادة حتى الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز.⁽¹⁾

(1) المرجع نفسه، ص 95 96

إن مشكلة اللاجئين الصحراويين لم تجد بعد الحل، ذلك أن حل القضية الصحراوية يعني بالضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة وهذا ما أكدت عليه رئيسة المفوضية السامية للاجئين السيدة ساداكو أوقاتا SADAKO OGATA، فبمناسبة افتتاح الدورة الخمسين للمفوضية عند عرضها لحالة اللاجئين في العالم أشارت إلى وضعية اللاجئين الصحراويين: " إن تطورات الترحيل بالنسبة للمفوضية السامية، للاجئين نحو إقليم الصحراء الغربية تبقى رهينة تقدم المفاوضات السياسية " ، وفي الفقرة المتعلقة بالجزائر ذكرت: " إن نشاط وأهداف المفوضية السامية في الجزائر هي الانتهاء من الأعمال التحضيرية للترحيل الإداري للاجئين الصحراويين لغاية مارس 2000 في إطار برنامج التسوية الأممي "، المفوضية السامية لازالت مستمرة في تقديم دعمها على شكل علاج والاعتناء باللاجئين في انتظار الترحيل الإداري ، وتوفير الحماية ومساعدة اللاجئين.

وتبقى الجزائر في تعاون مع المفوضية السامية للتكفل باللاجئين الصحراويين، وتعمل من جهة أخرى على إحلال السلام في المنطقة في إطار احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، والشعب الصحراوي من بين هذه الشعوب التي يجب أن تمارس حقها الكامل، وتترك لها حرية التعبير بعيدا عن الضغوطات.⁽¹⁾

ولقد أكد المفوض الأممي السامي لشؤون اللاجئين، انطونيو غوتيريس، في مارس 2015 أن الجزائر التي لها "تقاليد عريقة" فيما يخص استقبال اللاجئين تعد "حليفا استراتيجيا" للناشطين في المجال الإنساني عبر العالم ، وصرح غوتيريس للصحافة عقب محادثاته مع وزير لشؤون الخارجية، رمطان لعمامرة، أن "الجزائر لها تقاليد عريقة فيما يخص استقبال اللاجئين بما فيهم اللاجئين من بلادي (البرتغال) إبان دكتاتورية انطونيو أوليفيرا سالازار وهذا لن ننساه أبدا خاصة البرتغاليون الديمقراطيون"، وذكر في هذا السياق أن إذاعة البرتغال الحرة كانت تبث انطلاقا من الجزائر مضيفا أن "لاجئي الحركات التحررية الإفريقية لطالما وجدوا في الجزائر أرض احتضان و تضامن فعال"، واستطرد قائلاً أن الجزائر "التي لطالما كانت سحبة تلعب دورا هاما كبلد استقبال للاجئين الصحراويين"، وخلص إلى القول أن الجزائر "حليف استراتيجي للناشطين في المجال الإنساني"، ولقد عملت الجزائر على سد اغلب حاجيات اللاجئين الصحراويين كالمساعدات الغذائية، وتكوين أبنائهم في المدارس والجامعات الجزائرية، وإنشاء مطاعم مدرسية، المساعدات الصحية، تكوين أعوان الطب، تجهيزات طبية للهياكل الصحية الأساسية.⁽²⁾

⁽¹⁾ الذهبة أمين الشيخ أمارك مرجع سابق، ص154

⁽²⁾ مفوضية اللاجئين تعتبر الجزائر حليف استراتيجي في المجال الإنساني، من موقع: <http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/23270.html> بتاريخ:

في حين أكد ممثل المجلس الايطالي للاجئين في الجزائر ، جينو بارسيللا، في 2012/06/23 لحوار خص به جريدة «الشعب» بمخيمات اللاجئين الصحراويين، أنه لا يوجد بلد في العالم، قدم للمهاجرين واللاجئين، مثل الذي قدمته لهم الجزائر، ما يسقط التهم الواهية التي تحاول بعض الدول إلصاقها بها، من خلال تقارير مغلوطة تفتقد للدقة ولدراسات واقعية ، وتحدث بارسيللا، في هذا الحوار عن مشروع حماية اللاجئين، الذي شرعت الجزائر في تنفيذه منذ سنة، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو المشروع الذي يحاول أن يضمن حماية دولية للاجئين .⁽¹⁾

وقام وفد طبي برلماني جزائري في 2014/06/26 بزيارة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين تدوم ثلاثة أيام و يحمل معه مساعدات إنسانية و مستلزمات طبية و مدرسية منها لوحات براي للمكفوفين و تأتي هذه الزيارة في إطار التعاون البرلماني الجزائري الصحراوي، و تقود الوفد الجزائري سعيدة بوناب رئيسة المجموعة البرلمانية للأخوة والصدقة الجزائرية الصحراوية الذي استهل الزيارة بحضور حفل اختتام السنة التدريبية العسكرية لأفراد الجيش الوطني الصحراوي و تخرج الدفعة العسكرية لمدرسة الشهيد الولي مصطفى السيد التي إحتضنها مخيم ولاية السمارة تحت إشراف الرئيس الصحراوي الأمين العام لجبهة البوليساريو محمد عبد العزيز، و في هذا الصدد أوضحت رئيسة الوفد البرلماني الطبي الجزائري بأن القافلة التي تقودها تهدف إلى مد جسور التعاون الجزائري الصحراوي في هذا الوقت التاريخي للمقاومة الصحراوية و التي ستكون إضافة قوية لتعزيز موقف الشعب الجزائري من القضية الصحراوية العادلة، وأكدت في تصريح لوسائل الإعلام بان تكريس سيادة الجمهورية الصحراوية على أراضيها مطلب مشروع داعية إلى تشكيل جبهة عريضة لدعم الدولة الصحراوية في المحافل الدولية مجددة بالمناسبة موقف الجزائر حكومة و شعبا الداعم لحق الشعب الصحراوي في الحرية وتقرير المصير، وياشر حوالي 12 طبيبا أخصائيا جزائريا في طب العيون والجراحة العامة و أمراض الدم و أمراض الكلى من مستشفيات بني مسوس و نفيسة حمود بحسين داي عملهم بمخيمات اللاجئين الصحراويين بهدف الوقوف والمعانة الميدانية لعدد من الفضاءات الطبية و الإستشفائية داخل المخيمات و إجراء فحوصات و عمليات صغيرة ، و ينتظر أن يحضر الوفد الجزائري الندوة السنوية للفروع الطلابية الصحراوية التي ستنتشطها وزيرة التعليم و التربية حمادة مريم السالك و كذا الأمين العام لإتحاد الطلبة الصحراويين و ممثل عن أمانة الفروع الصحراوية .⁽²⁾

⁽¹⁾ زهراء بن دحمان الجزائر مرجعية في معاملة اللاجئين والمهاجرين نشر في جريدة الشعب على الموقع: <http://www.djazairiss.com/echchaab/18357> في

2012/06/23

⁽²⁾ وفد طبي برلماني جزائري في زيارة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين من الموقع:

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140626/4513.html> في 2014/06/26

ولقد دشتت وزارة الصحة العمومية الصحراوية في 25 ماي 2015 دار خاصة بمرضى داء السرطان بالعاصمة الجزائرية، وحضر حفل التدشين وزير الصحة العمومية السيد محمد لمين ددي مرفوقا بالأمين العام للوزارة، والنائب بالبرلمان الصحراوي وعضوة اللجنة الاجتماعية امة الداه برهاة ممثلة عن المجلس الوطني الصحراوي، ومستشار السفارة الصحراوية، ومندوب عن منظمة الصحة العالمية وممثل عن منظمة ترانقل ووسائل الإعلام الجزائرية، ويشرف على الدار الجديدة فريق مكون من إطارات صحراوية مهمتها ضمان تسيير جيد لهذا المرفق مع فريق طبي مهمته السهر على راحة المرضى. كما تتوفر الدار على سيارة إسعاف من اجل نقل المرضى إلى المستشفيات بالعاصمة الجزائرية ، واعد القائمون على هذا المرفق قانون خاص من اجل توفير أجواء ملائمة لتلقي العلاج وضمان تسيير جيد لهذا المكسب الذي انتظره كثيرون منذ سنوات لما له من أهمية في التخفيف من معاناة مرضى السرطان.⁽¹⁾

⁽¹⁾ تدشين دار لمرضى السرطان بالعاصمة الجزائرية، نشرت بواسطة: مجلة المستقبل الصحراوي على الموقع: <http://futurosahara.net> في 25/05/2015

ملخص الفصل الثاني:

تعدد التهديدات التي تواجهها الجزائر من جراء النزاع المغربي الصحراوي، من تهديد للوحدة الترابية، إلى التهديدات العسكرية، وما تفرضه من سباق نحو التسليح وتبعاتها كمشكلة اللاجئين فالكل يتفق على أن الحدود هي إحدى المصادر الرئيسية للنزاعات التي شهدتها القارة الإفريقية خلال موجة الاستقلال في الستينيات، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي عانت من المشكل، حيث أدت الخلافات الحدودية بين الجزائر والمغرب إلى حرب حقيقية، فالتصور المغربي ينطلق من مبدأ الحق التاريخي، والتصور الجزائري قائم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكلا الاتجاهين يعملان على تدعيم مشروعية موقفهما بالأدلة و الأحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة و الوحدة الترابية. كما إن وضع الحدود البرية المغلقة بين البلدين منذ سنة 1994 قد ابتدع نوعا غير مسبوق في طبيعة العلاقات بين دوليتين جارتين في العالم.

إن اختلال توازن القوى الإقليمي لصالح إحدى دول الإقليم يؤدي إلى ازدياد احتمال تعرض الأطراف الأقل قوة للاعتداء أو الضغوط من قبل الدولة الأقوى في الإقليم، وهذا ما ينطبق على إقليم المغرب العربي، فمنذ ظهور النزاع بين قطبيه "حرب الرمال"، عرفت نسبة تسليحهما العسكري ارتفاع كبير وبنسب متفاوتة، ذلك راجع لعدم وجود ثقة المتبادلة بين البلدين فأدخلهما في سباق محموم نحو التسليح ألقى بضلاله على العلاقات بين البلدين، كان الأولى به إن تستثمر في مجال التنمية.

إلا أن مصادر التهديد الآتية من دول الجوار الجغرافي المباشر قاصرة على الخلافات الحدودية التقليدية أو على إمكانية قيام إحدى هذه الدول باعتداء عسكري مباشر على دولة أخرى مجاورة لم تعد الوحيدة، وإنما اتسعت دائرة مصادر التهديد لتشمل مشاكل أخرى كمشكلة اللاجئين مثلا، والجزائر إحدى الدول التي تعاني من هذه المشكلة، وبالتحديد مشكلة اللاجئين الصحراويين التي لم تجد بعد الحل ، ذلك أن حل القضية الصحراوية يعني بالضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة التي تعتبر أحد التحديات التي تهدد امن القومي الجزائري واستقراره نظرا لطول مدة هذه المشكلة "قاربة 40 سنة" وما يمكن أن تخلفه من آثار على كل المستويات، مما يصعب عليها التكفل بمشاكلها الداخلية وحتى رسم استراتيجياتها الأمنية، إلا أن الجزائر لازالت مستمرة في تقديم دعمها للاجئين الصحراويين، وتوفير الحماية لهم، ومساعدتهم في انتظار الترحيل الإداري.

من الواضح بان الجزائر قد دفعت ثمنا غير قليل من حيث سلامة نفسها من النزاع المغربي الصحراوي، الذي أصبح مصدر كبيرا للتوتر على الحدود الغربية، متطلبا وجود عشرات الآلاف من الجنود في إقليم الغربي.

المبحث الأول : الالتزام بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني : التعبئة لصالح حق تقرير المصير

المبحث الثالث : الجهود الجزائرية اتجاه القوى الكبرى

. التحولات في المواقف .

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تبنّت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها العلاقات حسن الجوار، كما اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات، كما ترجع كذلك إلى تجاربها مع محيطها الخارجي خصوصا العالم النامي.⁽¹⁾

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنّت الجزائر المبادئ التي تضمنتها موثائق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، إلا أن الجزائر قد أعطت لها قاعد مضمونا خصا بتصورها لعلاقتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في الخطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20، أنه على المستوي الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاء، ولا بد من أن نعطي التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، الجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، وبعبءه الإيجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلمي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة ولا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من الحدود الدولية المجاورة.⁽²⁾

(1) حكيمة علائي، البعد الأمني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر -، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة منتوري بقسنطينة، 2011 ص

كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاذ إلى البحر عبر إقليمها مثلاً وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقاً لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، لكن التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدولة مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم، أهمية للمبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعبر عن مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية وهي كما يلي، ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ حل النزعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية ودعم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ.⁽¹⁾

المطلب الأول: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضماناً كبيراً لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 1969/01/15 واتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدة الرباط 1972/06/15، بهذه الاتفاقيات التي عاجلت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم الحدود معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06 وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 1983/05/19، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08، مع النيجر يوم 1983/01/05 أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.⁽²⁾

(1) نفس المرجع، ص 60

(2) لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2010، ص 36

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من اجل ضمان الصور الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار ،لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول العامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوى لاحترام وصيانة قداس الحدود، وحسب فاتيل vattel فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما،ومن اجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مسألة سوء تفاهم ، فإنه يجب نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى المبدأ الأول لتفعل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري ،ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طرق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يضم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكتالية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج باهرة فيها بعد وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود انجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية. ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع كشركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في كلا الاتجاهين، وهكذا فان الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المتجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا ايجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر .⁽²⁾

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 58

المطلب الثالث: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون ايجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها موثائق المنظمات الدولية والإقليمية، كما تستمد هذا المبدأ من نضال الشعب الجزائري الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء ثورة التحرير، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية، بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. و ذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر و هي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار. و لكن واقعة الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي. حيث إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر و حجم تأييدها للقضية الفلسطينية و تأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لان لأي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان.⁽¹⁾

كان لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغربية. بحيث إن اتفاقية الإخاء بين الجزائر و تونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يوم 1979/08/05، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء و الوفاق الموقعة بين الجزائر و تونس و موريتانيا سنة 1983. و في نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة. و أصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.⁽²⁾

(1) بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر: مؤسسة الجزائر لطباعة، 1987، ص 76

(2) خيري عبد الرزاق جاسم، مستقبل الصحراء الغربية في ضوء تأجيل الاستفتاء، أوراق أفريقية، مركز الدراسات الإفريقية العدد 36، 2006

المطلب الرابع: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية. كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات و التحقيق و الوساطة و التحكيم و التوفيق و التسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم و الأمن. وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل و نزاعات فيما بينها. فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل و النزاعات. و وجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين ، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجود أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى و استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. و لذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار. و يحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها. فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها وفقا للمبدأ الثاني. فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة و المفاوضات التوفيق و التحكيم و التسوية القضائية. و الالتجاء إلى المنظمات الدولية و الإقليمية .⁽¹⁾

لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية و نبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار. و كانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو إلى التعاون و "حل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية. أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، لكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التحاوري و الجهوي. فقد ساهمت السياسة الخارجية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية"، فقبل استقلال الجزائر أثر مشكل الحدود مع الحدود مع الجار المغربي اتفق خلاله رئيس الحكومة المؤقتة عباس فرحات مع الحسن الثاني على اللجوء على الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومنذ الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها و حاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة. و رغم حدوث صدام مسلح بينها و بين المغرب إلا انه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، رغم ذلك فان الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمضي شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب و كان ذلك في إطار هذه المنظمة. لان الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء للقوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع.⁽²⁾

(1) حكيمة علالي، مرجع سابق، ص 97

(2) نفس المرجع، ص 98

المطلب الخامس: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. و هون ما نصت عليه العديد من موثائق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية. و تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة و الداعمة لمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها. و انطلاقا من إن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر و تتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية فيها غير متجانسة. و لهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة و عدم التدخل فيما يجري فيها. و في حال الاختلال فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي. و يخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية و حق الدفاع عن النفس.⁽¹⁾

كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية تتبنى و تتقيد بمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها. كمنظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية. و مبدأ احترام سيادة الدول المجاورة و استقلاله إلا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه. الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية و الاستقلال السياسي للدولة المجاورة ، لان عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة و الاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس. حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة. و بالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار. أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف يعني قيام علاقات حسن الجوار.⁽²⁾

(1) إبراهيم سعادة، مرجع سابق، ص 156

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة

المبحث الثاني: التعبئة لصالح حق تقرير المصير:

إن أعباء الحرب المادية والنفسية التي خاضها طرفي النزاع جعلتهما يتبعان إستراتيجية قبول مبدأ الحل السلمي سواء الاستفتاء أو حل آخر وبالتالي اعتماد كل طرف حشد المواقف والتعبئة الدبلوماسية عبر كل القنوات لكسب المزيد من الدعم الدولي، والتأييد لمواقف الدول المتنازعة على مختلف الأصعدة والهيئات الدولية خاصة على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن التي صارت تشهد معارك دبلوماسية حادة بفعل التحالفات الدبلوماسية.

ولقد اعتمدت الجزائر في هذا السياق على عقد تحالفات دبلوماسية مع دول العالم الثالث بصورة عامة، ودول الاتحاد الإفريقي بصفة خاصة والتي تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مما عزل الرباط إفريقيا كذلك تعتمد الجزائر على الدعم الدبلوماسي للجمهورية الصحراوية والذي تبلور في اعتراف 74 دولة بها كذلك لا تنسى دور الو.م.أ المتنامي في القضية الصحراوية ودعمها لخطة الاستفتاء الأممية.¹

وشكلت سنة 2014 المنتهية سنة تعزيز التضامن الدولي لصالح القضية الصحراوية الذي تجلى في الإعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وإدانة الإحتلال "غير الشرعي" لهذه الأراضي من قبل المغرب الذي "أفحم" بسبب ممارساته "القمعية".

وكان آخر نداء للتضامن مع الشعب الصحراوي قد أطلق من الجزائر بمناسبة الندوة الدولية الخامسة حول "حق الشعوب في تقرير المصير: حالة الشعب الصحراوي" والتي نظمت في 13 و14/12/2014.

خلال هذه الندوة أكد برلمانيون وناشطون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وممثلون عن منظمات غير حكومية و وسائل إعلام و جمعيات "شرعية" نضال الشعب الصحراوي وحقه في "المقاومة".

وفي تصريح ختامي دعا المشاركون في هذا اللقاء الأمم المتحدة إلى تنفيذ قراراتها و كذا مخطط السلام الذي يدعو إلى حل "نهائي" من خلال تنظيم استفتاء لتقرير المصير الذي يعطل المغرب مساره. وعلى غرار الندوات السابقة تميزت ندوة الجزائر بمشاركة أجنبية واسعة من آسيا، وإفريقيا، وأمريكا، و أوروبا مما ساهم في تعبئة أكبر للمجموعة الدولية لصالح تسوية "عادلة" لآخر مستعمرة في القارة السمراء.²

(1) مصطفى محمد أمين، الصحراء الغربية 1975-2005، من الموقع <http://www.realinstitute.toelca.no.org/aralysis1711.asp> في 25/12/2010

(2) التضامن الدولي بفهم المغرب: مجلة المستقبل الصحراوي على الموقع <http://www.aps.dz/ar/monde/11167> في 16/01/2015

المطلب الأول: جهود الجزائر مع الدول الإفريقية:

سعت الجزائر دائما وككل مرة إلى إيصال صوت الشعب الصحراوي المنادي بالتقرير المصير إلى جميع شعوب المعمورة، وقد ركزت في ذلك على الدول الإفريقية بالدرجة الأولى لأنها عانت من ويلات الاستعمار من قبل ومن بين هذه الدول التي أقرت بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره هي:

الجزائر والنيجر يجددان دعمهما لجهود الأمم المتحدة من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي

جددت الجزائر و النيجر في بيان مشترك صدر اليوم الثلاثاء 2015/01/27 عقب زيارة الدولة التي قام بها الرئيس النيجري محامادو ايسوفو إلى الجزائر بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة دعمهما لجهود الأمم المتحدة من اجل تقرير مصير الشعب الصحراوي ، وأوضح البيان أنه "لدى تطرقهما إلى مسألة الصحراء الغربية جدد الرئيسان دعمهما لجهود الأمين العام الأممي السيد بان كي مون و مبعوثه الخاص السيد كريستوفر روس الرامية إلى إيجاد حل سلمي يكون مقبولا من كلا الطرفين و يفضي إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي طبقا للوائح مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة"، و في هذا الإطار "أعرب الطرفان عن ارتياحهما للتسوية السلمية لمعظم النزاعات التي عرفتها القارة"، و سجلا بانشغال بقاء بعض بؤر التوتر في إفريقيا التي يستدعي تعقدها و خطورتها تفكيراً جريئاً من طرف كل الشركاء الأفارقة حول ضرورة تكثيف جهودهم طبقا للمبادئ المنصوص عليها في العقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي"، حسب نص البيان.¹

الجزائر ومصر تؤكدان على ضرورة تسوية ملف الصحراء الغربية:

أكدت الجزائر ومصر على ضرورة استكمال المسار الأممي لتسوية قضية الصحراء الغربية طبقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن حسبما جاء أمس، في بيان لوزارة الشؤون الخارجية. وأفاد البيان أن وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة أجرى في 2015/01/21 اتصالا هاتفيا مع نظيره المصري سامح شكري في إطار تقاليد التشاور المشترك التي تملئها العلاقات المتينة التي تجمع البلدين الشقيقين وسعيهما الدائم لإرساء أطر التضامن وتدعيم العمل العربي المشترك. وأوضح نفس المصدر أنه فيما يخص قضية الصحراء الغربية، أكد الوزيران على ضرورة استكمال المسار الأممي للتسوية طبقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.² كما تناول الوزيران خلال هذه المكالمة -حسب المصدر ذاته- عددا من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين لاسيما تطورات الملف الليبي، سواء ما تعلق بجهود دول الجوار أو بمسار مفاوضات جنيف وكذا

(1) الجزائر والنيجر يجددان دعمهما لجهود الامم المتحدة من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي: مجلة المستقبل الصحراوي من الموقع

http://www.aps.dz/ar/monde/15612- في 2015/01/27

(2) الجزائر ومصر تؤكدان على ضرورة تسوية ملف الصحراء الغربية، المنشور السياسي في الموقع <http://www.djazairiess.com/alseyassi> بتاريخ 2015/01/21

المستجدات بخصوص القضية الفلسطينية فضلا عن تداعيات الأزمة السورية والأوضاع في كل من اليمن والعراق في ضوء التحديات التي تواجه المنطقة العربية برمتها. وعلى صعيد آخر، أوضح البيان أن الوزيران تبادلا أيضا وجهات النظر فيما يخص أهم القضايا المطروحة على الساحة الإفريقية، كما استعرضا أهم النقاط المدرجة على جدول أعمال المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي تحضيراً لأعمال القمة الإفريقية التي ستعقد الأسبوع القادم بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا.¹

الجزائر و كينيا تجددان دعمهما لجهود الأمم المتحدة (بيان مشترك):

جددت الجزائر و كينيا دعمهما لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي يفضي إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي حسبما أكد بيان مشترك صدر يوم الخميس 2015/02/26 إثر زيارة الدولة التي أجراها الرئيس الكيني أوهورو كينياتا بالجزائر بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وجاء في البيان أن "رئيسي الدولتين جددا خلال تطرقهما إلى مسألة الصحراء الغربية دعمهما لجهود الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون و مبعوثه الخاص كريستوفر روس الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي يقبله الطرفان جبهة البوليساريو، والمغرب، ويفضي إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي طبقا للوائح مجلس الأمن الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة " وفي ذات الصدد جدد الرئيسان "تضامنها مع شعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في جهوده الرامية إلى تحقيق طموحاته الوطنية".²

الجزائر ورواندا تجددان دعمهما لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

جددت الجزائر ورواندا اليوم الأربعاء 2015/04/22 دعمهما لجهود الأمم المتحدة لصالح تسوية سياسية وعادلة ودائمة تقوم على ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير مصيره في إطار استفتاء "حر و نزيه و محايد"، وفي بيان مشترك توج زيارة الدولة التي أجراها الرئيس الرواندي بول كاغامي إلى الجزائر جدد قائدا البلدين بخصوص مسألة الصحراء الغربية "دعمهما لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون و مبعوثه الخاص كريستوفر روس من أجل التوصل إلى تسوية سياسية وعادلة و مستديمة تقوم على ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير في إطار استفتاء حر و نزيه و محايد.

وأضاف البيان أن الرئيس الجزائري و نظيره الرواندي جددا "تضامنها" مع الشعب الصحراوي في جهوده الرامية لتحقيق تطلعاته الوطنية. كما أعرب الرئيسان عن "ارتياحهما" لإسهام الاتحاد الإفريقي بخصوص هذه القضية من خلال تعيين مبعوث خاص في شخص السيد خواكيم شيسانو واعتماد مجلس الأمن والسلم تصريحا

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) الجزائر و كينيا تجددان دعمهما لجهود الأمم المتحدة على الموقع <http://www.aps.dz/ar/algerie> بتاريخ: 2015/02/26

حول هذه المسألة في 17 مارس 2015، ودعا الرئيسان مجلس الأمن الأممي الى "اتخاذ كافة القرارات اللازمة لضمان تقدم في البحث عن حل للنزاع الصحراء الغربية مبرزين دوره الحاسم و مسؤوليته الرئيسية في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين".¹

الجزائر و ليسوتو تدعوان إلى تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره

أكدت الجزائر و ليسوتو يوم الخميس 2015/05/28 دعمهما لجهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد بان كي مون و مبعوثه الخاص السيد كريستوفر روس قصد التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لهذا النزاع قائمة على ممارسة الشعب الصحراوي لحقه "الثابت" حسبما أفاد به البيان المشترك الذي صدر إثر زيارة الدولة التي قام بها ملك ليسوتو ليتسي الثالث إلى الجزائر، وأوضح البيان أن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة و الملك ليتسي الثالث جددا "دعمهما لجهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد بان كي مون و مبعوثه الخاص السيد كريستوفر روس قصد التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لهذا النزاع قائمة على ممارسة الشعب الصحراوي لحقه الثابت في تقرير المصير من خلال تنظيم استفتاء حر و عادل و حيادي"، و جددا دعمهما "لتحقيق الطموحات الوطنية لشعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، "وأعربا من جهة أخرى عن ارتياحهما لتدخل الاتحاد الإفريقي في هذه المسألة لا سيما من خلال تعيين مبعوث خاص متمثل في شخص السيد جواكيم شيسانو و مصادقة مجلس السلم و الأمن على بيان حول مسألة الصحراء الغربية يوم 27 مارس 2015".

"وحت القائدان مجلس الأمن للأمم المتحدة على اتخاذ كل القرارات الضرورية لضمان تقدم فيما يخص البحث عن حل للنزاع في الصحراء الغربية معترفين بدوره الرئيسي و بمسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين".²

(1) الجزائر ورواندا تجددان دعمهما لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير على الموقع <http://sumoudsh.net/?p=1161> بتاريخ: 2015/02/26

(2) الجزائر و ليسوتو تدعوان إلى تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره ، على الموقع <http://www.djazairss.com> بتاريخ: 2015/05/28

المطلب الثاني: جهود الجزائر مع باقي الدول:

لم تكتفي الجزائر بإيصال صوت الشعب الصحراوي للدول الإفريقية فحسب، بل راحت تبحث عن مؤيدين لحق تقرير المصير في بقية أنحاء العالم كقارة أمريكا اللاتينية "كوبا" وقارة آسيا "الصين" الجزائر و كوبا تؤكدان على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير :

جددت الجزائر و كوبا يوم الثلاثاء دعمهما لجهود الأمم المتحدة في التوصل إلى تسوية سياسية "عادلة" و "مستدامة" لمسألة الصحراء الغربية قائمة على ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير، حسبما ورد في بيان مشترك نشر عقب زيارة دولة التي قام بها رئيس كوبا راوول كاسترو إلى الجزائر، و جاء في البيان "بخصوص مسألة الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا أكد الوفدان مجددا دعمهما لجهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة و مبعوثه الشخصي الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سياسية عادلة و مستدامة تقوم على ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه الثابت في تقرير المصير في إطار استفتاء حر و نزيه و حيادي"، و عبر الوفدان في هذا السياق عن "تضامهما" مع شعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في جهوده الهادفة إلى "تحقيق طموحاته الشرعية" يضيف ذات المصدر، و بهذه المناسبة أشاد الطرفان بالإسهام "الإيجابي" للاتحاد الإفريقي في البحث عن حل سياسي يتطابق مع اقتراحاته الخاصة حول المسألة و أعربا عن ارتياحهما للمهمة التي أوكلت لرئيس الموزمبيق جواكيم شيسانو، و حثت الجزائر و كوبا مجلس الأمن على اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتعجيل تطبيق تسوية هذا النزاع طبقا للشرعية الدولية.¹

الجزائر والصين تجددان دعمهما لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

جددت الجزائر والصين دعمهما "الثابت" لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، حسبما أفاد به يوم الإثنين 2015/01/14 بيان من المجلس الشعبي الوطني الجزائري. جاء هذا خلال إستقبال رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني السيد بوعلام بوسماحة للسفير الصيني بالجزائر السيد يانغ قوانغ يو، كما نوه الطرفان بـ "المواقف المشتركة" إزاء القضايا الإقليمية والدولية وتبنيهما لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بما في ذلك شعب الصحراء الغربية، وبالمناسبة دعا السيد بوسماحة إلى ضرورة أن تستثمر الصين ثقلها في الأمم المتحدة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية والصحراء الغربية ، كما كان اللقاء أيضا فرصة لتناول الطرفان واقع العلاقات التاريخية الممتازة بين البلدين .²

(1) الجزائر و كوبا تؤكدان على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير نشرت بواسطة: وكالة الأنباء الجزائرية، من موقع: <http://arabic.rt.com/news> بتاريخ

2008/08/12

(2) الجزائر والصين تجددان دعمهما لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير مجلة المستقبل الصحراوي، 2015/1/14 <http://futurosahara.net/?p=2936> بتاريخ

الجزائر و إيطاليا تدعوان إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره:

أكدت الجزائر و إيطاليا أمس الأربعاء 2015/06/05 بروما، في البيان الختامي الذي توج أشغال الاجتماع الجزائري، الإيطالي الثالث رفيع المستوى التي ترأسها الوزير الأول عبد المالك سلال و نظيره الإيطالي ماتيو رنزي، دعمهما لتقرير مصير الشعب الصحراوي، ومن جهته أكد البيان أن الطرفين يدعمان مجددا جهود الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون و مبعوثه الشخصي من أجل الصحراء الغربية كريستوفر روس، الرامية إلى إيجاد حل سياسي عادل و دائم و مقبول من الطرفين يمر عبر تقرير مصير شعب الصحراء الغربية و أشار الطرفان بلوائح مجلس الأمن الأممي ذات الصلة و المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.¹

فنلندا تساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره :

أكد وزير الشؤون الخارجية لجمهورية فنلندا، إيركي توميوجا، أمس الثلاثاء 2014/02/19 بالجزائر العاصمة، أن بلاده "تساند" حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، معتبرا أنه "موقف واضح" لفنلندا من هذه القضية. وقال الوزير الفنلندي، في ندوة صحفية مع وزير الشؤون الخارجية، رمطان لعمامرة، "موقفنا من مسألة الصحراء الغربية هو نفس موقف الجزائر" مضيفا أن فنلندا "تساند حق الشعب الصحراوي في تقريره مصيره". وأضاف أن بلاده "مستعدة للمشاركة في أي حل يقبله الشعب الصحراوي بحرية"، مؤكدا أن موقف بلاده من مسألة الصحراء الغربية "واضح"، وفي نفس الإطار، أشار رئيس الدبلوماسية الفنلندية إلى "أهمية حل القضية الصحراوية بالوسائل الدبلوماسية والاعتراف بوجود إرادة سياسية في هذا السياق".²

(1) الجزائر و إيطاليا تدعوان إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره: النهار الجديد، من الموقع <http://www.ennaharonline.com> بتاريخ: 2015/06/05

(2) فنلندا تساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، مجلة المستقبل الصحراوي ، <http://futurosahara.net/?p=2936> ، بتاريخ: 2014/02/19

المطلب الثالث: جهود الجزائر مع المنظمات الدولية

وتم ذلك من خلال المنظمتين المعنيتين مباشرة في النزاع وهما منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي

الجزائر تثنى الدعوة الأممية لإحياء مفاوضات الصحراء الغربية :

كانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1969 على حق شعب الصحراء الغربية (غير القابل للتصرف) في تقرير مصيره استنادا إلى القرار الأممي 1514.

وفي الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1972 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982(27).. وفيه تؤكد على الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقا للقرار الأممي 1514، وتعترف بشرعية كفاحهم ضد الاستعمار وتعرب عن تضامنها وتأييدها للسكان الصحراويين ولكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل الاستقلال، وتعلن إن استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية، إنما يهدد بالخطر الأممي وعدم الاستقرار في منطقة شمال غرب إفريقيا.¹

أصدر مجلس الأمن الدولي في 2015/04/29 قرارا بتمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لمدة عام دون تعديلها، داعيا إلى إحياء المفاوضات حول هذا النزاع المستمر منذ 40 عاما، وصوت المجلس بالإجماع على القرار الذي رعته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا، وتعمل البعثة الأممية في الصحراء الغربية على مراقبة وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو منذ عام 1991، والصحراء الغربية مستعمرة إسبانية سابقة يسيطر عليها المغرب ويطالب بها انفصاليو جبهة البوليساريو، وتعرض الرباط منح المنطقة حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها لكن جبهة البوليساريو بدعم من الجزائر تطالب بإجراء استفتاء لتقرير المصير .

ودعا المجلس طرفي النزاع، الرباط وجبهة البوليساريو، إلى التفاوض بشكل مكثف بعد جولة في المنطقة لكريستوفر روس الموفد الشخصي لبان كي مون، للتوصل إلى حل للنزاع الطويل، مشددا على تحسين حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، ومشيرا إلى إجراء مفاوضات تضمن حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية.

من ناحية أخرى عبرت الخارجية الجزائرية عن رضاها على القرار الدولي ودعت المغرب وجبهة البوليساريو إلى "مواصلة العمل بنية صادقة وبرعاية أممية للتوصل إلى حل للنزاع عبر مفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة".²

(1) مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2002، ص86

(2) الجزائر تثنى الدعوة الأممية لإحياء مفاوضات الصحراء الغربية على الموقع: <http://arabic.rt.com/news> بتاريخ: 2015/04/29

الاتحاد الإفريقي والجزائر يواصلان دعمهما للصحراء الغربية :

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت سباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت أكثر حزماً في موقفها الداعي إلى تصفية الاستعمار وإلى الوقوف بصراحة أمام العدوان المغربي - الموريتاني الذي مثل خرقاً سافراً لواحد من أهم المبادئ التي نص عليها الميثاق التأسيسي للمنظمة ألا وهو مبدأ "احترم الحدود الموروثة عن الاستعمار" بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السمراء.

إلا أن الإتحاد الإفريقي الذي هو ثمرة تضحيات الشعوب الإفريقية وضامن تحقيق آمالها في تحقيق إفريقيا مسالمة وآمنة ومزهرة "جدد دائماً رفضه لاستمرار الاحتلال المغربي للصحراء الغربية طبقاً لما نص عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1962.¹

ويعد الانشغال الإفريقي بحالة الجمود التي تشهدها عملية تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية عاملاً نابعا من انتماء هذه القضية وشعبها لإفريقيا وبدافع الحماس والغيرة لإحدى الدول الكاملة الحقوق ضمن الاتحاد، وبالتالي فلا غرابة أن يرمي اليوم الاتحاد الإفريقي بكل ثقله من أجل تسريع استفتاء تقرير المصير في هذا الجزء الإفريقي المحتل، ويرى المتتبعون للمستجدات في القضية الصحراوية أن هذه المنظمة الإفريقية قد يكون لها "دور رئيسياً" في القضية الصحراوية بالنظر إلى التحركات الدبلوماسية الأخيرة. فيإفاد مبعوث خاص ولجنة رؤساء حكومات ودول ومجموعة اتصال دولية بالإضافة إلى دور لجنة حقوق الإنسان الإفريقية كل هذا يدل على أن الاتحاد الإفريقي عازم أكثر من أي وقت مضى على "الدفع" بوتيرة الحل إلى الإمام من أجل أن تتفرغ إفريقيا إلى مواجهة تحدياتها الحقيقية في التنمية والسلام.²

إن الإتحاد الإفريقي المتشبث برفض سياسات المصالح والوصاية التي تحكم قرارات بعض الدول في ظل حالة الجمود التي تعترى تصفية القضية الصحراوية، أصبح ملزماً بإتخاذ إجراءات عملية كما نص على ذلك قرار مجلس السلم و الأمن رقم 494 في اجتماعه الأخير في مارس 2015 والذي شدد على ضرورة الإسراع في تطبيق استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوي.³

(1) مصطفى عبد الله خشم، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، فرنسا: مركز الدراسات العربي الأوروبي 1996

(2) مصطفى محمد أمين، الصحراء الغربية 1975-2005، من الموقع <http://www.realinstitute.org/analysis/1711.asp> بتاريخ 2008/07/24

(3) تشبث إفريقي بحق تقرير مصير الشعب الصحراوي، من الموقع <http://sumoudsh.net/?p=1608> بتاريخ 2015/04/01

وقد تبنى مجلس السلم والأمن الإفريقي يوم الفاتح ابريل 2015 قرارا تناول فيه مختلف جوانب النزاع في الصحراء وذلك في اجتماعه 496 المنعقد بالعاصمة الإثيوبية حيث قرر تفعيل لجنة رؤساء الدول والحكومات الخاصة بالنزاع في الصحراء الغربية كما قرر إنشاء مجموعة اتصال دولية لحشد الدعم لحل عاجل للنزاع كما تطلع الى تحديد مأمورية بعثة المينورسو كما دعا إلى ضرورة معالجة موضوع الاستغلال اللاشعري للشروات الطبيعية للإقليم، ولعل أهم القرارات التي اتخذها الاتحاد هي دعوته للمفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بإيفاد في اقرب الآجال بعثة إلى الصحراء الغربية وإلى مخيمات اللاجئين بتندوف لتقييم وضعية حقوق الإنسان وتقديم توصيات إلى المجلس بناء على نتيجة الزيارة التي قامت بها المنظمة في سبتمبر 2012.

كما حثت رئيسة مفوضية الاتحاد السيدة نكوسازانا دلاميني زوما في رسالة أفادتها إلى الأمم المتحدة على إضافة مراقبة حقوق الإنسان لمهام بعثتها لحفظ السلام في الصحراء الغربية. كما تسعى المنظمة إلى تعزيز دورها في القضية من خلال إيفاد مبعوث خاص بها إلى الأراضي الصحراوية حيث تم في 28 يونيو من 2014 تعيين جواكيم شيسانو الرئيس السابق للموزمبيق لتولي هذه المهمة، ومن هذا المنطلق تتضح مكانة الاتحاد الإفريقي كـ "شريك فعال" للأمم المتحدة في العملية السلمية من أجل الإسراع في تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية¹.

في حين أعرب مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي عن تأسفه "العميق" لعدم رد مجلس الأمن الأممي على طلب الإتحاد الإفريقي بشأن السماح لمبعوثه الخاص للصحراء الغربية جواكيم شيسانو بالتوجه إلى هذه الهيئة، وجاء في بيان لمجلس السلم و الأمن المتعلق بالاجتماع 503 الذي عقد يوم 30 أبريل 2015 و المخصص لمتابعة البيان المتعلق بالوضع بالصحراء الغربية المصادق عليه خلال الاجتماع 496، أن هذا الوضع "لا يعكس روح الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة خاصة بين مجلس السلم و الأمن و مجلس الأمن الأممي و التي يجب أن تطبق على جميع قضايا السلم و الأمن بالقارة الإفريقية بما فيها في الصحراء الغربية"، و أعرب المجلس عن "قناعته الراسخة بأن مسار تسوية نزاع الصحراء الغربية الذي يعرف حالة انسداد منذ أكثر من أربعة عقود بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المبعوثين الشخصيين المتتاليين للأمين العام الأممي و كذا التطبيق الفعلي للوائح مجلس الأمن يتطلب التزاما دوليا متزايدا و شراكة وثيقة بين الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة"، و بعد أن ذكر بالمصادقة يوم 28 أبريل 2015 على اللائحة 2218 (2015) حول الصحراء الغربية جدد مجلس السلم و الأمن التزام الإتحاد الإفريقي "بمواصلة العمل على تسوية عاجلة للنزاع الصحراء طبقا للشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة للإتحاد الإفريقي والعمل الوثيق مع الأمم المتحدة و تقديم الدعم الكامل للمبعوث الشخصي للأمين العام الأممي من أجل أن يؤدي بمهمته على أحسن وجه".²

(1) نفس المرجع نفس الصفحة

(2) مجلس السلم و الأمن الإفريقي يأسف لعدم رد الأمم المتحدة بخصوص الصحراء الغربية على الموقع <http://www.radioalgerie.dz> بتاريخ 2015/04/30

كما أعرب المجلس عن تقديره "الكبير" للأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن لجهودهم الهادفة إلى تسهيل التنسيق بين مجلس الأمن و المبعوث الخاص للإتحاد الإفريقي" و تشجيعهما على "البقاء ملتزمين بمواصلة ترقية الموقف الإفريقي بشأن مسألة الصحراء الغربية."

من جهة أخرى أعرب المجلس عن ارتياحه "لتدابير متابعة الأحكام ذات الصلة للبيان المذكور أعلاه من قبل رئيسة المفوضية خاصة الرسالة التي وجهتها إلى الأمين العام الأممي في 30 مارس 2015 لإرسال التقرير الذي رفع إلى اجتماع المجلس ال503."

كما نوه المجلس بالبيان المصادق عليه بالمناسبة لإرساله إلى أعضاء مجلس الأمن و الدعوة إلى تمكين المبعوث الخاص للإتحاد الإفريقي للصحراء الغربية رئيس موزمبيق السابق جواكيم شيسانو من التوجه إلى مجلس الأمن بمناسبة اجتماع شهر أفريل 2015 حول هذه المسألة¹.

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

المبحث الثالث: الجهود الجزائرية اتجاه القوى الكبرى -التحولات في المواقف-

وقسمنا هذا المبحث إلى أربعة مطالب حسب مواقف الدول الأربعة الكبرى التي يهتمها النزاع.

المطلب الأول: التحول في الموقف الأمريكي:

الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القوية، بديها، ستبقى تقف وراء المغرب حتى النهاية التي تستطيع أن تؤثر في حل صراع الصحراء الغربية. منذ البداية عملت الولايات المتحدة على اللعب على حبلين: في الخفاء، بنت إستراتيجيتها على أن ثورة البوليساريو هي ثورة شيوعية، وخشيت أن تسقط المملكة المغربية، الحليف الوحيد لأمريكا في منطقة شمال غرب إفريقيا. في الظاهر، أعلنت أنها حيادية في الصراع، إستراتيجية الحياد في الصراع حولتها، سنوات بعد ذلك، إلى إستراتيجية ترك الصراع يحل نفسه بنفسه؛ يحل الصراع نفسه بنفسه حسب أمريكا، أن يسقط أحد الطرفين تلقائيا نتيجة عوامل داخلية أو بفعل عدم الصمود... في تفكيرها فإن الطرف الضعيف في الصراع هو الشعب الصحراوي، وهو الذي سيسقط في النهاية بفعل عدم وجود اقتصاد لديه، وبفعل قلته العددية.. هذا التفكير لازال يخامرها إلى الآن: الصحراويون شعب قليل لا يستطيع أن يبنى دولة، وليست له قدرة على الصمود أكثر... هذا التقليل من شأن الصحراويين يجعل أمريكا تنظر إلى حليفهم - الجزائر -، وتحاول أن تقنعه ان يتفاوض مع المغرب حول حل لصالح المغرب لكن تكسب منه الجزائر، أو يتفاوض معها هي على أساس إعطائها بعض المصالح الكبيرة في الجزائر وفي الصحراء مقابل الضغط الكبير على المغرب كي يقبل بتنظيم الاستفتاء.. لكن الجزائر، الحليف، بما أن القضية قضية مبدأ بالنسبة إليه، فإنه لن يتفاوض المغرب حول مصالح نفعية في الصحراء، ومن جهة أخرى لن يتفاوض مع أمريكا حول نفس القضية لأنه لا يوجد ما يفرض عليه ذلك، ولإن وجود مصالح لأمريكا سواء في الجزائر أو في الصحراء الغربية هو تهديد أمني لها.¹

الإستراتيجية الأمريكية حول العالم غير ثابتة، متغيرة، لكن لا تتغير في عشرة سنوات فقط.. فمثلا، إذا رأت أن إستراتيجيتها في قضية ما غير ناجحة تغيرها بسهولة. فبعد أكثر من ثلاثين سنة، الآ يمكن أن تُغير أمريكا إستراتيجيتها في الصحراء الغربية؛ أي تغير المعطيات التي بنت عليها إستراتيجيتها: قلة الشعب الصحراوي، عدم صموده، عدم تغيير موقف الجزائر ورفضها فتح حوار مع أمريكا.²

(1) رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة منتوري بقسنطينة

232، 2008/2007

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة

هناك مثال واضح: منذ سنة 1962م وإستراتيجية أمريكا مبنية على حصار كوبا كي تستسلم وتغير نظامها، لكن حين تأكدت أن كوبا لن تسقط ولن تصبح تابعة، غيرت سياستها وفتحت معها الحوار¹.

بذلك غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها إزاء القضية الصحراوية واختارت مساندة الأمم المتحدة الداعية الى الحل السلمي عن طريق الاستفتاء وهو ما أعربت عنه الولايات المتحدة مع الجزائر عن مساندتهما لللائحة 2152 لمجلس الأمن الأممي حول الصحراء الغربية و أكدتا التزامهما بمساعدة طرفي النزاع (جبهة البوليساريو و المغرب) من أجل التوصل إلى حل سياسي "عادل و دائم و يقبله الطرفان و يفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية". وأعرب الطرفان في بيان مشترك نشر عقب الدورة الثالثة للحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي المنعقدة يوم الأربعاء 2015/04/09 بواشنطن عن "دعمهما لللائحة 2152 لمجلس الأمن الأممي و استعدادهما لمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل و دائم و يقبله الطرفان و يفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية طبقا لمبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة" مشيرين في هذا الإطار إلى "مسؤولية الطرفين". ويرأس الدورة الثالثة للحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي و زير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة و كاتب الدولة الأمريكي جون كيري.²

المطلب الثاني: التحول في الموقف الاسباني:

أسبانيا التي كانت تستعمر الصحراء الغربية- لازالت قانونيا هي القوة الاستعمارية- حاولت أن تستفيد من الإقليم ومن ثرواته، وأرادت حتى المناورة مع الصحراويين بمنحهم استقلال داخلي وحكم ذاتي لمدة محدودة مقابل أن تعترف لهم بدولة صحراوية لهم لها علم في الأمم المتحدة.. الإستراتيجية الأسبانية كانت إستراتيجية مقايضة على مدى قصير وطويل: على المدى القصير تبقى عشرة سنوات أو خمسة عشر سنة تنهب فيها ما استطاعت من الثروات؛ تبعد الأطماع المغربية؛ أما على مدى طويل فتريد ان يبقى الإقليم تابعا لها من بعيد تعبئة الأقاليم التي كانت مستعمرة للقوى التي كانت تستعمرها... هذه الإستراتيجية كانت مرفقة بشرط وهي أن لا يطلق الصحراويون طلقة واحدة ضدها.. كان الحل بيد أسبانيا كاستعمار: حين تمنح أسبانيا للصحراويين الاستقلال، ويرتفع العلم الصحراوي في الأمم المتحدة يتم قطع الطريق أمام المغرب.. الإستراتيجية الأسبانية كانت تقول بلغة خفية تهديدية: إما البقاء مع أسبانيا في شكل حكم ذاتي وتبعية مستقبلية وإما تسليم الصحراء الغربية للمغرب³.

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) محمود معروف الجزائر والولايات المتحدة تدعمان اللائحة 2152 لمجلس الأمن حول الصحراء من الموقع <http://www.aps.dz/ar/monde> في 2015/04/09

(3) جمال الدين عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، الجزائر: دار العلوم عناية، 2004، ص 87

لكن الحرب ضد الجيش الأسباني أفشل الإستراتيجية الأسبانية: فهتت أسبانيا أن الصحراويين يريدون الاستقلال بدون إعطاء مقابل.. في تلك الشهور المحتدمة من سنة 1975م، بزر المقابل كأداة للتعاطي مع القضية.. بدأ المغرب يعرض المقابل لأسبانيا: التخلي النهائي عن المطالبة بسبتة ومليلية؛ منح أسبانيا ثلثي الثروات؛ منحها إقامة قواعد في الصحراء مستقبلا؛ التعاون معها في وقف الهجرة عنها... هذا المقابل المغربي هو، على كل حال، بالنسبة لأسبانيا، أحسن من الخروج تحت ضربات السلاح.. هذا ما كان يريده المغرب بالضبط: تفتح معه أسبانيا مفاوضات مباشرة دون تدخّل الأمم المتحدة وتسلمه الصحراء الغربية “بصفتها” إقليما مغربيا مثلما فعلت مع إفني سنة 1969م.¹

ما دامت اسبانيا معنية بالقيام بشيء ما، فالثابت أنها لم تقدم، بما فيه الكفاية، أدلة قاطعة على أنها تدعم جهود الأمم المتحدة، لأن أبسط ما يتطلبه الموقف أن تبلغ أصدقاءها أنها لا ترى حلا آخر غير الحكم الذاتي، وهي لا شك أقرب إلى مخاطبة الجزائريين في هذا الشأن، إذ ثمة وقائع تؤكد أنها حاورتهم قبل فترة قصيرة من انسحابها من الإقليم، وأن لغة الاقتصاد والمال وإبرام صفقات هي التي سادت ذلك الحوار الذي كان من بين أسباب عديدة وراء قيام جبهة البوليساريو، بتشجيع مشترك بين الجزائر واسبانيا. إن الإحاطة بهذه الوقائع تضع على عاتق الجارة اسبانيا أعباء كبرى، لا سبيل للتخلص منها إلا بالإقرار بالحقائق التي تغيب أمام المزايدات. وإذا كان صحيحا أن اعتبارات داخلية صرفة تحول في الكثير من الأحيان دون الجهر بالحقائق، طالما أن قضية الصحراء أصبحت ورقة في الصراعات الداخلية فاسبانيا، فالصحيح أيضا أن الاستسلام لهذا المنظور، الذي يرحح المصالح الإسبانية فقط، لا يساعد في إنصاف بلد جار، هو المغرب الذي يرتبط مع اسبانيا بمزيد من أوافق الحوار والتعاون والشراكة غير المتناهية، ولا شيء بوسعها اليوم أن يحول دون استمرار الصداقة المغربية الإسبانية، إلا أن هذه الأوافق لا يمكن أن تكون على حساب المغرب، من وجهة نظر وطنية صرفة، كما أنه من غير المقبول أن تكون على حساب اسبانيا من وجهة نظر احترام مصالحها، والرابط الموضوعي بين المصالح المشتركة هو السعي إلى إنهاء المشاكل العالقة التي تعيق بناء المنطقة برمتها. وبالقدر الذي يكون من حق حكومة مدريد والشعب الإسباني أن يرفضوا اللعب على الحبال في قضية الباسك والوحدة الترابية والوطنية، فإن الموقف ذاته ينسحب على المغرب.²

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) نفس المرجع، ص 88

في حين قال السفير الاسباني في ندوة صحفية عقدها بمقر سفارة اسبانيا بالجزائر عشية زيارة رئيس الحكومة الاسباني، السيد ماريانو راخوي إلى الجزائر في 2013/01/09 "إن موقف اسبانيا فيما يخص مسألة الصحراء الغربية نؤيد حلا سياسيا يتفق عليه الطرفان في إطار الأمم المتحدة حلا يأخذ بعين الاعتبار تقرير مصير الشعب الصحراوي". وأضاف في هذا الشأن انه "كلما تمت لقاءات بين مسؤولي البلدين إلا وطرحت هذه المسألة"، مشيرا في هذا الإطار إلى أن اسبانيا تؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة للصحراء الغربية، السيد كرستوفر روس في اتجاه تسوية هذه المسألة.¹

المطلب الثالث: التحول في الموقف الفرنسي:

تعتبر فرنسا الداعم الرئيسي للمغرب في نزاع الصحراء الغربية. فهي أكبر قوة خارجية داعمة للمغرب. ومنذ بداية النزاع تلقى المغرب دعما سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا لا محدود من معظم الحكومات الفرنسية المتعاقبة. وفرنسا تعد من الدول الرئيسية التي ترعى سياقة وكتابة قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالصحراء الغربية بصفتها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. لهذا حددت هذه الدولة أكثر من مرة وفي الكواليس أثناء إعداد القرارات بخصوص هذه القضية استخدمها حق النقذ الفيتو إذا تقدمت الأمم المتحدة بحل لا يتماشى مع مصلحة حليفها المغرب في هذا النزاع. إن الموقف الفرنسي من النزاع في الصحراء الغربية مبني على أساس مصالح فرنسا الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة شمال إفريقيا. فالمغرب هو الحاضن والراعي الرسمي لمصالح فرنسا الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية في المنطقة. كما أن فرنسا تفضل المغرب على الحليف القوي للصحراويين الجزائريين بحكم علاقتها المعقدة مع الجزائر التي تتعارض نزعتها الوطنية والثورية مع سياسات فرنسا في المنطقة.

وعلاوة على ذلك فإن الموقف الفرنسي في هذا النزاع يتأثر بالمنافسة مع الولايات المتحدة واسبانيا على مجال النفوذ في منطقة شمال إفريقيا. تعتبر فرنسا هذه المنطقة محالا حيويا لمصالحها الإستراتيجية ووجودها القوي هو للحد من تنامي النفوذ الأمريكي. لكنه أيضا لمنع قيام دولة صحراوية سكانها يتحدثون اللغة الاسبانية ومنفتحون على نفوذ اسباني أكثر منه فرنسي بحكم خضوع الصحراء الغربية للاستعمار الاسباني. وفي الواقع يعتبر موقف فرنسا احد اكبر العراقيل أمام تسوية أممية عادلة لهذا النزاع. فلولا هذا الموقف لا ما تجرأ المغرب على التعتن ورفض كل مبادرات الأمم المتحدة إلى حد الآن.²

(1) موقف اسبانيا من مسألة الصحراء الغربية يتمثل في حل سياسي يأخذ بعين الاعتبار تقرير مصير الصحراويين من الموقع: www.radiomaizirat.com بتاريخ

2013/01/09

(2) ابراهيم ينقومين، مرجع سابق، ص 165

إلا أن الموقف الفرنسي تخطى عن بعض الصلابة في رأيه وأصبح أكثر ليونة وذلك من خلال تأكيد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يوم الإثنين 2012/07/16 بالجزائر أن موقف فرنسا بشأن مسألة الصحراء الغربية هو "نفس الموقف الذي تدافع عنه الأمم المتحدة".

وقال فابيوس في ندوة صحفية نشطها بإقامة سفير فرنسا أن "موقفنا إزاء مشكل الصحراء الغربية هو نفس الموقف الذي تدافع عنه الأمم المتحدة". وأضاف الوزير الفرنسي "نحن نلتزم بالشرعية الدولية التي تدافع عنها منظمة الأمم المتحدة".

وتنص اللائحة 2204 المصادق عليها بالإجماع في 24 أبريل 2012 على أن مجلس الأمن الأممي "يدعو طرفي النزاع (جبهة البوليساريو والمغرب) إلى مواصلة المفاوضات تحت إشراف الأمين العام الأممي دون شروط مسبقة وبحسن نية قصد التوصل إلى حل عادل ودائم يقبله الطرفان ويسمح بتقرير مصير الشعب الصحراوي في إطار الاتفاقات المطابقة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

كما تدعو هذه اللائحة التي تمدد بسنة مهمة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية السلطات المغربية إلى "تحسين وضعية حقوق الإنسان" في الأراضي الصحراوية المحتلة.¹

في حين وصف سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالجزائر إبراهيم غالي موقف فرنسا حول نزاع الصحراء الغربية المعبر عنه في البيان المشترك (الجزائر_فرنسا) الذي صدر عقب الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك أيرولت إلى الجزائر في 2013/12/17 ب"الاجباي". و قال السيد غالي في تصريح "نعتبر الموقف الذي عبرت عنه فرنسا حول لصحراء الغربية في البيان المشترك الذي وقعه الوزير الأول الجزائري و نظيره الفرنسي ايجابيا" موضحا أنه "ما تم التعبير عنه في هذا البيان حول مسألة الصحراء الغربية يندرج تماما ضمن الشرعية الدولية و حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير". و يرى المسؤول الصحراوي في هذا السياق أن مضمون البيان المتعلق بمسألة الصحراء الغربية "يندرج تماما" كذلك مع "اللوائح التي يعتمدها سنويا مجلس الأمن الاممي و التي تكرس حق الشعب الصحراوي في تنظيم استفتاء لتقرير المصير". و أكد السيد غالي أن مضمون الوثيقة المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية يندرج أيضا ضمن لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب لوائح اللجنة الأومية الأربعة المكلفة بالمسائل السياسية و الأقاليم غير المستقلة.

وجاء في البيان الذي وقع في ختام زيارة رئيس الوزراء الفرنسي إلى الجزائر أعرب الطرفان عن ارتياحهما بخصوص ثبات التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتسوية عادلة ومستدامة مبنية على أساس حل سياسي مقبول طبقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وكذا قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.²

(1) وزير الخارجية الفرنسي : موقف فرنسا من الصحراء الغربية هو "نفس موقف الأمم المتحدة الموقع: <http://www.radiomaizirat.com> بتاريخ 2012/07/16

(2) إبراهيم غالي: موقف فرنسا حول الصحراء الغربية المعبر عنه في الجزائر ايجابي من الموقع: <http://www.djazairiss.com/ennahar> بتاريخ 2013/12/17

كما يقدمان كل الدعم للجهود التي يبذلها في هذا الصدد السيد كريستوفر روس المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية". و يرى السيد غالي أن الموقف الذي عبرت عنه فرنسا في البيان "يبيّن أن هذا البلد يدعم جهود الأمم المتحدة و جهود كريستوفر روس" موضحا في هذا السياق أن جهود الأمم المتحدة ترمي إلى "حل نهائي و عادل يسمح بتصفية الاستعمار بالصحراء الغربية و ذلك من أجل ممارسة حق الشعب الصحراوي في تنظيم استفتاء لتقرير المصير". و صرح السفير الصحراوي بالجزائر قائلا "نرحب بارتياح بموقف فرنسا معربا عن "أمله في تجسيد هذا الموقف من خلال دعم فعلي لجهود منظمة الأمم المتحدة و أشار في هذا الصدد إلى أنه يجب على "فرنسا أن تلعب دورها كعضو دائم في مجلس الأمن الأممي من خلال العمل على تنفيذ الشرعية الدولية في مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار". و أكد السيد غالي أن هذا الموقف الذي عبرت عنه فرنسا "يجب أن يكون متبوعا بمؤشرات سياسية من أجل الشروع في ترجمة فعلية لهذا الموقف حول الصحراء الغربية"¹.

المطلب الرابع: التحول في الموقف البريطاني:

تعتبر بريطانيا الدولة الكبرى الوحيدة من بين الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، التي تدعم الصحراء الغربية وبما أنها عضو دائم في مجلس الأمن الأممي ، حيث تراهن جبهة البوليساريو كثيرا على بريطانيا لتعويض الدعم الفرنسي للمغرب وغموض الموقف الفرنسي فيما يعرف بـ "جمعية أصدقاء الصحراء الغربية" التي تقدم مقترحات للأمم المتحدة بشأن النزاع.

وتعتبر بريطانيا الأكثر تقدما بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بخصوص النزاع في الصحراء الغربية، فهي تدعم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي وتؤيد تضمين مراقبة حقوق الإنسان في مهام المينورسو، كما أن لديها موقف متحفظ من استغلال الثروات الطبيعية للصحراء الغربية المحتلة.²

وفي 20/01/2015، أجابت الحكومة على سؤال للبرلماني مارك ويليامز الذي يعتبر من أعمدة لوبي البوليساريو في البرلمان، حيث قال توبياس ألود وكيل وزارة الخارجية الذي اعتبر أن بريطانيا تقف إلى جانب قرارات الأمم المتحدة التي تنص على حل متفق عليه للبت النهائي في السيادة على الصحراء.

وتنسج جبهة البوليساريو علاقات مع نواب برلمانيين من مختلف الأحزاب السياسية، العمال والمحافظين والليبراليين، ويتمظهر ذلك في ارتفاع نسبة الأسئلة التي شهدتها البرلمان البريطاني خلال السنة الأخيرة حول نزاع الصحراء، علما أنه في الماضي كان موضوع الصحراء غائبا عن هذا المجلس التشريعي.¹

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) شارف عابد، مرجع سابق، ص 103

ورهان البوليساريو على بريطانيا يعود إلى الثلاث سنوات الأخيرة، وبالضبط بعدما بدأت لندن تتحفظ على اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي في حالة ضمها مياه الصحراء. وتطور الأمر إلى التشدد في مواقف حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير.

وتعتبر السفارة البريطانية من السفارات الغربية القلائل جدا في الرباط التي تبعث وفدا دبلوماسيا بشكل دوري للإطلاع على وضعية حقوق الإنسان في مدن الصحراء، وتعتمد التقرير في صياغة موقفها في مجلس الأمن².

ولقد جدد الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية توبياس ألود في 2015/02/16، موقف الحكومة البريطانية من القضية الصحراوية من خلال دعمها للجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم ومقبول من الطرفين يضمن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي.

وأكد ألود أن ممثلي الوزارة يتناولون الموضوع بشكل منتظم مع نظرائهم في العالم وآخر المباحثات في هذا الجانب كانت في نيويورك شهر جانفي الماضي.

وقد جاء موقف المسؤول البريطاني، ردا على سؤال للنائبة في البرلمان البريطاني عن حزب العمال ووزيرة الخارجية في حكومة الظل كيري ماكارثي إلى وزير الخارجية والكومنولث، حول المباحثات التي قام به مع نظرائه من العالم تجاه دور المينورسو في الصحراء الغربية.

كما وجهت النائبة نفسها سؤالا بخصوص وضعية حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية، وفي ردها اعتبرت الوزارة أن هناك مشاغل في هذا الخصوص وأن الحكومة البريطانية تتابع الموضوع.

وتأتي إثارة مسألة مهام بعثة المينورسو تزامنا مع الزيارة التي يقوم بها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة كريستوفر روس بعد توقف دام قرابة العام بسبب التعتات المغربي.

من جهة أخرى، أبرزت وزيرة البيئة والأغذية البريطانية، أنها لم تتلق أي دعوة للمشاركة في منتدى كرانس مونتانا المزمع تنظيمه شهر مارس 2015 بمدينة الداخلة المحتلة.

وجاء ذلك خلال رد للوكيل البرلماني لوزارة البيئة والأغذية البريطانية على سؤال للنائب البريطاني عن الحزب الليبرالي الديمقراطي مارك ويليامز حول ما إذا كانت الوزارة تلقت دعوة للمشاركة في المنتدى المذكور وموقفها ما إذا كانت تنوي المشاركة³.

(1) رهان البوليساريو على بريطانيا لخلق توازن بشأن دعم فرنسا للمغرب وغموض اسبانيا في نزاع الصحراء من الموقع: <http://alifpost.com> بتاريخ 2015/01/20

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة

(3) بريطانيا تجدد دعمها جهود الأمم المتحدة تجاه قضية الصحراء الغربية من الموقع: <http://www.el-hourria.com> بتاريخ 2015/02/16

ملخص الفصل الثالث:

إن الجزائر لاعتبارات تتعلق بالتزاماتها الدولية والإقليمية، ومبادئها في السياسة الخارجية وكذلك لاعتبارات تاريخية وإستراتيجية، سعت دوما إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع في إطار القانون الدولي "الأمم المتحدة".

فالجزائر تستند في إستراتيجيتها لحل وتسوية النزاع المغربي الصحراوي على الالتزام بمبادئها الخارجية الداعية إلى ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، و كذا التعاون بين الدول المجاورة، و دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، بما فيها حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. كل هذه المبادئ مستوحاة من نضالها التحريري ضد الاستعمار، ومن موثيق العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز.

ومما لاشك فيه إن رصيد الجزائر الثوري سمح لها بلعب دور كبير في مساندة القضايا التحررية في العالم، وتعتبر قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا التي تدافع عنها سواء على الساحتين الإقليمية أو الدولية، ومن أهم وسائل الجزائر في مساندتها لها كانت عن طريق حشد المواقف والتعبئة الدبلوماسية عبر كل القنوات لكسب المزيد من الدعم الدولي، ولقد اعتمدت في هذا السياق على عقد تحالفات دبلوماسية مع دول العالم الثالث بصورة عامة، ودول الاتحاد الإفريقي بصفة خاصة والتي تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وكذا دعم وتأمين جهود منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الاتحاد الإفريقي وقبله منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت الجزائر من ابرز أعضائها مما أعطى لها ثقلا سياسيا واسعا استخدمته لإسناد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره إفريقيا ودوليا استند الموقف الجزائري أيضا على المدى الواسع لتأييد حق تقرير المصير مع الدول الكبرى التي غيرت في مواقفها بعدما كانت تقف إلى جانب المغرب "فرنسا واسبانيا"، أو تلتزم الحياد السلبي كالولايات المتحدة الأمريكية، ولقد حرصت معها على إيجاد حل سلمي وعادل للقضية في إطار منظمة الأمم المتحدة.

خاتمة

خاتمة:

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة نزاعية ذات أبعاد سياسية أثارا بالغة الأهمية على الأمن القومي للدول المجاورة، وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية "النزاع المغربي الصحراوي" بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن القومي الجزائري في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع وإيجاد حل وتسوية لهذا النزاع.

ومن الواضح بان الجزائر قد دفعت ثمننا غير قليل من حيث سلامة نفسها من النزاع المغربي الصحراوي، الذي أصبح مصدر كبيرا للتوتر على الحدود الغربية، متطلبا وجود عشرات الآلاف من الجنود في إقليم تيندوف منذ حرب الرمال، وحرب المغرب مع جبهة البوليساريو، فان التحليلات العسكرية كذلك العقيدة الإستراتيجية التي تدرس لمختلف الرتب في الجيش الوطني الشعبي تظل تركز على أن أخطر هجوم على الجزائر سيأتي من الغرب، لذلك سعت الجزائر إلى تقوية ترسانتها العسكرية بمختلف أنواع العدة والعتاد وهذا ما قامت به المغرب. ادخلا البلدين في تسابق محموم لشراء الأسلحة بتكاليف باهظة الثمن كان الأولى بها إن تستثمر في مجال التنمية.

وكذلك مشكلة اللاجئين الصحراويين لم تجد بعد الحل ، ذلك أن حل القضية الصحراوية يعني بالضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة التي تعتبر احد التحديات التي تهدد امن القومي الجزائري واستقراره وذلك نظرا لطول مدة هذه المشكلة وما يمكن أن تخلق من أثار على كل المستويات، مما يصعب عليها التكفل بمشاكلها الداخلية وحتى رسم استراتيجياتها الأمنية، إلا أن الجزائر لازالت مستمرة في تقديم دعمها للاجئين الصحراويين، وتوفير الحماية لهم، ومساعدتهم في انتظار الترحيل الإداري.

إن تعداد التهديدات الأمنية التي تترص بالجزائر، لا يعني تصوير المشهد الأمني بالجزائر بالمنهار، فالجزائر تملك مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية على قدر كبير من الاحترافية والإحساس بالمسؤولية والشعور بحجم الرهانات المرفوعة. والشعب الجزائري يبقى من خصوصياته التضامن والإجماع الوطني أمام ابسط محاولات المساس بالسيادة الجزائرية وسلامتها الترابية، غير أن عرض مثل هذه التهديدات الأمنية يبقى الغرض الأساسي منه التنبيه إلى خطورة النزاع المغربي الصحراوي على الأمن القومي الجزائري.

والجزائر لاعتبارات تتعلق بالتزاماتها الدولية والإقليمية، ومبادئها في السياسة الخارجية وكذلك لاعتبارات تاريخية وإستراتيجية، سعت دوما إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع في إطار القانون الدولي "الأمم المتحدة".

واستنتاجا لما سبق، فان قضية الصحراء بعد الربيع العربي ستشهد تحولا كبيرا في التعاطي معها من طرف الحكومات الجديدة ذات الشرعية الشعبية التي افرزها الربيع العربي، خصوصا إن الوافدين الجدد يشتركون في الإيمان

بالأصول والمنطلقات، ولا يداهنون في الثوابت والمبادئ، ومما يرشح على السطح من تلميحات وتصريحات يجمع انه لا مجال للوحدة المغاربية وحدها، وبالتالي لن تدعم هذه القوى حلا يؤدي إلى تفتيت الوحدة المغاربية.

واستشرافا لمآلات القضية، فإنها حتما ستسلك مسارين لا ثالث لهما: إما الحل أو تطور الأمور إلى الأسوأ، وسيبقى الحل هو الأكثر احتمالا، لان قضية كهذه لا محل لها من الإعراب في أجندة الشعوب انتظرت كثيرا لتتال حريتها، وتأخذ زمام مبادرة تنميتها، وتنعم بتماسكها وتضامنها.

1) بقاء القضية على حالها: وهو الاحتمال الأسوأ، وذلك سيكون من خلال احتمالين اثنين:

- نجاح الثورة المضادة: وذلك سيتأني عند فشل حكومات الثورة في معالجة الملفات الصعبة، كملف استتباب الأمن، وفوضى السلاح، وتحقيق تطلعات الشعوب في العيش الكريم، وهو ما سيوفر الأرضية لعودة الدكتاتورية تحت ذريعة ضرورة استتباب الأمن، وتوفير مستوى من العيش كان موجودا قبل الثورة، وبالتالي ستعود القضية إلى سيناريوهات الانقسام بين الذين يراهنون على استقلال الصحراء، وبقاء الوضع على حاله. وستحظى الجبهة برعاية متميزة من حلفائها السابقين واللاحقين بعد الثورة المضادة، وتستفيد من فوضى التهريب التي اجتاحت ليبيا بعد القذافي، وهذه المرة لن تبقى متمسكة بالهدنة، وإنما سيتم الاحتكام إلى السلاح من جديد، وسيناريو ازواد ليس عنا ببعيد، حيث انه بعد انهيار نظام القذافي، توجه التوارق يحملون ما غنموه من عدة وعتاد، ليشنوا حربا ضروسا. وفي لحظة مفاجئة، فوجئ العالم بجبهة تحرير أزواد، وهي تعلن تحرير استقلال الإقليم عن مالي. لكن المفاجأة الأكبر كانت ظهور الحركات الإسلامية المقاتلة، وهي تعلن سيطرتها على إقليم ازواد شمال مالي، وجبهة البوليساريو قد ملت من الانتظار من دون تحقيق نتيجة في الأفق القريب، وان كان المغرب قد احكم سيطرته على الصحراء، وقد شيد جدارا عازلا مفخخا حصنه من هجمات البوليساريو المباغته، وبذلك فان الجبهة كانت المتضرر الأكبر من الهدنة، إذ أن مقاتليها الذين كانوا من أحسن المقاتلين تدريبا في المنطقة، قد اخترقهم الملل، وباتوا يتسللون عائدين إلى المغرب، لان الجند الذي يفقد المعركة والاستنفار لا يصبر على التسليّة والرفاه، خصوصا إن كان في المنفى في مخيمات اللجوء بعيدا عن الديار والأحبة، فهو حتما سيحن إلى العودة إلى أهله.

- إعادة تشكيل التوازنات في المنطقة: يتحقق ذلك بزيادة الدعم المادي لجبهة البوليساريو في استئناف الحرب، وتوفير كل ما تريده من عدة وعتاد ودعم لوجستي واستراتيجي، وخصوصا من الجزائر، تشاظرها في ذلك ليبيا إن قدر لأتباع القذافي أن يعودوا، لأنهم لن يغفروا للمغرب مساندته للشوار ومؤازرته لهم، وسيكون التحالف مع الجبهة ودعمها بالمال والسلاح طريقا سالكا لتصفية الحساب معه.

وستعود الدولة التونسية إلى نهجها الحيادي المنكفي على ذاته، كما ستضطر الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى الانصياع إلى حلفائها تحت الضغط الداخلي والإقليمي، وستدخل المنطقة في دوامة من العنف والإرهاب لا

تطابق، ولا سيما أنها على قاب قوسين أو أدنى من منظمة الساحل الذي أصبح ملجأ للإرهابيين المتشددين، مما سيجعل المنطقة مسرحاً للتدخل الدولي الذي سيحول المنطقة من منطقة المغرب العربي إلى "منطقة مغربستان".

(2) حلحلة نزاع الصحراء: إن مؤشر حلحلة نزاع الصحراء الغربية بعد الربيع العربي مؤسس على أن الحراك الشعبي يركز على وحدة مصير الشعوب العربية، وهو ما ينعكس على القضية الصحراوية التي من المنتظر أن تشهد تحولاً حقيقياً في سياق تفاعلات الربيع العربي التي ستفرز شعوباً حرة وواعية وديمقراطية، متحركة في قرارها، صلبة في عزيمتها، قوية في إرادة تسوية نزاعاتها، بقلوب مفتوحة، وحدود مشرعة، وهو ما سيؤدي إلى خريطة سياسية جديدة تدفع باتجاه وحدة مغربية تقودها قيادات ديمقراطية نابعة من أرادت شعوبها، كأكبر ضامن للسلام، لأن توسيع هامش الديمقراطية يؤدي إلى النزج بالشعوب في النزاعات.

من الواضح أن أي حل من شأنه أن يحظى بالقبول، لابد له من مراعي عدة مقتضيات وشروط أساسية أبرزها:

- إجماع الأطراف الإقليمية المعنية كلها.
- التوصل إلى صيغة توافقية جامعة بين الفصائل الصحراوية على اختلافها وفي مقدمتها جبهة البوليساريو.
- توفر غطاء عربي وإسلامي في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي للحد من التدخل الأمريكي الأوربي المعطل لإنهاء الأزمة.
- توفر غطاء دولي للتسوية المنشودة بتوافق ثلاثة أطراف محورية: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإسبانيا.

ومن أجل إنجاح مساعي الحل التوافقي ينبغي إطلاق نقاش معمق ومعمق في موضوع أزمة الصحراء

الغربية من مختلف إبعاده.

إن حل الأزمة الصحراوية يجب أن يبنى على المبادئ الموضوعية والواقعية والمرنة، واعتماد قاعدة لا

غالب ولا مغلوب، وعدم إقصاء أي من الفرقاء ذوي الصلة، وأن تستمد مشروعيتها من المنطق الذي أصبح يضبط العلاقات الدولية وهو الخضوع لمنطق تداخل المصالح، فلا توطيد الترابط مع الاتحاد الأوروبي يلغي ارتباطه بمنطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة، ولا الترابط فيما بين دول جنوب المتوسط بسلسلة من الاتفاقيات للتبادل الحر يعني استثناء الجزائر، أو العكس.

إن حل الأزمة الصحراوية ينهي محنة الشعب الصحراوي التي مضى عليها عقود طويلة، أي منذ

الاستعمار الاسباني إلى غاية اليوم، وينتهي ذلك النزاع المغربي - الصحراوي، ويفتح باب أمل أمام شعوب المغرب العربي ويبعث روح الاتحاد المغربي، ويحد من التدخل الغربي في المنطقة التي سلبت مواردها وزرعت التشردم والفرقة داخل شعوب المنطقة.

إن حل قضية الصحراء الغربية يفتح الأفق أمام أقامة التطبيع الكامل بين الدول المغاربية، وبالتالي تحقيق بناء الصرح المغاربي، والذي يحتاج بدوره إلى ثورة حقيقية قوامها تحول الأنظمة المغاربية إلى أنظمة ديمقراطية فعلا.

أمام هذا الواقع الجديد في تشكيل الخريطة الجيوبوليتيكية الجديدة، ستتجه البلدان المغاربية رؤية محددة في تعاطيها مع ملف الصحراء، فانه من الحتمي على الجزائر مسايرة الواقع الجديد في المنطقة، والأمر نفسه ينطبق على القوى الغربية، لان الشعوب العربية اليوم أصبحت غير مضطرة إلى دفع ثمن مواقفها، وليست بحاجة إلى تقديم التنازلات والتضحيات المجانية للغرب.

الملاحق

1) الملحق رقم 01: موقع الصحراء الغربية



تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا



2) الملحق رقم 02: أهم أقاليم الصحراء الغربية



(3) الملحق رقم 03:

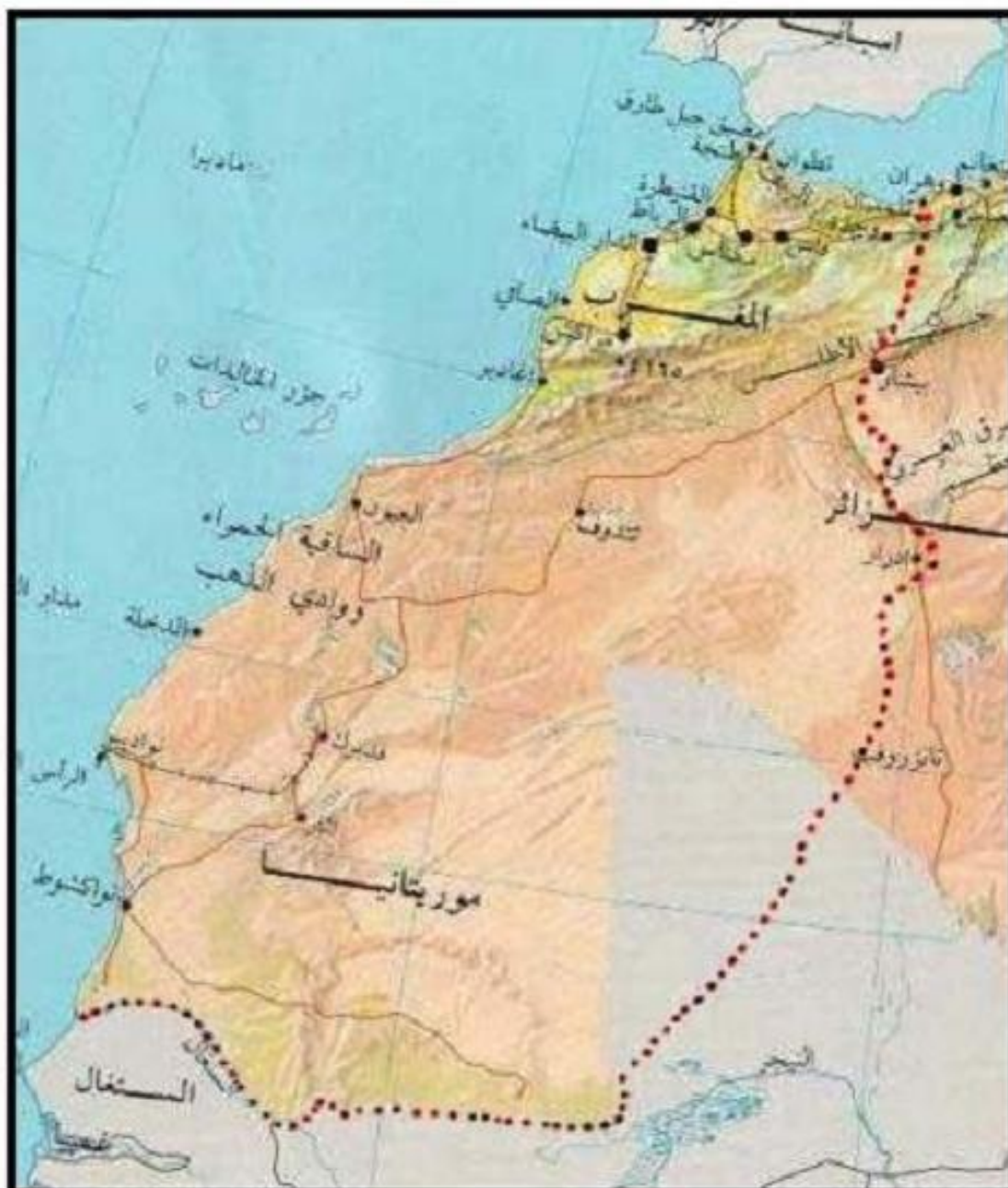


3 الخريطة الرقم



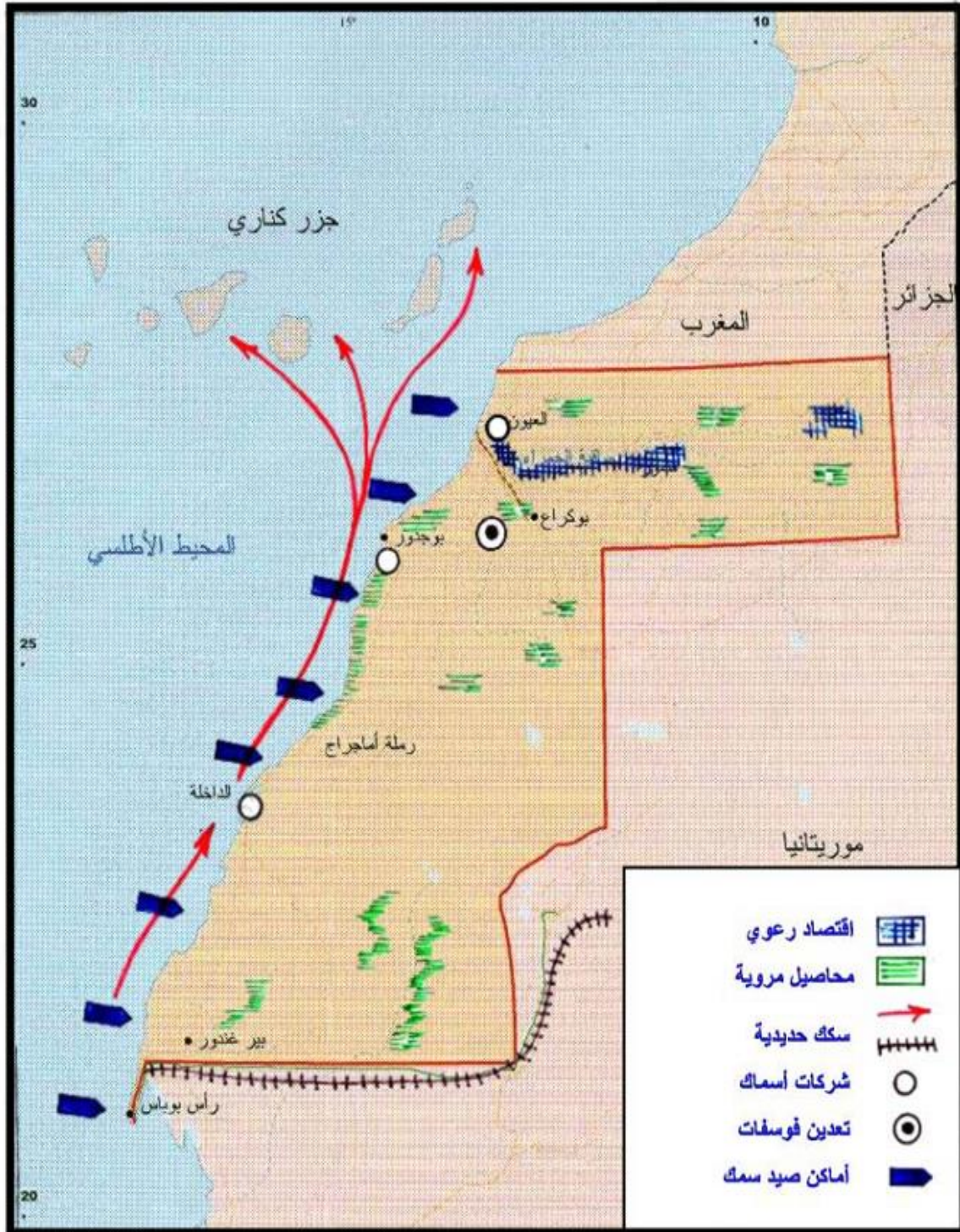
4) الملحق رقم 04:

الحدود المغربية المطالب بها "المغرب الكبير"



(5) الملحق رقم 05:

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية



(6) الملحق رقم 06: الجدار الرملي، المنطقة الشرقية للإقليم هي منطقة عازلة حسب المغرب وتعتبرها البوليساريو أراض محررة



**7) الملحق رقم 07: مخيمات اللاجئين الصحراويين بولاية تيندوف
الجزائرية**



(8) الملحق رقم 08:

ملخص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية:

تعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض مطلبين إحداهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية، و الثاني يؤكد و يدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير و الاستقلال.

تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة و إلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر/ أيلول 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، لتبدي رأيا استشاريا لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم). و بعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي ، أحالته على المحكمة الدولية المذكورة و التي عقدت 27 جلسة علنية من 25 يونيو/ حزيران و لغاية 30 يوليو/ تموز 1975 و أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر/ تشرين أول 1975 في 60 صفحة ، بعد تفكير عميق و جاد تناول بالفحص و التدقيق كل حيثيات الموضوع – في حدود الادعاءات و الوثائق المقدمة إليها- مرفقا بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة و فيما يلي خلاصته

الجواب على السؤال الأول : غداة استعمارها من طرف إسبانيا (و الذي حددته المحكمة اعتبارا من سنة 1884) لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا سيد (TERRA NULLIUS) لأنها كانت مأهولة بسكان على الرغم من بداوتهم كانوا منظمين سياسيا و اجتماعيا في قبائل و تحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم. و إسبانيا نفسها لما أقامت (حمايتها) تذرعت باتفاقات مبرمة مع الشيوخ المحليين.

و قبل الإجابة على السؤال الثاني (ما هي الروابط القانونية التي كانت تربط المنطقة المذكورة و المملكة المغربية و المجموعة الموريتانية؟) ، فإن المحكمة حددت " كروابط قانونية " كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية . و حول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية ، أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الاعتبار :

1- أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم .

2- أنها وضعت في الحسبان الهيكل الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية .

و بعد أن فحصت الأحداث الداخلية (تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة و حملات السلاطين...) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية، و الأحداث الخارجية (معاهدات، اتفاقات، و مراسلات دبلوماسية) التي اعتبرها المغرب تأكيدا لاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية، توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقوم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب و الصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية ، دينية) بين بعض قبائل المنطقة و السلطان . و خلصت إلى القول " بأن جميع الأدلة المادية و المعلومات المقدمة للمحكمة، لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة ، و المملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى .

و عليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار (1514)XV المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، و على الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر و الحقيقي عن إرادة سكان المنطقة " .

(9) الملحق رقم 09:

الاعتراف الدولي بالصحراء الغربية :

الدولة	تاريخ الاعتراف
مدغشقر	فبراير 28، 1976
بوروندي	مارس 1، 1976
الجزائر	مارس 6، 1976
أنغولا	مارس 11، 1976
بنين	مارس 11، 1976
موزمبيق	مارس 13، 1976
غينيا بيساو	مارس 15، 1976
كوريا الشمالية	مارس 16، 1976
توغو	مارس 17، 1976
رواندا	ابريل 1، 1976
سيشل	أكتوبر 25، 1977
جمهورية الكونغو	يونيو 3، 1978
ساو توميه وبرينسيب	يونيو 22، 1978
بنما	يونيو 23، 1978
غينيا الإستوائية	نوفمبر 3، 1978
تانزانيا	نوفمبر 9، 1978
إثيوبيا	فبراير 24، 1979
فيتنام	مارس 2، 1979
كمبوديا	ابريل 10، 1979

لاوس	9مايو، 1979
أفغانستان	23مايو، 1979
جزر الرأس الأخضر	يوليو 4، 1979
غرينادا	أغسطس 20، 1979
غانا	أغسطس ، 1979
غويانا	سبتمبر 1، 1979
الدومينيكا	سبتمبر 1، 1979
سانت لوسيا	سبتمبر 1، 1979
جامايكا	سبتمبر 4، 1979
أوغندا	سبتمبر 6، 1979
نيكاراگوا	سبتمبر 6، 1979
المكسيك	سبتمبر 8، 1979
ليسوتو	أكتوبر 9، 1979
زامبيا	أكتوبر 12، 1979
كوبا	يناير 20، 1980
إيران	فبراير 27، 1980
سيراليون	مارس 27، 1980
سوريا	ابريل 15، 1980
ليبيا	ابريل 15، 1980
سوازيلند	ابريل 28، 1980
بوتسوانا	14مايو، 1980
زمبابوي	يوليو 3، 1980

تشاناد	يوليو 4، 1980
مالي	يوليو 4، 1980
كوستاريكا	أكتوبر 30، 1980
فاناتو	نوفمبر 27، 1980
بابوا غينيا الجديدة	أغسطس 12، 1981
توفالو	أغسطس 12، 1981
كراتيا	أغسطس 12، 1981
نورو	أغسطس 12، 1981
جزر سليمان	أغسطس 12، 1981
موريتيوس	يوليو 1، 1982
فينزويلا	أغسطس 3، 1982
سورينام	أغسطس 11، 1982
بوليفيا	ديسمبر 14، 1982
إكوادور	نوفمبر 14، 1983
موريتانيا	فبراير 27، 1984
بوركينافاسو	مارس، 1984
بيرو	أغسطس 16، 1984
نيجيريا	نوفمبر 12، 1984
يوغوسلافيا	نوفمبر 28، 1984
كولومبيا	فبراير 27، 1985
ليبيريا	يوليو 31، 1985
الهند	أكتوبر 1، 1985

جواتيمالا	ابريل 10، 1986
جمهورية الدومنيكان	يونيو 24، 1986
ترينيداد و توباجو	نوفمبر 1، 1986
بليز	نوفمبر 18، 1986
سانت كيتز ونيفز	فبراير 25، 1987
أنتيغوا وبربودا	فبراير 27، 1987
ألبانيا	ديسمبر 29، 1987
بارييدوس	فبراير 27، 1988
السلفادور	يوليو 31، 1989
هندوراس	نوفمبر 8، 1989
ناميبيا	يونيو 2، 1990
ملاوي	نوفمبر 16، 1994
باراجواي	فبراير 9، 2000
سانت فنسنت والجرينادينز	فبراير 14، 2002
تيمور الشرقية	قد 20، 2002
جنوب أفريقيا	سبتمبر 15، 2004
كينيا	يونيو 25، 2005
أوروغواي	ديسمبر 26، 2005
هايتي	تشرين الثاني 22، 2006
جنوب السودان	يوليو 9، 2011

10) الملحق رقم 01:

بعثة المينورسو:

اعتبارا من 12 سبتمبر 2012 ، كانت البعثة تتكون من 230 فردا يرتدون الزي الرسمي، بما في ذلك 26 جندي و 6 ضباط شرطة و 198 مراقبا عسكريا، يدعمهم 95 من الموظفين المدنيين الدوليين ، 145 موظفا مدنيا محليا 23 من متطوعي الأمم المتحدة. البلدان الرئيسية المساهمة بقوات هي بنغلاديش ، روسيا و مصر . وتقوم وحدات مسلحة بدوريات في المنطقة المحرمة على الحدود مع الجدار المغربي ، للحفاظ على وقف إطلاق النار

دولة	شرطة	عسكريون مراقبون	عسكريون	المجموع
 النمسا	0	2	0	2
 بنغلاديش	0	7	20	27
 البرازيل	0	10	0	10
 تشاد	1	0	0	1
 الصين	0	10	0	10
 كرواتيا	0	7	0	7
 جيبوتي	0	1	0	1
 مصر	2	21	0	23
 السلفادور	0	3	0	3

14	0	14	0	فرنسا 
16	6	10	0	غانا 
4	0	4	0	غينيا 
12	0	12	0	هندوراس 
7	0	7	0	المجر 
3	0	3	0	جمهورية أيرلندا 
5	0	5	0	إيطاليا 
2	0	0	2	الأردن 
3	0	3	0	مالاوي 
12	0	12	0	ماليزيا 
4	0	4	0	منغوليا 
4	0	4	0	نيبال 
7	0	7	0	نيجيريا 
11	0	11	0	باكستان 

5	0	5	0	 باراغواي
2	0	2	0	 بيرو
18	0	18	0	 روسيا
1	0	1	0	 سريلانكا
4	0	4	0	 كوريا الجنوبية
1	0	1	0	 الأوروغواي
11	0	10	1	 اليمن
230	26	198	6	 الأمم المتحدة

(11) الملحق رقم 11:

محطات في تاريخ الصحراء الغربية:
القرن السابع : بداية توغل الاسلام في شمال افريقيا
القرن الحادي عشر: وصول المرابطين
القرن الخامس عشر : وصول قبائل منحدره من اليمن
اهتمام البرتغال و قوى استعمارية أخرى بتجارة الذهب، الريش، الصمغ العربي في الصحراء الغربية.
بناء أول قلعة إسبانية بالصحراء الغربية.
القرن السادس عشر:
-1572* بعثات كنارية لسواحل الصحراء الغربية و خصوصا في وادي الذهب
اواخر القرن السادس عشر:
السلطان المغربي أحمد المنصور يرسل بعثة لفتح تنبكتو و ذلك بدوافع اقتصادية.
أواخر القرن السابع عشر:
محاولات برتغالية للاستقرار بالصحراء الغربية ووجهت بمقاومة شرسة.
أواخر القرن الثامن عشر - 1936:
1799*- إعادة المصادقة على اتفاقية مراكش في اتفاقية مكناس
نونبر 1884 : الجيش الاسباني يدخل الى الداخلة و ينشأ مركز تجاري
ديسمبر 1884 : الحكومة الاسبانية تعلن بموجب مرسوم ملكي الحماية من الرأس الأبيض الى بوجدور.
1884- * ، 1900 ، : 1912 اتفاقيات فرنسية تحدد بموجبها حدود اقليم الصحراء الغربية
: 1934 - 1910* المقاومة ضد التوغل الفرنسي في الصحراء الغربية.
مارس 1913 : دخول المقدم موراى مدينة السمارة للقضاء على معقل المقاومة.
: 1920* التنسيق العسكري الفرنسي الاسباني.
: 1932* معركة أم التونسي قرب نواكشوط بموريتانيا و هي من اخر معارك المقاومة في منطقة موريتانيا و الصحراء.
: 1934* احتلال اسبانيا للجزء الشمالي من الصحراء الغربية، وتنفيذ عملية مشتركة فرنسية- اسبانية ضد المقاومة الصحراوية أدت الى الاحتلال الكلي للتراب و تدمير السمارة (المركز الديني).
: 1936* اسبانيا تدعي ملكيتها للصحراء الغربية.
: 1963 - 1949

1949- : *اكتشاف أجود معادن الفوسفات في العالم بمنطقة بوكراع.
1956- : *اجتماع القبائل الصحروية في ام الشكاك بين العيون والسمارة و كان الهدف من الاجتماع تحديد الموقف الواجب اتخاذه اتجاه الاسبان.
1957- : *محاولة استنهاض همم الصحراويين للمقاومة و ذلك بعد وعود المغرب للمساعدة على الاستقلال، حيث تم تكوين جيش التحرير ، أغلبه صحراويون مع بعض المتطوعين المغاربة.
فبراير 10-1958 : اتفاقية عسكرية بين المغرب و اسبانيا لتزكية الملكية الاسبانية و الفرنسية، وهو عقد عقبتة عملية ايكوفيون "المكنسة" اسم اطلقتة إسبانيا وفرنسا على هجوم مشترك قامتا به لتصفية جيش التحرير.
1 *مارس 1958: اسبانيا تعلن أن الصحراء الغربية محافظة اسبانية.
أبريل 01-1958: اتفاقيات سينترا (البرتغال) و التي بموجبه سلمت اسبانيا طرفاية و طانطان للمغرب، و حددت حدود الصحراء الغربية و اتحاد العيون كعاصمة.
ديسمبر 14-1960 : الامم المتحدة تتبنى القرار 1514 حول ضرورة استقلال البلدان و الشعوب المستعمرة.
1963- : *تسجيل الصحراء الغربية من طرف منظمة الوحدة الافريقية في لائحة البلدان الواجب تصفية استعمارها عن طريق الامم المتحدة.
1965 – 1969:
ديسمبر 1965 : الجمعية العامة للامم المتحدة تسجل الصحراء الغربية في لائحة الدول التي لم تتمتع بعد باستقلالها، و تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، و طلبت من اسبانيا أن تضع حدا لاحتلالها للصحراء الغربية.
1966- : *الامم المتحدة تؤكد الحق الغير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير مصيره تماشيا مع القرار 1514.
1967- : *الدولة الاسبانية تصوت بالايجاب على القرار 2354 الذي يحترم الدعوة الى اجراء استفتاء لمنح الصحراويين استقلال ذاتي.
ماي 1967 : خلق ما يسمى بالجماعة (وهو مجلس عام للصحراء) وذلك لتمثيل الشعب الصحراوي.
*1968- : *ميلاد مقاومة صحراوية يطلق عليها اسم حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بقيادة سيد ابراهيم بصيري.
1969- : *خلق " بانكوردية" للتحرير الصحراوي (ovls) بزعامة سيدي ابراهيم بصيري.

1970 - 1974 :
(ovls)يونيو1970-17 : تنظيم مظاهرة الزملة من طرف
(بالعيون تعلن الحق في الاستقلال، المظاهرة انتهت بحمام من الدم و اعتقال المئات من المواطنين
أبريل1973-20 ... 1 ماي 1973 : اعلان المؤتمر التأسيسي لجهة البوليساريو.
يونيو 10-1973 : الاعلان رسميا عن تكوين جبهة البوليساريو.
ماي 20-1973 : انطلاق الكفاح المسلح ضد المستعمر الاسباني.
: 1974- *اسبانيا تنجز اخر احصاء اسباني للسكان وصل عدد السكان 74902 شخص.
أوغست 1974 -20: اسبانيا تعلن الاستفتاء لتقرير المصير أمام الدورة الأولى للأمم المتحدة 1975 وذلك بمعارضة المغرب و موريتانيا.
أوغست 25-1974 : المؤتمر الثاني لجهة البوليساريو يؤكد هدف الاستقلال.
يناير - أكتوبر 1975:
:1974-1975- *المقاومة تكثف عملياتها ضد الجيش الاسباني.
ماي 1975 -12: وصول بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق في الاقليم و التي لاحظت رغبة الشعب الصحراوي في الاستقلال و رفض مواقف المغرب و موريتانيا، وقد لاحظت أن جبهة البوليساريو القوة السياسية الوحيدة المهيمنة على الاقليم.
أكتوبر 1975-14 : الامم المتحدة توصي باستفتاء لتقرير المصير تحت مراقبتها.
أكتوبر 1975 -16: المحكمة الدولية للعدل ترفض وجود روابط قانونية بين اقليم الصحراء و المغرب و موريتانيا و اعترفت بالحق في تقرير المصير و الاستقلال.
أكتوبر 1975 -31: بداية الغزو العسكري المغربي على شمال الصحراء الغربية الجيش الصحراوي واجه ما يقارب 25000 عسكري مغربي (اسبانيا تخلت عن العيون، السمارة و الداخلة خلافا لعقودها الموقعة).
نونبر - ديسمبر 1975
نونبر 1975-2: مدريد تؤكد انخراطها في مبدأ تقرير المصير احترام للعهد الدولية.
نونبر 1975 -6: الحسن الثاني يعطي انطلاق المسيرة الخضراء بحوالي 350000 مغربي نحو التراب الصحراوي بهدف الاستيلاء عليه.
نونبر 1975 -14: توقيع الاتفاقية الثلاثية لمدرود و التي بموجبها اسبانيا تترك ادارة مستعمرتها (الصحراء الغربية) للمغرب و موريتانيا.
نونبر 1975 -26: خلق الهلال الاحمر الصحراوي.

نوفمبر 1975 -28: الجماعة توقع على اتفاقية الكلتة و التي بموجبها حلت هذه الاخيرة و انخرط اعضائها في جبهة البوليساريو.
ديسمبر 1975 -11: دخول 11000 جندي مغربي الى العيون.
يناير - ابريل 1976:
يناير 1976 : فرار مكثف للصحراويين نحو تندوف (بالجزائر
*يناير 1976 : الجيش المغربي يستعمل قنابل النابالم و الفوسفور الابيض لقنبلة مخيمات تفاريتي، كلتة زمور و ام دريكة.
فبراير 1976 -26: المجلس الوطني الصحراوي المؤقت لجبهة البوليساريو يعلن عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في بير لحلو (اراضي محرة).
مارس 1976 -5: تشكيل حكومة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
أبريل 1976 -14: المغرب و موريتانيا يقتسمان علنيا الصحراء الغربية.
يونيو 1976 -9: وفاة الولي مصطفى السيد مؤسس و أمين عام جبهة البوليساريو و ذلك خلال السيطرة على القصر الرئاسي بنواكشوط (موريتانيا).
أوغست 1976 - 1978
أوغست 1976 -25: المؤتمر الثالث لجبهة البوليساريو و الذي بموجبه تأسس الستور و انتخب محمد عبد العزيز امينا عاما للجبهة.
ماي 1977 -13: الحسن الثاني وولد دداه يوقعان على اتفاقية الدفاع المشترك و التي بموجبها تم بعث 9000 جندي مغربي لأهم المدن الموريتانية لمواجهة المقاومين الصحراويين.
يوليوز 1977 -3: انقلاب بموريتانيا و الذي أزاح ولد دداه.
يوليوز 1977 -12: الحكومة الصحراوية تعلن عن توقيع هجماتها على موريتانيا.
*ديسمبر 1977 : التدخل المباشر للجيش المغربي في النزاع وذلك لمساندة موريتانيا.
1979 - 1980
*يناير 1979 : المحاولات العسكرية للبوليساريو لاسترجاع 3 ارباع الصحراء الغربية.
أوغست 1979 -5: توقيع اتفاقية السلام بين جبهة البوليساريو و موريتانيا.
أوغست 1979 -14: المغرب يغزو عسكريا الجزء المتخلى عنه من طرف موريتانيا و يعلن ضمه.
1980: المغرب يعرف باستراتيجية جديدة لبناء الجدار العازل و ذلك لحماية المثلث النافع و الذي يضم العيون، السمارة، و بوكراع و الذي يبرز فيه الفوسفات و اقلية الساكنة.
*ديسمبر 1980 : الحكومة الاسبانية تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الصحراوي، و تأييدها لتطبيق

القرارات الدولية دون نفي اتفاقية مدريد لسنة 1975.
يونيو 1981-27/24: المؤتمر السابع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في نيروبي و الذي شهد قبول المغرب للاستفتاء و تقرير مصير الشعب الصحراوي.
سبتمبر 1981 -27: الحسن الثاني يقبل الاستفتاء مهما كانت نتيجته.
أكتوبر 1981-14/13: المغرب يغادر غلطة زمور ويبر لحو وبهذا 90 في المئة أصبح خارج سيطرة المغرب.
-1982 الحسن الثاني يتلقى من الحكومة الامريكية 100 مليون دولار كمساعدات لتغطية مصاريف الحرب.
يونيو 1983 -11: منظمة الوحدة الافريقية تدعو لمفاوضات مباشرة بين المغرب و جبهة البوليساريو للتحضير لاجراءات الاستفتاء و تقرير المصير.
يوليوز 1983-27 : اعتراف الحسن الثاني أن جيوشه تكبدت خسائر فادحة في الصحراء الغربية.
1984 – 1986:
فبراير 1984 -27: موريتانيا تعترف رسميا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
نوفبر 1984 -12: في المؤتمر العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق.
ديسمبر 1985 -10: المؤتمر السابع للجبهة يجدد الثقة في محمد عبد العزيز كأمين عام لها و رئيس للجمهورية.
*ابريل – ماي 1986 : بداية التعاون بين الامم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية من اجل حل نزاع الصحراء الغربية.
أكتوبر 1986 -31: الجمعية العامة للامم المتحدة تطلب مفاوضات مباشرة بين الطرفين و تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.
1987 – 1988:
فبراير 1987 -17: لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تتبنى قرار دعم القوى الوطنية في الاستقلال لشعب الصحراء الغربية.
نوفبر 1987 -14: المغرب يصعد من سياسته الاستعمارية في الأراضي المحتلة.
أوغست 1988 -30: الاتفاق المبدئي بين البوليساريو و المغرب للاقتراحات المزدوجة بين الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية حول اعتبار الإحصاء الاسباني هو الأساس.
سبتمبر 1988 -20: مجلس الأمن يتبنى القرار 621 الذي يأخذ بعين الاعتبار اتفاق 30 غشت.

سبتمبر 1988 -24: الأمم المتحدة تعلن رسمياً إرسال مبعوث خاص للصحراء الغربية في مهمة تقنية قصد إعداد إجراءات وقف إطلاق النار و استفتاء تقرير المصير.
1990- 1989:
يناير 1989 -4: اجتماع بين وفد رفيع المستوى من جبهة البوليساريو و الملك الحسن الثاني.
1989: بلغ عدد الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية واقامت معها علاقات دبلوماسية حوالي 74 دولة.
يونيو 1989-20 : المغرب يرفض استقبال 200 أسير من أسرى الحرب المحررين من طرف جبهة البوليساريو .
سبتمبر 1989 -29: إسبانيا تطلب أمام الأمم المتحدة المفاوضات المباشرة بين المغرب و جبهة البوليساريو .
يونيو 1989 -27: تبني بشكل نهائي مخطط التسوية الأممي (القرار 658) من طرف مجلس الامن.
ابريل 1991 -29: خلق المينورسو .
أوغست 1991 -12: رفض المغرب السماح لوفد من المينورسو الدخول إلى الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية.
أوغست 1991 -31: وصول فرق من الأمم المتحدة لميناء العيون، عاصمة الصحراء الغربية.
سبتمبر 1991 -6: الإعلان عن وقف إطلاق النار و الاستعداد للاستفتاء.
سبتمبر 1991 -26: المسيرة الخضراء الثانية نزوح عشرات الآلاف من المغاربة نحو المدن المحتلة.
ديسمبر 1991 -26: استقالة السويسري جوهانس مانس الممثل الشخصي للامين العام الذي رفض هذه المسيرة الخضراء الثانية، ثم عين من بعده خافيير بيريز ديكويار.
ديسمبر 1991 : بيريز ديكويار يدخل معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين في الاستفتاء وذلك بعد خضوعه لضغوط من طرف المغرب
1993 - 1992:
1992-الامين العام للامم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي يعين وزير خارجية باكستان الأسبق يعقوب خان كممثل له شخصي لنزاع الصحراء الغربية.
سبتمبر 1992 -8: بعد انتهاء الانتخابات في المغرب الملك الحسن الثاني يعلن أن الصحراء كجهة من جهات المغرب.
يونيو 1993 -28: المسيرة الخضراء الثالثة والتي وصل من خلالها آلاف المغاربة إلى العيون.
نونبر 1993 -5: لجنة تحديد الهوية تعلن عن بداية التسجيل في اللوائح من اجل الاستفتاء.

عام 1994:
مارس 1994 -29: الأمم المتحدة تبدأ في المرحلة الانتقالية في 1 غشت و تحدد اجل التصويت في 7 ديسمبر .
يونيو 1994 : المسيرة الخضراء الرابعة حيث رحل آلاف المغاربة إلى الأراضي المحتلة، و المغرب يعارض حضور ممثلين عن منظمة الوحدة الإفريقية و ذلك بهدف تأجيل مسلسل تحديد الهوية.
1985:
ديسمبر 1995 : تجميد عملية تحديد الهوية بعد خلافات كبيرة بين الطرفين المتنازعين على تفسر الشروط المطلوب توفرها في الناجحين.
عام 1997:
سبتمبر 14-16: التوقيع على اتفاقية هيوستن من طرف المغرب و البوليساريو .
ديسمبر : بدء المرحلة الثانية من تحديد الهوية.
عام 1998:
سبتمبر-3 : انتهاء المرحلة الثانية من تحديد الهوية، ليصبح مجموع من حددت هويتهم 147348 شخصا.
أكتوبر : جولة الأمين العام في المنطقة و التي عرض من خلالها مقترحات لتجاوز الخلافات حول تحديد هوية القبائل محل الخلاف.
عام 1999:
ديسمبر : توقف خطة الاستفتاء الاممية بالصحراء بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين حول من يحق له التصويت.
عام 2000:
يناير-17 : نشر لوائح المؤهلين للتصويت من القبائل محل الخلاف بين طرفي النزاع.
أواسط مارس : زيارة الملك محمد السادس لفرنسا.
أواسط يونيو : زيارة الملك محمد السادس للولايات المتحدة.
مايو-31 : المبادرة الفرنسية الأمريكية المقدمة لمجلس الأمن لصياغة حل سياسي، و تنص أساسا على إعطاء حكم ذاتي للصحراويين ضمن سيادة المغرب.
يونيو -28: الجولة الأولى بلندن بين المغرب و البوليساريو بإشراف الأمم المتحدة.
يوليوز 20-21 : الجولة الثانية بجنيف بين المغرب و البوليساريو بإشراف الأمم المتحدة.
يوليوز-25 : صدور قرار مجلس الامن رقم 1309 المبني على المبادرة الفرنسية الأمريكية تقترح حلا

سياسيا لمشكلة الصحراء، و دعوة جيمس بيكر ممثل الامين العام للامم المتحدة المكلف بنزاع الصحراء الى حل تفاوضي بين الطرفين مما يعني تخلي الامم المتحدة عن خطة التسوية.
سبتمبر-28 : الجولة الثالثة ببرلين بين المغرب و البوليساريو بإشراف الأمم المتحدة، و أعلن المغرب في ختامها عن استعدادة لحل سياسي تفاوضي.
عام 2001:
في بداية السنة : قدم المبعوث الأممي جيمس بيكر الاتفاق الإطار لحل مشكلة الصحراء، و ينص على استقلال موسع مع ارتباط بالمغرب في المجال الخارجي و العملة و العلم.
يناير-7 : تهديد جبهة البوليساريو بمهاجمة رالي باريس/ دكار المقرر مروره باقليم الصحراء.
ماي-3 : رفض البوليساريو للاتفاق الاطار المقدم من طرف الامم المتحدة.
ماي-22: ارسال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، تتناول موقف الجزائر الرفض لاتفاق الإطار.
هدد جيمس بيكر بالاستقالة ان لم يؤيد مجلس الامن خطته لحل النزاع في اقليم الصحراء، و تقترح تلك الخطة ان تكون الصحراء الغربية جزءا من المغرب ولكن مع التمتع بحكم ذاتي تحتفظ بموجبه بقدر كبير من السلطات. وقد حظيت هذه الخطة بتأييد المغرب، و رفضتها البوليساريو و الجزائر
عام 2002:
فبراير-20 : أعلن كوفي انان تقريرا أمام مجلس الأمن الدولي يقدم أربعة خيارات لحل مشكلة الصحراء: تنظيم استفتاء في المنطقة دون اشتراط اتفاق الطرفين.
إعطاء حكم ذاتي للصحراويين ضمن سيادة المغرب.
تقسيم الصحراء بين المغرب و البوليساريو.
سحب الامم المتحدة للمراقبين الدوليين العاملين في الصحراء منذ 11 عاما و ترك الأطراف المعنية و شأنها.
فبراير -27: زيارة عبد العزيز بوتفليقة مخيمات الصحراويين بتندوف بمناسبة الذكرى ال 26 لإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، و هو أول رئيس جزائري يزور المخيمات منذ إنشائها سنة 1976.
مارس / ابريل : قيام وليم سوينغ الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة مع قائد القوى التابعة لبعثة المينورسو باتصالات مع طرفي الصراع (المغرب و البوليساريو) و كذلك مع الدولتين المراقبتين (الجزائر و موريتانيا) ومع سفراء الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن وسفير اسبانيا بالمغرب.
أول ماي : تمديد الأمم المتحدة التفويض الممنوح لقوة المراقبة الدولية في الصحراء الغربية " مينورسو " حتى

يوليو بموجب تصويت جماعي في مجلس الامن الدولي ، دون ان تتخذ قرارا نهائيا فيما يتعلق بمقترحات الامين العام.
ماي 14 / 28 يونيو : جولتان من المفاوضات المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب في لندن و بون تحت رعاية جيمس بيكر وبحضور البلدين المراقبين الجزائر وموريتانيا.
عام 2003:
يناير : تحديد مجلس الامن يوم 31 يناير 2003 موعدا نهائيا امام توصل بيكر لتسوية تنهي نزاعا قديم الاجل بين المغرب وجبهة البوليساريو.
مارس : تمديد مجلس الامن الدولي المناقشات بشأن الخطة التي تدعمها الامم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية شهرين اخرين حتى الحادي والثلاثين من ماي 2003 بعد ان كان من المقرر انتهاء تفويض بعثة الامم المتحدة المؤلفة من 612 مراقبا عسكريا و جنديا و 62 ضابط شرطة في مارس 2003.
بعد هذا التاريخ تم اقتراح مخطط بيكر الثاني الذي ينص على "خطة السلام في الصحراء الغربية" وهو مزيج من حلين اولهما حكم ذاتي لمدة اربع او خمس سنوات يتم بعدها استفتاء لتقرير المصير، وقد قوبل هذا المخطط بالترحيب من جبهة البوليساريو لتفادي الجمود بينما رفضه المغرب ، مما ادى الى استقالة قيدوم الديبلوماسي الامريكية جيمس بيكر.
ماي 2005 : اندلاع انتفاضة الاستقلال بالمناطق المحتلة كانت شرارتها واقع حقوق الانسان المتري بالصحراء الغربية والسياسة الأمنية المنتهجة من طرف السلطات المخزنية

(12) الملحق رقم 12:

الإنفاق العسكري بين سنة 1995 - 2004 لكل من الجزائر و المغرب بالعملة المحلية .

البلد	الجزائر	المغرب
العملة	مليون دينار	مليون درهم
1995	58847	12957
1996	79519	12890
1997	101126	12476
1998	112248	12666
1999	121597	13921
2000	141576	14639
2001	149568	15643
2002	167000	16994
2003	170764	17722
2004	201929	20134

*- الدولار = 80 دينار جزائري و 10 دراهم مغربية .

المصدر : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي .

الكتاب السنوي 2005 ، ص 505 .

في السنوات بين 2003-2006 إشترت الدولتين أنواع مختلفة من الأسلحة بقيمة تقريبية

كالآتي : الجزائر 7.5 مليار دولار و المغرب 5.5 مليار دولار .

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995
- 2- الأشعل عبد الله، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، القاهرة، مؤسسة الطوبوحي لتجارة والطباعة والنشر، 2003
- 3- بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر: مؤسسة الجزائر لطباعة، 1987
- 4- بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية اللايتية، بيروت: دار الجيل لنشر والتوزيع، 2004
- 5- جمال الدين عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، الجزائر: دار العلوم عنابة، 2004
- 6- جلال يحيى، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، القاهرة: دار المعارف 1981
- 7- رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقارنة سسيوتاريخية وقانونية، الجزائر: إفريقيا الشرق، 1999
- 8- السيد حمدي يخطيه، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية، الجزائر: الجاحظية، 2000
- 9- السيد حمدي يخطيه، الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، الجزائر: الجاحظية، 2001
- 10- شارف عابد، أزمة الصحراء الغربية حلول غائية وسياق إقليمي متغير، الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2013
- 11- صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986
- 12- عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري -أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005
- 13- عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003
- 14- المخادمي رزيق، النزاعات الحدودية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004

- 15- مصطفى عبد الله حشم، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، فرنسا: مركز الدراسات العربي الأوروبي 1996
- 16- نوري مرزح جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992
- 17- يحي سمي، المغرب العربي الحديث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991
- ثانيا: المقالات:**
- 18- بريطانيا تجدد دعمها جهود الأمم المتحدة تجاه قضية الصحراء الغربية من الموقع: <http://www.el-hourria.com> بتاريخ: 2015/02/16
- 19- بريطانيا تجدد دعمها جهود الأمم المتحدة تجاه قضية الصحراء الغربية من الموقع: <http://www.el-hourria.com> بتاريخ: 2015/02/16
- 20- تدشين دار لمرضى السرطان بالعاصمة الجزائرية، نشرت بواسطة: مجلة المستقبل الصحراوي على الموقع: <http://futurosahara.net> في 2015/05/25
- 21- تشبث إفريقي بحق تقرير مصير الشعب الصحراوي، من الموقع: <http://sumoudsh.net/?p=1608> بتاريخ 2015/04/01
- 22- توازن المقدرات العسكرية بين المغرب والجزائر، نشرت بواسطة: وكالة الأنباء الجزائرية، من موقع: <http://arabic.rt.com/news> بتاريخ 2006/04/21
- 23- الداهية ولد الفال، قضية الصحراء الغربية: مقارنة وحلول، مجلة آراء، العدد 04، 2010
- 24- جاسم شعلان ، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي بحث في الجغرافية السياسية مجلة جامعة بابل ، المجلد 19 ، العدد 4 ، 2011
- 25- الجزائر والنيجر يجددان دعمهما لجهود الامم المتحدة من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي: مجلة المستقبل الصحراوي من الموقع <http://www.aps.dz/ar/monde/15612> في 2015/01/27
- 26- الجزائر ومصر تؤكدان على ضرورة تسوية ملف الصحراء الغربية المنشور السياسي في الموقع <http://www.djazairess.com/alseyassi> بتاريخ 2015/01/21

- 27- الجزائر ورواندا تجددان دعمهما لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير على الموقع <http://sumoudsh.net/?p=1161> بتاريخ: 2015/02/26
- 28- الجزائر و كينيا تجددان دعمهما لجهود الأمم المتحدة على الموقع <http://www.aps.dz/ar/algerie> بتاريخ: 2015/02/26
- 29- الجزائر و ليسوتو تدعوان إلى تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره ، على الموقع <http://www.djazairess.com> بتاريخ: 2015/05/28
- 30- الجزائر و كوبا تؤكدان على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير نشرت بواسطة: وكالة الأنباء الجزائرية، من موقع: <http://arabic.rt.com/news> بتاريخ 2008/08/12
- 31- الجزائر والصين تجددان دعمهما لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير مجلة المستقبل الصحراوي، ، <http://futurosahara.net/?p=2936> بتاريخ 2015/1/14
- 32- الجزائر و إيطاليا تدعوان إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره: النهار الجديد، من الموقع <http://www.ennaharonline.com> بتاريخ: 2015/06/05
- 33- الجزائر تثنى الدعوة الأممية لإحياء مفاوضات الصحراء الغربية على الموقع: <http://arabic.rt.com/news> بتاريخ: 2015/04/29
- 34- حمه المهدي البهالي، الموقع الجغرافي للصحراء الغربية، من موقع: <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php/t-187744.html> بتاريخ: 20012/08/15
- 35- خيرى عبد الرزاق جاسم، مستقبل الصحراء الغربية في ضوء تأجيل الاستفتاء، أوراق افريقية، مركز الدراسات الإفريقية العدد 36، 2006
- 36- رهان البوليساريو على بريطانيا لخلق توازن بشأن دعم فرنسا للمغرب وغموض اسبانيا في نزاع الصحراء من الموقع: <http://alifpost.com> بتاريخ 2015/01/20
- 37- زكريا حسين. مفهوم الأمن الوطني، من الموقع islamonline www.net/arabic/mafaheem/index/htm بتاريخ 2012-05-23

- 38- زهراء بن دحمان الجزائر مرجعية في معاملة اللاجئين والمهاجرين نشر في جريدة الشعب على الموقع: <http://www.djazairess.com/echchaab/18357> في 2012/06/23
- 39- سعيد صديقي، مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي المعاصر، مجلة شؤون مغربية، العدد 06، 1996
- 40- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن الإقليمي: مستوياته، صيغته، تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، مجلة الوحدة العربية، العدد 02، 2008
- 41- الطيب بوعزة، هل تستعد الجزائر لحرب وشيكة؟ من الموقع <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions> في تاريخ 2009/05/31
- 42- عبد الأمير عباس الحياي، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي، مجلة دياي، العدد 25، 2007
- 43- عمار حجيات، التضامن الدولي يفحم المغرب نشرت بواسطة: مجلة المستقبل الصحراوي على الموقع <http://www.aps.dz/ar/monde/11167> في 2015/01/16
- 44- عمر بوزيد، نزاع الصحراء الغربية أزمة التسوية الأمية والتقاطب المغربي الجزائري، مجلة العصر، العدد 01، 2004/08/25
- 45- عمر سعداوي، عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيوسراتيجي، الرائد المغاربي، العدد 05، 2013
- 46- عيسى درويش . ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مجلة الفكر الإستراتيجي، دمشق، سوريا، عدد: 4، شتاء 1998-1999
- 47- فنلندا تساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، مجلة المستقبل الصحراوي ، <http://futurosahara.net/?p=2936> بتاريخ: 2014/02/19
- 48- محمد الأمين بن عائشة ، مفهوم الأمن القومي ، من موقع <http://www.aljazeera.net> بتاريخ 2011.04.10

- 49- محمود معروف الجزائر والولايات المتحدة تدعمان اللائحة 2152 لمجلس الأمن حول الصحراء
من الموقع <http://www.aps.dz/ar/monde-> في 2015/04/09
- 50- مجلس السلم و الأمن الإفريقي يأسف لعدم رد الأمم المتحدة بخصوص الصحراء الغربية على الموقع
<http://www.radioalgerie.dz> بتاريخ 2015/04/30
- 51- موقف اسبانيا من مسألة الصحراء الغربية يتمثل في حل سياسي يأخذ بعين الاعتبار تقرير مصير
الصحراويين من الموقع: www.radiomaizirat.com بتاريخ 2013/01/09
- 52- مراد المهيطلي، لماذا تتسلح الجزائر، من موقع: www.Akhbar-libya.htm في
2010/04/12
- 53- مصطفى الخلفي، مشروع نظام المراقبة الإلكترونية للحدود، من موقع
<http://www.aljazeera.net> بتاريخ 2014/12/25
- 54- مصطفى محمد أمين، الصحراء الغربية 1975-2005، من الموقع <http://www.realinstitute.org/analysis/1711.asp>
- 55- مصطفى علوي ، نظرية مفهوم الأمن القومي ، من الموقع [http://k-](http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=100)
astal.com/index.php?action=detail&id=100 بتاريخ 2011.01.16
- 56- مفوضية اللاجئين تعتبر الجزائر حليف استراتيجي في المجال الإنساني، من موقع:
<http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/23270.html> بتاريخ:
2015/03/03
- 57- وزير الخارجية الفرنسي : موقف فرنسا من الصحراء الغربية هو "نفس موقف الأمم المتحدة الموقع:
<http://www.radiomaizirat.com> بتاريخ 2012/07/16
- 58- وفد طبي برلماني جزائري في زيارة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين من الموقع:
[http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140626/4513.ht](http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140626/4513.html)
[ml](http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140626/4513.html) في 2014/06/26

ثالثا: المواد الغير المنشورة:

- 59- إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 1996
- 60- أسامة بوشماخ ، تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية -دراسة حالة الجزائر والمغرب- رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 03، 2012
- 61- بعزيز عز الدين، سياسة الجزائر المغاربية من 1962-2005 ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 1997
- 62- بلقاسم لحلول، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة البليدة 2004
- 63- تيقمونين إبراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة -التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي انموذجا- ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2005
- 64- حسام حمزة، الدوائر الإستراتيجية للأمن القومي الجزائري، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة باتنة 2011
- 65- حكيمة علالي، البعد الأمني في السياسة الخارجية -نموذج الجزائر- ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة منتوري بقسنطينة، 2011
- 66- الذهبية أمين الشيخ أمبارك، عمليات حفظ السلام الأمية -دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية- ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2007
- 67- رابح عمورة، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرح تسويتها، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2001
- 68- رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة منتوري بقسنطينة 2008/2007
- 69- سعاد سراي، العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاتصال)، جامعة الجزائر 2007/2006

- 70- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة باتنة 2011
- 71- عبد السلام بقرقة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2004
- 72- قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2013/2012
- 73- كروم محمد الصالح، سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية (1975-2010)، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2011
- 74- لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2010
- 75- محمد عمرو ، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005 ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة باتنة 2006
- 76- مراد فيصل، التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيو-أمنية للحدود ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2014
- 77- مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، سبتمبر 2007
- 78- مصباح مناس، نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي دراسة حالة مصر السودان، العراق الكويت، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 1998
- 79- مصطفى صايح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000) أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 1996/1995

80- مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية، (مذكرة لنيل شهادة

ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2002

81- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر ، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية) جامعة الجزائر 2013/2012

الفهرس

الفهرس

ص	الموضوع
	مقدمة.....
15	الفصل الأول: النزاع المغربي الصحراوي : النشأة والتطور
15	المبحث الأول: الجغرافيا والسكان
15	المطلب الأول: الجغرافيا.....
17	المطلب الثاني : السكان.....
21	المبحث الثاني: أطراف النزاع المغربي الصحراوي
21	المطلب الأول: الأطراف المباشرة
24	المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة
29	المبحث الثالث: مراحل تطور النزاع المغربي الصحراوي
29	المطلب الأول: إستراتيجية التصعيد عسكري
30	المطلب الثاني: التفاوض و الدبلوماسية:
40	الفصل الثاني : تهديدات النزاع المغربي الصحراوي على الأمن القومي الجزائري
40	المبحث الأول: تهديد الوحدة الترابية
41	المطلب الأول: التصور المغربي للحدود : مبدأ الحق التاريخ.....
44	المطلب الثاني: التصور الجزائري للحدود : مبدأ قدسية الحدود الموروثة.....
47	المطلب الثالث: المواجهة المسلحة و مبادرات التسوية السلمية
52	المبحث الثاني: السباق نحو التسلح
52	المطلب الأول: أرقام دالة حول السباق نحو التسلح للبلدين
54	المطلب الثاني: أسباب تنامي الإنفاق العسكري.....

57	المطلب الثالث: مقارنة توازن المقدرات العسكرية بين المغرب والجزائر
60	المبحث الثالث: مشكلة اللاجئين
60	المطلب الأول : أسباب اللجوء وأثره على الأمن الإقليمي
63	المطلب الثاني : الجزائر ودورها في مساعدة اللاجئين الصحراويين
70	الفصل الثالث: إستراتيجية الأمن القومي الجزائري لحل وتسوية النزاع المغربي الصحراوي
70	المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
71	المطلب الأول: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار
72	المطلب الثاني: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة
73	المطلب الثالث: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها
74	المطلب الرابع: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة
75	المطلب الخامس: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة
76	المبحث الثاني: التعبئة لصالح حق تقرير المصير
77	المطلب الأول: جهود الجزائر مع الدول الإفريقية.....
80	المطلب الثاني: جهود الجزائر مع باقي الدول
82	المطلب الثالث: جهود الجزائر مع المنظمات الدولية
86	المبحث الثالث: الجهود الجزائرية اتجاه القوى الكبرى -التحولات في المواقف-
86	المطلب الأول: التحول في الموقف الأمريكي.....
87	المطلب الثاني: التحول في الموقف الاسباني
89	المطلب الثالث: التحول في الموقف الفرنسي.....
91	المطلب الرابع: التحول في الموقف البريطاني
94	خاتمة
99	الملاحق
126	المراجع
135	الفهرس.....

